

التخفيف في المَرْصِيَّةِ

في نظم المسائل الأصولية
على طريقة أهل السنة السنية

تأليف

الشيخ محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي

عفا الله عنه وعن والده... آمين

مكتبة الرشيد
ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّحْقِيقُ الْمُرْصِيَّةُ

فِي تَنْظِيمِ الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ

عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الشَّيْخَةِ

ح) مكتبة الرشد ، ١٤٢٥ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر

موسى ، محمد علي
التحفة المرضية . / محمد علي موسى . - الرياض ، ١٤٢٥ هـ
...ص ؛ ...سم
ردمك : ٦ - ٤١٢ - ٠١ - ٩٩٦٠

١ - اصول الفقه أ . العنوان
ديوي ٢٥١ ١٤٢٥ / ٦١١٢

رقم الايداع : ١٤٢٥ / ٦١١٢
ردمك : ٦ - ٤١٢ - ٠١ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

مكتبة الرشد ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١



Email.alrushd@alrushdryh.com

Website : www.rushd.com

- فرع طريق الملك فهد : الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع ابي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطائفة - هاتف ٦٧٧٦٣٢١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل - تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام : شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلائنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشد - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن حزم - هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء - ورافة للتوزيع - هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمن : صنعاء - دار الآثار - هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان - الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغرباء - هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا : دار البشار - ٢٣١٦٦٦٨
- قطر : مكتبة ابن القيم - هاتف ٤٨٦٣٥٢٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَرْسَلَ
 أَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِهِ وَأَزَيَّنَتْ
 وَأَمْتَلَأَ الْكَوْنُ بِهِ ابْتِهَاجًا
 عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَ
 وَبَعْدُ طَالَمَا يَجُولُ فِي الْخَلْدِ
 أَلَا هُوَ الْبَحْثُ عَنِ الْمَسَائِلِ
 ذَاكَ عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ
 يَقْدُمُهُمْ فِي ذَا الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
 قَدْ أَلْفَ الرِّسَالَةَ الْمَرْضِيَّةَ
 فَيَا لَهَا رِسَالَةً هَزِيَّةَ
 وَكُنْتُ عَازِمًا عَلَى نَظْمِي لَهَا
 فَبَيْنَمَا رَجُلِي لَذَا أَقْدَمُ
 جَاعِنَ شَخْصٍ أَخَذَ رِسَالَهُ
 مُحَمَّدًا بِالنُّورِ فَالِدَيْنِ اعْتَلَى ^(١)
 تَأَلَّفَتْ بِهِ الْقُلُوبُ انْتَزَيْتُ
 وَسَلَكَ النَّاسُ بِهِ الْفَجَاجَا
 وَالْآلَ وَالصَّحْبَ وَكُلَّ ^(٢) الْعُلَمَاءِ
 أَمْرُ لَهُ الْهَمُّ تَصْنَبُو بِالْعَتَدِ
 أَيُّ لَأُصُولِ الْفَقْهِ ذِي الْفَضَائِلِ
 ذَوِي الْهُدَى وَالْفَضْلِ وَالْجَمَاعَةِ
 عَلَيْهِ رَحْمَةُ الْإِلَهِ الْوَاسِعِ
 مَشْحُونَةٌ بِالسُّنَنِ السَّنِيَّةِ
 تُفِيدُ مَنْ مَالَ بِحُسْنِ نِيَّةٍ ^(٣)
 مُقَرَّبًا لِلظَّامِثِينَ جُلُهَا
 مُؤَخَّرًا أُخْرَى لَكَيْمًا تُحْجِمُ
 قَدْ احْتَوَتْ مَا قَدْ ذَكَرْتُ حَالَهُ

(١) وفي نسخة: يُرْشِدُ الْمُلَا

(٢) وفي نسخة: الْهَدَاةِ الْكُرْمَا

قَدْ لَخَّصْتَ كَلَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ	مِثْلَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْقُدْوَةِ
وَكَا بَنُ تَيْمِيَّةَ نَامُوسَ السَّلَفِ	مُفَنِّدَ الزَّائِفِ مِنْ رَأْيِ الْخَلَفِ
كَذَا خَلِيفَتُهُ نَجَلُ الْقِيَمِ	مُهَذِّبُ النَّهْجِ بِبَحْثِ قِيَمِ
لَمَّا رَأَيْتُهَا طَرَبْتُ فَرَحًا	حَيْثُ وَجَدْتُهَا حَوَتْ مُقْتَرَحًا
أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تُسَهِّلَا	نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمِّ اشْتِمَلَا
وَاجْعَلْهُ خَالِصًا لَوَجْهِكَ الْعَلِيِّ	لِسَانَ صِدْقٍ لِي لَدَى كُلِّ وَلِي
يَكُونُ نَافِعًا لِكُلِّ مَنْ قَبْلَ	بِالْحِفْظِ وَالْفَهْمِ وَبِالنُّشْرِ شُغْلِ
وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ بِهِذَا الْوَصْفِ	بِحَمْدِ مَنْ مِنْهُ كَمَالُ اللَّطْفِ
أَسْمِيئُهُ بِـ«التُّخْفَةِ الْمَرْضِيَّةِ»	يَارَبِّ فَاجْعَلْهَا غَدًا رَضِيَّةَ

تَنْبِيْهٌ

أَعْلَمُ بِأَنَّ النَّظْمَ هَذَا فَائِقُ	لَأَنَّهُ أَعْدَبُ سَهْلٍ رَائِقُ
لِبُعْدِهِ عَنِ مَنَهِجِ الْكَلَامِ	مَعْدِنِ كُلِّ الضَّنْكِ وَالْمَلَامِ
إِذْ جَعَلَ الْفَنَّ مُعَقَّدًا فَلَا	إِلَيْهِ فَهَمُ الرَّاغِبِينَ وَصَلَا
أُمْنِيَّةُ الطُّلَّابِ نَيْلَ رَفْدِهِ	خَائِبَةٌ لِصَدْدِهِمْ بِبُعْدِهِ
فَبُعْدُهُ عَنِ ذَوْقِ فَهْمِ النَّاسِ	أَعْدَمَ نَفْعَهُ لَدَى الْمِرَاسِ
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَوْلًا يَنْبَغِي	كَتَبُهُ بِالذَّهَبِ عِنْدَ الْمُبْتَغَى
مُفَنِّدًا قَوَاعِدَ الْمَنَاطِقَةِ	لِأَنَّهَا خَزَعُ بِلَاتٍ حَالِقَةِ

لَا يَفْهَمُ الْبَلِيدُ مِنْهَا الْفَرْضَا
 بِذَا يَبِينُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي
 إِذْ لَسْتَ تَحْتَاجُ لَدَى فَهْمِ الْكِتَابِ
 بَلْ هُوَ ضَرْخَالِصٌ مُضَيِّعٌ
 بَلْ قَدْ يَجُرُّهُ إِلَى الْهَافِيَةِ
 فَكُلُّ مَنْ لَهُ بِهِ عِنَايَةٌ
 فَمِنْهُمْ مَنْ تَابَ مُعَلِّسًا وَدَمَّ
 مِثْلُ الْجَوَيْنِيِّ وَكَالْفِرَازِي
 وَأَحْسَنَ الرَّازِيَّ وَشَهْرَسْتَانِيَّ
 أَمَّا الَّذِي أَتَى عَنِ السَّلَفِ فِي
 قَدْ دَمَّهُ أَبُو حَرِيْفَةَ كَذَا
 أَكْثَرُ مَنْ دَمَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ
 وَغَيْرُهُوْلَا فَلَا تَمِلْ إِلَيْهِ
 ثَمَّةَ ذَا النِّظْمِ لَهُ مُقَدِّمَةٌ
 الْأَوَّلُ الْأَدْلَى الشَّرْعِيَّةُ

(ع) أَمَّا الذَّكِيُّ فَفَنِيٌّ مُنْتَضِي
 أَنْ تَشْغَلَ الْوَقْتُ بِهِ يَا مُبْتَغِي
 وَالسُّنَّةُ الْفَرَا لَهُ فَلَا عِتَابُ
 لِلْوَقْتِ مَنْ فَهَمَهُ لَا يَنْتَفِعُ
 يُلْقِيهِ لِلشُّكِّ وَلِلْعَوَايَةِ
 حَيْرَةُ قَلْبِهِ هِيَ النَّهْيَايَةُ
 عِلْمُ الْكَلَامِ يَا لَهُ خَيْرَ نَدَمٍ
 وَكُلُّ مَنْ عَادَ إِلَى الْمَعَالِي
 إِذْ رَجَعَا إِلَى الطَّرِيقِ الْهَانِي
 دَمَّ الْكَلَامِ فَهُوَ بَحْرٌ فَاعْرِفْ
 سُفْيَانُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ احْتَدَى (ع)
 إِذْ قَدْ رَأَاهُ مَحْضُ سُمْ نَاقِعٍ
 إِنْ تُرِدِ الْخَيْرَ فَلَا خَيْرَ لَدَيْهِ
 يَتَّبِعُهَا قِسْمَانِ خُدَّةٍ مَكْرَمَةٍ
 وَالْآخِرُ الْقَوَاعِدُ الْأَصْلِيَّةُ

الْمُقَدِّمَةُ، وَفِيهَا مَبَاحِثُ الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ: فِي التَّمْهِيدِ

اعْلَمْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ
وَبَعْدَ أَنْ أَرْضَاهُ بِاِكْتِمَالِهِ
نَقَلَهُ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى
قَدْ تَرَكَ الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ
عِصَابَةَ الْإِيمَانِ بَعْدُ خَلَفُوا
أُولَئِكَ الصَّحْبُ الْكَرَامُ وَرَضِي
أَلَيْنَ الْأُمَّةَ قُلُوبًا أَعْمَقُ
أَقْلَهَا تَكَلَّفًا فَفَتَحُوا
وَبَلَّغُوا الْوَحْيَيْنِ لِلَّذِي تَسْبَعُ
وَهُمْ لِمَنْ بَعْدَهُمْ وَهَكَذَا
وَهَكَذَا سَارَ الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ
دُونَ تَعْصِبٍ لِرَأْيٍ بَلْ جَرَوْا
فَالنَّصُّ عِنْدَهُمْ أَجَلٌ أَعْظَمُ
ثُمَّتَ بَعْدَهُمْ أَتَى خَلْفٌ أَسَا
فَفَرَّقُوا الدِّينَ وَكَانُوا شِيعَا
أَكْمَلَ دِينَهُ بِخَيْرٍ مَنْ سَجَدَ
وَتَمَّتِ النِّعْمَةُ فِي إِرْسَالِهِ
فَنِعْمَ ذُو الْفَضْلِ وَنِعْمَ الْمَوْلَى
لِأُمَّةٍ مَرْفُوعَةٍ ثَنَاءً
وَعَسَى كَرُّ الْقُرْآنِ نِعْمَ الْخَلْفُ
إِلَهُنَا عَنْهُمْ وَعَنَّا يَرْضَى (ق)
عِلْمًا وَأَحْسَنُ بَيَانًا أَصْدَقُ
مِنْ بَعْدِهِ الْبِلَادَ نَهَجًا أَوْضَحُوا
مِنْ دُونِ تَحْرِيفٍ وَتَغْيِيرٍ بَشَعُ
كُلُّ يَمَنْ سَبَقَهُ قَدْ اخْتَذَى
عَلَى طَرِيقِهِمْ فَنِعْمَ الْمَنْهَلُ
مَعَ الْأَدْلَةِ إِذَا لَهَا دَرَوُا
مِنْ رَأْيٍ ذِي الرَّأْيِ هُوَ الْمُقَدَّمُ
فَعَكَسَ الْأَمْرَ فَبُيِّنَ مَا اتَّسَا
وَكُلُّهُمْ بِرَأْيِهِ قَدْ قَنِعَا

لَكِنْ إِلَهْنَا الْحَفِيزُ قَدْ حَمَى
أَقَامَ فِي كُلِّ الْعُصُورِ طَائِفَهُ
قَدْ أَيْدَ اللَّهُ بِهِمْ أَعْصَارًا
فَهُمْ وَإِنْ قَلُّوا وَصَارُوا غُرَبَا
فَقَدْ نَفَوْا مُحَرَّفَ الْفُلَاةِ
هُمْ ذَوُو السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
ذَا الدِّينِ^(١) مِنْ كَيْدِ لَيْمٍ أَجْرَمَا
تَنْصُرُهُ حَتَّى تَجِيءَ الْآزِفَةُ
وَنُورُوا الْبِلَادَ وَالْأَمْصَارَا
لَكِنْ بِجُهِدِهِمْ أَثَارُوا الْعَجَبَا
وَأَبْطَلُوا مِنْ تَحَلِّ الطُّغَاةِ
أَكْرَمَ بِهِمْ قَوْمًا حَلِيفِي الطَّاعَةِ

المبحث الثاني : في التعريف بأهل السنة والجماعة

ثُمَّتَ أَهْلُ السُّنَّةِ السَّيِّئَةِ
وَالسُّنَّةُ الطَّرِيقَةُ الْمُتَّبِعَةُ
سَلَكَهَا الرَّسُولُ وَالصَّحَابَةُ
أَمَّا الْجَمَاعَةُ فَهُمْ ذَوُو السُّنَنِ
رُؤُوسُهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ
الْفَرْقَةُ النَّاجِيَةُ الْمَنْصُورَةُ
وَالسَّلَفُ الصَّحْبُ وَكُلُّ مَنْ قَفَا
مُقَابِلٌ لِلْفِرْقِ الْبِدْعِيَّةِ
فِي الدِّينِ قَدْ أَوْضَحَهَا مَنْ شَرَعَهُ
مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ كَذَلِكَ النِّيَّةُ
مَذْهَبُهُمْ حَقٌّ وَرَأْيُهُمْ حَسَنٌ
لَشِدَّةِ اتِّبَاعِهِمْ خَيْرَ الْبَشَرِ
كَمَا أَتَتْ أَخْبَارُهُمْ مَسْطُورَةٌ
نَهَجَهُمُ الْحَقُّ إِلَى يَوْمِ الْوَفَا

(١) وفي نسخة: (دينه).

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ بَعْضِ خَصَائِصِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

لَيْسَ لَهُمْ مُتَّبِعٌ إِلَّا النَّبِيُّ
لَيْسُوا بِمَعْرُوفِينَ بِائْتِسَابِ
قَدْ تَرَكُوا لِذَيْنِ أَقْوَالِ الرَّجَالِ
وَيَعْرِضُونَ كُلَّ قَوْلٍ سَمِعُوهُ
عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَيْهِمَا دَعَا
إِنْ سُنَّةٌ صَحَّتْ لَهَا يُبَادِرُونَ
وَيَنْصُرُونَهَا وَأَمَّا الْمُبْتَدِعُ
وَأِنْ لِسُنَّةٍ دَعَا قَدْ تَفَرَّتْ
كَمَا أَتَى النَّصُّ بِهِ مَسْطُورًا
قَدْ زَانَهُمْ عِلْمٌ وَرَحْمَةٌ نَعْمُ
وَهُمْ يُوَالُونَ يُعَادُونَ عَلَى
إِنْ سَمِعُوا «قَالَ الرَّسُولُ» وَقَفُّوا
مِنْ عَادَةِ الْبِدْعِيِّ أَنْ يَأْخُذَ مَا
أَمَّا هُمْ فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ هَوَى
وَالْتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الْبِلَدِ
قُلُوبُهُمْ كَقَلْبِ شَخْصٍ وَاحِدٍ
إِنْ صَنَّفُوا فَكُتِبَتْهُمْ تَتَّفَقُ
قَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّبَبُ فِي

فَهُوَ إِمَامُهُمْ رَفِيعُ الْمَنْصِبِ
إِلَّا إِلَى السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ
فَعِنْدَهُمْ لِلرَّأْيِ قِطْعًا لَا مَجَالَ
عَلَيْهِمَا فَإِنْ يُوَافِقُ رَفَعُوهُ
أَمَّا ذُووُ الْهَوَى فَلِلرَّأْيِ سَعَا
لِيَمْنَةٍ أَوْ يَسْرَةٍ لَا يَنْظُرُونَ
فَيَنْصُرُ الْهَوَى وَرَأْيَا يَنْتَعِ
قُلُوبُ أَهْلِ الزَّيْغِ عَنْهُمْ أَذْبَرَتْ ﴿٥٠﴾
﴿ وَلَوْ عَلَى أَذْبَرِهِمْ ثُفُورًا ﴾
كُلُّ الْخَلَائِقِ يَبْسُرُهَا تَوَمُّ
سُنَّةٌ أَحْمَدُ وَأَكْرَمُ عَمَلًا
لَهُ وَلَا بَدِيلَ عَنْهُمْ يُعْرِفُ
وَأَفْقَ رَأْيِهِ وَغَيْرَهُ رَمَى
لِمَا سِوَى سُنَّةٍ مَنْ فَضَّلَ حَوَى
وَزَمَنَ تَرَاهُمْ كَالْجَسَدِ
إِذْ قَصَدَهُمْ أَحْيَاءُ دِينِ الْوَاحِدِ
فِي الْحَقِّ إِذْ مَصْنَدَهُمْ مُحَقَّقُ
وَفَقَّ الْمُحَدِّثِينَ فِي النَّهْجِ الْوَفِيِّ ﴿٥١﴾

أَخَذَهُمُ الدِّينَ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ
أَمَّا ذَوُو الأَيْدِعِ بِالعَقْلِ اكْتَفَوْا
نَقْلُ الرُّوَاةِ قَلَمًا يَخْتَلِفُ
وَقَلَمًا تَتَّفِقُ الآرَاءُ
ثُمَّ الْجَمَاعَةُ غَدَوْا بَيْنَ الْفِرْقِ
فَبَائِلُهُ الْوَسْطُ بَيْنَ الْمَلِ
الْعَدْلُ وَالرِّضَا سُهُولَةُ الْمَنَالِ
كِتَابَ رَبِّهِمْ وَنِعَمَ مَا اقْتَفَوْا
فَكَثُرَ اضْطِرَابُهُمْ لِمَا قَفَوْا
لَأَنَّ أَصْلَهُ نُصُوصٌ تُعْرَفُ
لَأَنَّ أَصْلَهَا الْهَوَى الْهَرَاءُ
وَسَطًا كَمَا الْإِسْلَامُ مَعَ هَذَا
الْبَسَةِ الْإِلَهَ أَرْقَى الْحُلِّ
أَبْقَاهُ عُرْوَةً إِلَى يَوْمِ الْمَالِ

المبحث الرابع: في بيان تعريف أصول الفقه

يَعْرِفُ الْأُصُولُ بِاعْتِبَارِهِ
بِأَنَّهُ الْأَدْلَةُ الْفَقْهِيَّةُ
لِلْاِسْتِفَادَةِ وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ
فَالْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ ابْتِنَى
وَالْفَقْهُ فَهْمُ الشَّيْءِ ذَا فِي اللُّغَةِ
فَالْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ ذَاتِ الشَّرْعِ
مُكَتَسِبًا مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي
لَقَبَ هَذَا الْفَنَ بِاخْتِصَارِهِ
مُجْمَلَةً كَذَلِكَ الْكَيْفِيَّةُ
وَبِاعْتِبَارِهِ مُرَكَّبًا يُفِيدُ
وَهَاهُنَا الْقَصْدُ الدَّلِيلُ الْمُعْتَنَى
أَمَّا لَدَى اصْطِلَاحِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ
الْعَمَلِيَّةِ فَخُذْ ذَا قَطْعِ
تُوصَفُ بِالتَّفْصِيلِ لَا بِالْجُمْلَةِ

(مَوْضُوعُهُ)

مَوْضُوعُهُ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ حَيْثُ تُرَى الْعَوَارِضُ الدَّائِيَّةُ

(مصدره)

مَصْدَرُهُ الْكِتَابُ وَالصَّحِيحُ مِنْ سُنَّةٍ مَنْ أَتَى لِإِرْشَادِ الْفَطْنِ
وَمَا أَتَى عَنِ الصَّحَابِ وَالتَّبَعِ وَمَا مِنَ الْعَرَبِ نَقْلُهُ سَطَعَ
وَمَا احْتَوَى الْعَقْلُ السَّلِيمُ وَاجْتَهَدَ فِيهِ أُولُو الْعِلْمِ وَأَصْحَابُ الرَّشْدِ

(فائدته)

وَضَبْطُكَ الْأُصُولَ لِاسْتِدْلَالِ ذَلِكَ بِالْبَيَانِ لِلْأَدْلَةِ كَذَا بَيَانُ وَجْهِ الاسْتِدْلَالِ
بَيَانُهُ ضَوَائِبُ الْفَتْوَى كَذَا مَعْرِفَةُ الْأَسْبَابِ لِلْخِلَافِ
وَالِاتِّبَاعِ لِلدَّلِيلِ حَيْثُ كَانَ حِفْظُ الْعَقِيدَةِ وَرَدُّ الشُّبْهِ
كَذَاكَ حِفْظُ الْفَقْهِ عَنْ مَصَادِرِ عَنْ ادِّعَاءِ غَلَقِ بَابِ الاجْتِهَادِ
ضَبْطُ قَوَاعِدِ لَدَى الْمُنَظَرَةِ مَعْرِفَةُ السَّمَاخَةِ الشَّرْعِيَّةِ
مِنْ الْفَوَائِدِ فَخُذْ مَقَالِي صَحِيحَهَا وَضِدَّهَا الزَّائِفَةَ
تَيْسِيرُ الاجْتِهَادِ لِلرِّجَالِ شُرُوطَ مَنْ يُفْتَى وَآدَابُ خُذَا
مَعَ التَّمَسُّسِ عُذْرُ ذِي الْاِحْرَافِ بِلَا تَعَصُّبٍ وَتَقْلِيدٍ مُهَانَ
عَنْ ذِي الْاِحْرَافِ بِالْأَدْلِيلِ الْمُنتَهَى مُحَدَّثَةٌ وَمِنْ جُمُودِ صَادِرِ
فَقِيهَمَا شَرُّ عَظِيمٍ وَفَسَادُ بِالْعُودِ لِلْأَدْلَةِ الْمُعْتَبَرَةِ
قَدْ شَمِلَتْ بَيُسْرَهَا الْبَرِيَّةَ

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ رِسَالَةً كَثِيرَةَ الْمَنَافِعِ فَكُلُّ مَنْ صَنَّفَ بَعْدَهُ تَبِعَ
فَقَصَبُ السَّبْقِ حَوَاهُ فَارْتَفَعَ

**الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ
الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إجمالاً
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ**

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ أَصْلُهَا، وَمَصْدَرُهَا

جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا الْمُعْتَبَرُ	مِنَ الْأَدِلَّةِ بِأَرْبَعِ ظَهَرُ
كِتَابُنَا وَالسُّنَّةُ السَّيِّئَةُ	إِجمَاعُهُمُ وَالْقَيْسُ ذِي رَضِيَّةٍ
وَكُلُّهَا تَرْجَعُ لِلْكِتَابِ	وَالسُّنَّةِ الْمُيِّنَةِ الْخَطَّابِ
فَأَيُّ قَوْلٍ نَابِعٍ عَنْ غَيْرِ ذَيْنِ	يُوسَمُ بِالزُّورِ وَبِالْبُهْتِ وَمَيْنِ
وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ الْأَرْبَعَةُ	بِلَا تَنَاقُضٍ عَرَاهَا الْوَحْدَةُ
إِذَا بَعْضُهَا مُصَدِّقٌ لِلْآخَرِ	مُوافِقٌ لَهُ بِلَا تَنَافُرِ
دَلَّ الْكِتَابُ لاحتِجَاجِ السُّنَّةِ	وَهِيَ عَلَى الإِجمَاعِ دُونَ نُكْرَةٍ
ثُمَّ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْقِيَّاسِ	وَمَصْدَرُ الْكُلِّ الْكِتَابُ الرَّاسِي
أَوْ قُلْ هُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ	عَلَيْهِ إِذْ أَرْسَلَهُ الْإِلَهُ ^(ع)
بِذَا عَرَفْتِ أَنَّ أَصْلَ الْحُجَّةِ	كِتَابُنَا وَالسُّنَّةُ الْمَحَجَّةُ
وَسَمَّ هَذَا الْأَصْلَ بِالنَّقْلِ كَمَا	بِالْوَحْيِ وَالسَّمْعِ وَشَرَعَ قَدْ سَمَّا
وَالنَّصَّ وَالْخَبَرَ أَوْ بِالْأَثَرِ	قَابِلُهُ بِالعَقْلِ وَرَأْيِ نَظَرِ
كَذَا بِالاسْتِثْبَاتِ وَاجْتِهَادِ	فَحَقَّقَ الْفَرْقَ بِلَا عِنَادِ

خَصَائِصُ أَصْلِ الْأَدِلَّةِ: الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

ثُمَّ هَذَا الْأَصْلُ قَدْ تَفَرَّدَا	بِكَوْنِهِ حَوَى خَصَائِصَ الْهُدَى
هِيَ قَوَاعِدُ مُهِمَّةٍ لِمَنْ	يُعَامِلُ النُّصُوصَ بِالْوَجْهِ الْحَسَنِ

مَنْ يَنْظُرُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ قَدْ
أَوَّلَهَا تَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ ذَا
فَذَا الْقُرْآنُ قُلُ كَلَامُ رَبِّنَا
فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ مَا يَنْطِقُ
الثَّانِ أَنَّهُ إِلَيْنَا مَا وَصَلَ
ثَالِثُهَا أَنَّ الْإِلَهَ ضَمِينَا
رَابِعُهَا أَنَّ الْإِلَهَ جَعَلَهُ
خَامِسُهَا أَنَّ الْعُلُومَ تَتَّبِعُ
سَادِسُهَا أَنَّ الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ
سَابِعُهَا وَجُوبُ الْأَتِّبَاعِ لَهُ
تَاسِعُهَا التَّسْلِيمُ بِالتَّمَامِ
فَعَدَمُ الْقَبُولِ كُفْرٌ أَوْ نِفَاقٌ
عَاشِرُهَا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا
إِلَّا عَلَى قَوَاعِدِ الْفَلَاسِيفَةِ
الْحَادِي الْعَشَرَ يُرْجَعُ النِّزَاعُ
يَحْتَاجُهَا لِنَيْلِ مَا لَهُ قَصْدُ
وَحْيٍ مِنَ اللَّهِ الْحَكِيمِ حَبِذَا
وَالسُّنَّةُ الْبَيَانُ عَنْ نَبِيِّنَا
عَنِ الْهَوَى أَعْظَمُ نَصٍّ يَفْرُقُ
إِلَّا عَنْ الرَّسُولِ ثَقَلًا اكْتَمَلَ
أَنْ يَحْفَظَ الذِّكْرَ بِنَصٍّ أُعْلِنَا
حُجَّتَهُ لِلْخَلْقِ طُرًّا أَنْزَلَهُ
مِنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ فَنِعْمَ الْمَتَّبِعُ
بَلْ كُلُّ حُكْمٍ الشَّرْعِ مِنْ هَذَا يُنَالُ
ثَامِنُهَا يَعْمُ مَنْ قَدْ وَصَلَهُ^(١)
دُونَ اعْتِرَاضِكَ عَلَى الْأَحْكَامِ
فَلَا تَكُنْ مِمَّنْ يَحْيِفُ بِالشَّقَاقِ
تَكُونُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّصِّ جَلَا
أُولَى الْحِمَاقَةِ وَغَى وَسَفَهَ
لَذَلِكَ الْأَصْلِ فَخُذْ بِلَا امْتِنَاعِ

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر:

ثَامِنُهَا عُمُومُهُ مَنْ وَصَلَهُ

الْعَشْرَ لَا تَسْتَشِيرُ	فِي الْأَخْذِ بِالْأَصْلِ وَلَا تَسْتَجِرُ
الثَّالِثَ الْعَشَرَ أَنَّهُ يَجِبُ	تَغْيِيرُكَ الْفَتْوَى الْمُخَالَفَ فَطِبُ
الرَّابِعَ الْعَشَرَ أَنَّ الْأَصْلَ ذَا	مِغْيَارُ رَأْيِ النَّاسِ نِعَمَ مَا خَذَا
الخَامِسَ الْعَشَرَ أَنَّ الْأَصْلَ ذَا	هُوَ الْمُقَدَّمُ الْإِمَامُ الْمُحْتَدَى
السَّادِسَ الْعَشَرَ لَا يَنْتَعِدُ	إِجْمَاعُ مَنْ إِلَيْهِ لَا يَسْتَدِ
قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ لَمْ أَجِدْ	إِجْمَاعَهُمْ خِلَافَ سُنَّةٍ تَرُدُّ
السَّابِعَ الْعَشَرَ إِنْ هُوَ وَجِدَا	فَالْاجْتِهَادُ مَعَهُ قَدْ فَسَدَا ^(١)
كَمَا إِذَا وَجَدَ مَنْ تَيَمَّمَا	الْمَاءَ فَاسْتَعْمَالُهُ تَحَاثَّمَا
الثَّامِنَ الْعَشَرَ أَنْ لَا يُوجَدُ	خِلَافَ ذَا الْأَصْلِ قِيَاسٌ يُورَدُ ^(٢)
التَّاسِعَ الْعَشَرَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا	يُعَارِضُ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ الْأَعْدَلَا
مُتَمِّمُ الْعِشْرِينَ لَوْ تَعَارَضَا	فِي ظَاهِرِ قَدَمِ الْأَصْلِ الْمُرْتَضَى
وَالْحَادَ وَالْعِشْرُونَ حَقٌّ كُلُّهُ	لَأَنَّهُ وَخِيٌّ يَغْمُ فَضْلُهُ ^(٣)

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

السَّابِعَ الْعَشَرَ إِنْ نَصُّ وَرَدَ فَالْاجْتِهَادُ مَعَهُ قَطْعًا فَسَدَ

(٢) (أَنْ) مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَلِذَا رَفَعَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا، وَفِي نَسْخَةِ بَدَلِ هَذَا الْبَيْتِ:

الثَّامِنَ الْعَشَرَ أَنْ لَا يُوجَدَا خِلَافَ ذَا الْأَصْلِ قِيَاسٌ أَبَدَا

(٣) وفي نسخة بدل هذا الأصل:

وَالْحَادَ وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَصْلَ حَقٌّ لَأَنَّهُ وَخِيٌّ مِنَ السَّمَاءِ حَقٌّ

و(حَقٌّ) الثَّانِي فِعْلٌ مَاضٍ، أَيِ ثَبِتَ كَوْنُهُ وَحَيًّا مِنَ السَّمَاءِ.

وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا	يَأْتِي بِإِثْبَاتٍ لِأَمْرٍ بَطْلًا
وَالثَّلَاثُ الْعِشْرُونَ أَنَّهُ أَفَادَ	الْعِلْمَ وَالْيَقِينَ دُونَ مَا انْتِقَادَ
فَمَنْ يَقُولُ إِنَّ دَلِيلَ السَّمْعِ لَا	يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ إِنْ كُنْهُ انْجَلَى
وَالرَّابِعُ الْعِشْرُونَ قَالَ الشَّافِعِيُّ	مَا نَزَلَتْ نَازِلَةٌ فِي الْوَاقِعِ
بِأَحَدٍ إِلَّا وَفِي الْكِتَابِ جَا	دَلِيلُهَا الَّذِي يَكُونُ مَخْرَجًا
وَالْخَامِسُ الْعِشْرُونَ ظَاهِرُ الْمُرَادِ	لَا لَبْسَ لَا غُمُوضَ فِي الَّذِي يُرَادُ
وَالسَّادِسُ الْعِشْرُونَ فِي التَّمَسُّكِ	بِهِ السَّعَادَةُ وَطَيْبُ الْمَسْئَلِ (١)
وَفِي مُخَالَفَتِهِ الشَّقَاءُ	فِي أَبَدٍ الْآبَادِ وَالْعَنَاءُ
وَالسَّابِعُ الْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا	بُدَّ لَهُ بِالْحَقِّ أَنْ يُبْجَلَ
وَالثَّامِنُ الْعِشْرُونَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ	كُلُّ الْأَدْلَةِ فَهِيَ فَرْعٌ عَلَيْهِ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ وَالظَّنُّ، وَفِيهِ مَسَائِلُ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ مَعْنَى الْقَطْعِ وَالظَّنِّ

الْقَطْعُ بِالْجَزْمِ وَعِلْمٌ وَالْيَقِينُ فَسَّرَ فَأَقْبَلَهُ بِجَزْمِكَ الْمَتِينِ
وَهُوَ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ أَنَّهُ كَذَا مُطَابِقَ الْوَاقِعِ ذَا الْحَدِّ خُذَا
خِلَافُهُ الظَّنُّ وَقَدْ يُطْلَقُ ذَا عَلَى الْيَقِينِ إِذْ يَصِحُّ مَأْخُذَا
وَهُوَ اعْتِقَادُ رَاجِحٍ مُحْتَمِلًا تَقْيِضَ مَا يَبْدُو مِنَ الْمَعْنَى الْجَلِيِّ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْعَمَلُ بِالظَّنِّ نَوْعَانِ

ثُمَّ اتِّبَاعُ الظَّنِّ جَا قِسْمَيْنِ حَسَنٌ أَوْ ذُو الدَّمِّ دُونَ مَيْنِ
إِذَا بَغَيْرِ حُجَّةٍ أَتَى يُدْمَ قَدْ أَكْثَرَ الْقُرْآنُ نَعْتَهُ بِدَمٍ
أَمَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ إِذْ يَسْتَبِيدُ لِسُنَّةٍ أَوْ الْكِتَابِ يُحْمَدُ (١)

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْعَمَلُ بِالْعِلْمِ نَوْعَانِ

إِنَّ (١) عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى الْعِلْمِ إِذَا مَا يَحْصُلُ
ثُمَّ هَذَا الْعِلْمُ إِمَّا لَا يَجِي مَعَهُ تَقْيِضُهُ لِقَطْعِ الْمَخْرَجِ

(١) وفي نسخة: «ثُمَّ».

فَذَا يَكُونُ عَمَلًا بِالْاِعْتِقَادِ رُجْحَانُهُ فَسَلَمَنْ دُونَ اِئْتِقَادِ
أَوْ يَقْبَلُ النَّقِیْضَ وَهُوَ مَا أَتَى خِلَافُ نَفْسِ الْأَمْرِ فِيهِ ثَابِتًا
وَأَوْجِبَ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ الْعَمَلَا بِالْعِلْمِ مِثْلَمَا نَحَاهُ الْعُقْلَا
يَعْتَقِدُونَهُ اِعْتِقَادًا عَمَلِي لَا يَمْنَعُ الْمَرْجُوحَ مَعَهُ يَنْجَلِي
فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ نَظِيرَ الْبَيِّنَةِ إِذَا أَتَى خَصْمَهُ بِمَا قَدْ بَيَّنَّه
وَحَصْمُهُ لَمْ يَأْتِ كَانَ الْحَاكِمُ يَحْكُمُ لِلأَوَّلِ إِذْ هُوَ عَالِمُ
بِأَنَّهُ أَرْجَحُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ خَصْمُهُ بِحَقِّهِ أَسَدُ
وَهَكَذَا أَدْلَى الْأَحْكَامِ إِذَا تَعَارَضَتْ لَدَى إِمَامِ
يُقَدِّمُ الْأَقْوَى لَدَيْهِ لَا يَسْغُ سِوَاهُ مَعَ أَنَّهُ رَبُّمَا وَقَعَ
الْخَبَرُ الْمَرْجُوحُ أَقْوَى إِذْ جَلَا مُطَابِقَ الْوَاقِعِ لَكِنْ مَا انْجَلَى
لَدَى الْإِمَامِ فَهُوَ بِالْعِلْمِ عَمَلُ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِذْ كَمَلُ
فَعَمَلُ الْعَالِمِ بِاللَّذِ أَوْجَبَا الْعِلْمَ بِالرُّجْحَانِ حَثْمًا وَجَبَا
وَلَيْسَ ذَا بِنَفْسِ ظَنٍّ عَمَلَا وَإِنَّمَا بِعِلْمِ رَاجِحٍ جَلَا

المسألة الرابعة: في بيان أن القطع والظن من الأمور النسبية

وَالْقَطْعُ وَالظَّنُّ مِنَ الْأُمُورِ تُعْرِفُ بِالنَّسْبَةِ يَا سَمِيرِي
قَدْ يَقْطَعُ الْإِنْسَانُ بِالضَّرُورَةِ أَوْ نَقْلِهِ عِلْمًا بِشَيْءٍ مُثَبَّتِ
وَلَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ قَطْعٌ وَلَا ظَنٌّ وَرَبُّمَا بِقَطْعٍ حَصَلَا

مَعَ كَوْنِهِ لَفَيْرِهِ بِالظَّنِّ وَسِرُّ الاختِلَافِ فِي ذَا الْفَنِّ
مَعْرِفَةُ الدَّلِيلِ وَالْقُدْرَةُ فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ وَقُوَّةُ تَقْوَى (ج)
فِي ذَهْنِهِ وَسُرْعَةُ الْإِذْرَاكِ مِنْ مَوَاهِبِ الْمُؤَلَّى الْكَرِيمِ لِلْفَطْنِ
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَدْ تَبَيَّنَا أَنَّ الَّذِينَ اجْتَهَدُوا فِي شَرْعِنَا
اتَّبَعُوا الْعِلْمَ وَبِالْعِلْمِ اهْتَدَوْا لَا اتَّبَعُوا الظَّنَّ وَلَا بِهِ ارْتَدَوْا
لَكِنَّ بَعْضَهُمْ يَكُونُ أَعْلَمًا مِنْ بَعْضِهِمْ وَقَدْ يَكُونُ أَفْهَمًا
قِصَّةُ دَاوُدَ تَكُونُ شَاهِدَةً مَعَ سُلَيْمَانَ بِنَصِّ خَالِدَةٍ

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى قَطْعِيَّةٍ وَظَنِّيَّةٍ

أَدِلَّةُ الشَّرْعِ غَدَتِ مُنْقَسِمَةٌ لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّ فَخَذُّهَا مُحْكَمَةٌ
مَا كَانَ قَطْعِيَّ الثُّبُوتِ وَالسَّنَدِ مَعَ الدَّلَالَةِ فَقَطْعِيٌّ يُعَدُّ
وَحُكْمُهُ وَجُوبُ أَنْ يُعْتَقَدَا مُوجِبُهُ عَمَلًا أَوْ عِلْمًا بَدَا
وَأَنَّ الاختِلَافَ لَا يَسُوغُ لَهُ وَلَا اخْتِلَافٌ فِيهِ عِنْدَ الْكَمَلَةِ
وَالشَّافِعِيُّ قَالَ مَا ثَبَتَ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَجْمَاعٍ يَفِي (ج)
فَالْعُدْرُ مَقْطُوعٌ فَلَا الشَّكَّ يَسَعُ فِيهَا وَمَنْ أَبَى اسْتُتِيبَ إِنْ نَفَعَ
وَقَالَ أَيْضًا كُلُّ مَا اللَّهُ أَبَانَ حُجَّتَهُ بِهِ بِنَصِّهِ الْمُبَانَ
فَالاختِلَافُ فِيهِ لَا يَجُوزُ لِمَنْ يَكُونُ عِلْمُهُ يَحُوزُ
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ كُلُّ مَنْ غَدَا أَعْلَمَ بِالْأَخْبَارِ مِمَّنْ اهْتَدَى

فَقَدْ يَكُونُ قَاطِعاً بِالْخَبَرِ مَا لَا يَرَاهُ غَيْرُهُ بِالسَّنْظَرِ
وَتَارَةً يَخْتَلِفُونَ هَلْ بَدَأَ دَلَالَةَ الْقَطْعِ لِنَصٍّ وَرَدًا
وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمْ هَلْ هُوَ نَصٌّ أَوْ ظَاهِرٌ ثُمَّ عَلَى ذَا هَلْ يُخَصُّ
بِنَفْيِ الاحْتِمَالِ لِلْمَرْجُوحِ أَوْ لَا الْبَابُ وَاسِعٌ فَحَقَّقْ مَا رَأَوْا
فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ يَقْطَعُ فِي دَلَالَةِ الْأَخْبَارِ حَثْمًا فَأَعْرِفْ
خِلَافَ غَيْرِهِمْ لِعِلْمِ حَصَالِ بِكَوْنِ ذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ قَدْ جَلَا
أَوْ عِلْمِهِمْ بِكَوْنِ غَيْرِهِ امْتِنَعَ عَلَيْهِ حَمْلُهُ لِمَانِعٍ سَطَعَ
أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْلَةِ مُوجِبَةِ الْقَطْعِ فَخُذْ وَاسْتَثْنِ
أَمَّا دَلِيلُ الظَّنِّ فَهُوَ مَا غَدَتْ فِيهِ الْأَدْلَةُ بِلَا قَطْعٍ أَتَتْ
ظَاهِرَةً أَوْ التُّبُوتُ حَصَالًا لَهَا بِلَا قَطْعٍ فَكَانَ سَافِلًا
وَحُكْمُهُ وَجُوبُ أَنْ نَعْمَلَ بِهِ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ فَكُنْ مِمَّنْ
وَلَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ يُعْتَبَرُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِي ذَا يَظْهَرُ
فَإِنْ يَكُنْ ضَمِنَ حُكْمًا يُعْتَقَدُ فَمَذْهَبُ السَّلَفِ فِيهِ الْمُعْتَمَدُ
يَتَّبَعُ بِالْأَدْلَةِ الظَّنِّيَّةِ ثُبُوتُهُ بِالْحُجَّةِ الْقَطْعِيَّةِ
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَوْلُ السَّلَفِ وَأَكْثَرُ الْمُؤَصِّوفِ بِالْفِقْهِ الْوَفَى

- (٣٠) إِنْ الْأَحَادِيثَ تَكُونُ حُجَّةً فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ دُونَ لِحْجَةٍ^(١)
- فَإِنَّ أَصْحَابَ الرَّسُولِ أَجْمَعِينَ عَلَيْهِمُ الرِّضْوَانُ ثُمَّ التَّابِعِينَ
- قَدْ أَثْبَتُوا الْوَعِيدَ بِالْأَخْبَارِ كَعَمَلٍ بِدُونِ فَرْقٍ جَارٍ
- مُصَرِّحِينَ بِالْحُقُوقِ الْفَاعِلِ وَعَمِيدَهَا فِي جُمْلَةٍ فَقَابِلِ
- إِذِ الْوَعِيدُ حُكْمٌ شَرَعُ تَارَةٍ يَثْبُتُ بِالظَّاهِرَةِ الْعِيبَارَةِ
- وَتَارَةٍ أُخْرَى بِقَطْعِيٍّ ثَبَتَ وَالْكُلُّ وَاضِحٌ كَشَمْسٍ طَلَعَتْ
- وَالشَّافِعِيُّ قَالَ كُلُّ مَا أَتَى مِنْ خَبَرٍ بِخَاصَةٍ قَدْ ثَبَتَا
- وَهُوَ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ يَخْتَلِفُ فَيَقْبَلُ التَّأْوِيلَ حَسْبَمَا وَصِفَ
- وَالْفَرْدَ الرَّأْيِ فَعِنْدِي الْحُجَّةُ لِأَزْمَةٍ لِلْعَالَمِينَ تَثْبُتُ
- فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الرَّدُّ لِمَا يَكُونُ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ فَاعِلَمَا
- يَلْزَمُهُمْ قَبُولُهُ كَمَا لَزِمَ شَهَادَةُ الْعُدُولِ بِالْقَطْعِ حُتِمَ

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ إِفَادَةِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْقَطْعِ

إِنَّ النُّصُوصَ قَدْ أَفَادَتْ قَطْعًا ثُمَّ الْمُرَادُ إِنْ أَرَدْتَ نَفْعًا

بِذَلِكَ إِمَّا كَانَ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهَا مَعَ الْقَطْعِ فَكُنْ ذَا فَهْمٍ

وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ لَا يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَلِ الْمُؤَهَّلُ

(١) أي بغير خصام.

للاجتهاد ناله وغالبُ أحكام شرعنا له مُصاحبُ
وقلّ فيها الظنُّ ثمّ الغالبُ الاجتهاديات قلّ يُصاحبُ
مسائلُ الإيمان والإجماع قلّ أكثرها بالقطع علمه كملّ

المسألة السابعة : في بطلان القول بأن نصوص الكتاب والسنة لا تفيدُ

اليقين

إذا علمت ما مضى فلتنبه لأهل الاهواء بقلب منتهبه
فقد تفوهوا بأعجب العجائب أعماهم الهوى عن النهج الصواب
أدلة لفظية لا يحصّل بها اليقين بشما قد أبطلوا
إذ لا تفيدُه بغير عشرة من الأمور بثست المناظرة (ع)
عصمة من روى لها وأغربت وصرفت وعن مجاز قد خلّت
والنقل الاشتراك والتخصيص بالشخص والزمن بالتخصيص
كذا عن الإضمار والتقديم وضده والنسخ للقديم
وعدم المعارض العقلي فترك عشر مفعول الغوي
معاقل الدين بها يهدم وحرمة النصوص عنها يقدم
ففة التأويل بالباطل قد انتهكوا الحرمة فالدين فسد
وأسقطوا الهيبة من قلوب جم وفتحوا الباب لكل من ظلم
فكل زنديق وملحد وجد طريق الاعتداء في النص الأسد

فَإِنْ تُخَاصِمُهُ بِنَصٍّ خَاصَمَكَ بِهِذِهِ الْأُمُورُ زُورًا هَاجَمَكَ
فَهَذِهِ عُدَّتُهُ حَتَّى يَصُدَّ عَنْ حُجَّةِ الْقُرْآنِ وَالْحَقِّ يَسُدُّ (ع)

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ أَوْجِهٍ بُطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ الْفَاسِدِ، وَالرَّأْيِ الْقَبِيحِ

الْكَاسِدِ

ثُمَّةَ ذَا الْقَوْلِ الْبَغِيضُ يَبْطُلُ بِمَا يَلِي فَكُنْ لَهُ تَسْتَفْصِيلُ
فَكُلُّ مَا مِنْ اِحْتِمَالٍ ذَكَرُوا لِوَاحِدٍ يَرْجِعُ أَيُّ تَخْتَصِرُ
وَهُوَ اِحْتِمَالُ اللَّفْظِ مَعْنَى آخَرًا خِلَافَ مَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْبُصْرَا
وَلَا خِلَافَ أَنَّ غَالِبَ النُّصُوصِ لَهَا ظَوَاهِرُ يَوْضَعُهَا فُصُوصُ
مَوْضُوعَةٌ لَهَا لَدَى الْإِطْلَاقِ مَفْهُومَةٌ مِنْهَا بِالِاتِّفَاقِ
أَمَّا اِحْتِمَالُهُ خِلَافَ ذَا فَقَدْ يَقَعُ بِالْعَشْرِ وَغَيْرِ يُنْتَقَدُ
إِذْ أَنَّ ذَا مِنْ لَازِمِ الطَّبِيعَةِ لَكِنَّهُ دُونَ قَلِيلَةٍ بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الَّذِي أَيْقَنَهُ الصَّحَابَةُ مِنْ أَنَّ ذَا الْمُرَادُ بِالِإِصَابَةِ
فَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ الرَّسُولُ بِلَفْظِهِ وَاجِبُهُ الْقَبُولُ
فَلَمْ يَجْزِ لِأَجْلِ ذَا أَنْ يُدَّعَى أَنَّ النُّصُوصَ لَا تُفِيدُ الْمُدَّعَى (ع)
وَأَيْضًا الصَّحْبُ الْكِرَامُ يَعْلَمُونَ أَحْوَالَهُ بِالِاضْطِرَارِّ مُوقِنُونَ
دُونَ تَوْقُفٍ لِهَذِي الْعَشْرَةِ بَلْ جَازِمُونَ دُونَ مَا مُكَابَرَةٌ

بأنَّ ذَا مُرَادُ اللَّهِ وَالرَّسُولُ
وَهَكَذَا دَرَجَ مَنْ جَا بَعْدَهُمْ
وَقَوْلُهُمْ إِنَّ النُّصُوصَ لَا تُفِيدُ
لأنَّه إمَّا يُرَادُ مُطْلَقًا
وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ أَوْ الْبَعْضُ فَقَطْ
إِذْ فِيهِ الْإِسْلَاحُ مِنْ عَقْلِ وَمِنْ
فَفِيهِ قَدْحٌ لِلشَّرَائِعِ بَلَى
وإنَّ أَتَوْا بِالْفَرْقِ قَالُوا لَا تُفِيدُ
وإنَّمَا فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْمَعَادُ
فَمَا يُجِيبُونَ بِهِ الْقَائِلَ لَا
وأيضاً الأدلَّةُ اللفظيَّةُ
فَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَى التَّخَاطُبِ
وَيَفْهَمُ الْبَعْضُ مُرَادَ الْآخِرِ
بَلْ فَهْمُهُمْ مِنَ الْكَلَامِ أَبِينُ
بَلْ إِنَّمَا عُلُومُ عَقْلِ النَّاسِ لَا
وأيضاً التَّعْرِيفُ بِاللَّفْظِيَّةِ
فَالشَّكُّ وَالرَّيْبُ إِلَيْهِمْ لَا يَجُولُ
مِمَّنْ قَدْ اهْتَدَى وَنَالَ رُشْدَهُمْ
مَعْنَى الْيَقِينِ قُلْ كَلَامٌ لَا يُفِيدُ
أَيُّ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَعَادِ الْمُرْتَقَى
فَإِنْ أَرَادُوا كُلَّهَا فَقَدْ سَقَطَ
إِيمَانُهُمْ أَيَّ اسِّلَاحٍ فَاسْتَبْنُ
قَدْحُ صَحِيحِ الْعَقْلِ وَاضِحاً جَلّاً
فِي الْخَبَرِ الْوَارِدِ فِي اللَّهِ الْمَجِيدِ
فَذَا جَوَابُهُ لَدَيْهِمْ يُسْتَفَادُ
يَقِينٌ فِي الْمَعَادِ رَدُّ كَمَلَا
لَيْسَتْ عَلَى النَّصِّ فَقَطْ مَرْعِيَّةُ
مِنْ الضَّرُورِيِّ لَدَى التَّجَاوُبِ
مِنْ لَفْظِهِ قَطْعاً بِلَا تَنَاسُخٍ
مِنْ فَهْمِهِمْ عُلُومُ الْعَقْلِ أَثَقْنُ
يَعْرِفُهَا كُلُّ وَهَذَا مُجْتَلَى
أَصْلٌ لِمَنْ عَرَفَ بِالْعَقْلِيَّةِ

فَمَنْ خَلَا مِنْ فَهْمِهِ اللَّفْظِيَّةُ فَهُوَ حَرِيصٌ بِجَهْلِهِ الْعَقْلِيَّةُ
فَالْقَدْحُ فِي اللَّفْظِ يَكُونُ قَدْحًا فِي الْعَقْلِ مَا أَعْظَمَ هَذَا قُبْحًا (٢٤)

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: فِي بَيَانِ بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْفَقْهَ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ ظَنُّونٌ

وَبَاطِلٌ قَوْلُهُمْ فِي الْفَقْهِ أَكْثَرُهُ ظَنٌّ فَكُنْ ذَا نُبْهِ
بَلْ هُوَ قَطْعِيٌّ سِوَى الَّذِي يَقِلُّ بَيَانُ ذَا مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي قُبِلُ
جُلُّ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُحْتَاجُ ثُبُوتَهَا بِالنَّصِّ لَا حِجَاجُ
كَذَاكَ بِالْإِجْمَاعِ وَالَّذِي يَقَعُ بِالظَّنِّ وَالنِّزَاعِ قُلًّا^(١) قَدْ سَطَعَ
وَمَا مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ عَلِمَ فَفِيهِ الْإِتِّفَاقُ جُزْءٌ قَدْ سَلِمَ
وَهُوَ مِنَ الْفَقْهِ بِلاَ خِلَافٍ يُذَكِّرُ عَنْدهُمْ^(٢) بِلاَ اسْتِكَافٍ
مِثْلُ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالْوُضُوءِ وَالزَّكَاةِ
ثُمَّ ذَا الْعِلْمِ الضَّرُورِيُّ غَدَا ذَا نِسْبَةٍ فَرِيئًا الْبَعْضُ اهْتَدَى
مِنْ دُونِ بَعْضِ كَحَدِيثِ الْعَهْدِ وَلَا يَكُونُ الْفَقْهُ فَقْهًا يُجْدَى
إِلَّا مِنْ الْمُجْتَهِدِ الَّذِي اسْتَدَلَّ وَعِلْمُ الْأَرْجَاحِ مِمَّا لَهُ دَلٌّ (٢٥)
فَعِلْمُهُ بِالْقَطْعِ لَا الظَّنَّ اتَّصَفَ خِلَافَ مَنْ قَلَدَهُ فَمَا عَرَفَ

(١) الْقُلُّ بوزن الكل: ضدُّ الكثرة، كالقِلَّة بالكسر. قاله في «القاموس».

(٢) أي في كتبهم، فالضمير للفقهاء المفهوم من الفقه، فتنبه.

المسألة العاشرة: في بيان الأمور التي ساعدت على انتشار القول بأن الفقه أكثره ظنون

مِنَ الَّذِي سَاعَدَ فِي انْتِشَارِ ذَا	الْمَذْهَبِ الْفَاسِدِ صَاحِبِ الْبِدَا
ظُهُورُ تَقْلِيدِ الْمَذَاهِبِ فَقَدْ	وَقَعُوا فِي الظُّنُونِ فَالْعِلْمُ فَسَدَ
كَذَاكَ تَجَرِيدُ مَسَائِلِ النِّزَاعِ	فِي كُتُبِ خُصَّتْ فَأَدَّى لَانْتِزَاعِ
الْمُتَكَلِّمِينَ رَأْيًا فَاسِدًا	بِأَنَّ ذَا الْفِقْهَ ظَنُونًا قَدْ بَدَا
كَذَا انْتِشَارُ الْبِدْعِ الْمُضِلَّةِ	وَأَهْلِ الْإِهْوَاءِ رُؤُوسِ الدَّلَّةِ
وَالْمُتَكَلِّمُونَ قَدْ بَنَوْا عَلَى	أَصْلِ يَكُونُ بِالْفَسَادِ فَشِلًا
أَنْ لَيْسَ لِلإِلَهِ حُكْمٌ عَيْنًا	بَلْ كُلُّ شَخْصٍ بِاجْتِهَادِهِ اعْتَنَى
فَعِنْدَهُمْ يُصِيبُ كُلُّ مُجْتَهِدٍ	فِي الْفَرْعِ لَا مَنْ فِي الْأُصُولِ يَجْتَهِدُ
فَعِنْدَهُمْ مَسَائِلُ الْأُصُولِ	قَطْعِيَّةٌ نَتِيجَةُ الْعُقُولِ ع
وَهَكَذَا اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ	لِسَبَبٍ مِثْلِ اخْتِلَافِ الْفَهْمِ
مَعَ كَوْنِهِ يَسُوعٌ لَكِنْ نَتَجَا	أَنْ قُلْدُوا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بَلَجَا

الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ: فِي بَيَانِ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الظَّنِّيَّةَ تَتَفَاوَتُ فِيمَا بَيْنَهَا

ثُمَّ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ السَّلَفُ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضاً وَصَفُوا
تَفَاوَتُ الْأَدِلَّةُ الْمَظْنُونَةُ فَبَعْضُهَا أَقْوَى وَبَعْضُ دُونَهُ
فَوَاجِبٌ عَلَى الَّذِي يَجْتَهِدُ أَنْ يَطْلُبَ الْأَقْوَى دَلِيلاً يُسَعِدُ
فَبِإِنْ يَقَعُ فِي خَطَاٍ مَعْدُورُ بَلْ هُوَ بِاجْتِهَادِهِ مَا جُورُ
قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ قَلَمًا اخْتَلَفُوا إِلَّا وَجَدْنَا سُلَمًا
دَلَالَةً مِنَ الْكِتَابِ أَوْ سُنَنِ عَلَيْهِمَا أَوْ وَاحِدٍ بِهِ اقْتَرَنَ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: فِي بَيَانِ هَلْ يَكْفِي فِي مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ الظَّنُّ؟

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فِيهِ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ
إِنْ يَكُنِ الْإِلَهُ عِلْمًا أَوْ جَبًا فِيهِ فَعِلْمُهُ يَكُونُ وَجَبًا (١)
كَذَلِكَ مَا الْإِيْمَانُ فِيهِ لَزِمًا فَإِنَّ الْإِيْمَانَ (١) بِهِ قَدْ حُتِمَا
أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي تَنَازَعُوا لِدِقَّةٍ فِيهَا فَفِيهَا يَنْتَفَعُ
ظَنُّهُ لِلْعَجْزِ عَنِ الْيَقِينِ لَا تَكْلِيفَ إِلَّا مَا اسْتَطَاعَ وَانْجَلَى

(١) بنقل حركة الهمزة ودرجها للوزن.

لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ
فَائِمًا هُوَ لِتَقْرِيطِهِ فِي
مَنْ غَدَا مُفَرِّطًا فِي ذَا فَمَا
وَأَيُّهَا الْمُجْتَهِدُ الَّذِي بَدَلُ
فَإِنْ يَقَعُ فِي خَطَا يُعَذِّبُهُ
مَنْ ضَلَّ فِي ذَا الْبَابِ مِنْ دَوَى الْوَهْنِ
مَعْرِفَةَ السُّنَنِ وَالْحَقِّ الْوَفِيِّ
يُعَذِّبُ بَلْ لِنَفْسِهِ قَدْ ظَلَمًا
طَاقَتُهُ فِي دَرْكِ حَقٍّ وَاعْتَدَلَ
هَذَا هُوَ الْفَصْلُ فَكُنْ مِمَّنْ نَبِهَ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ النُّقْلُ وَالْعَقْلُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى نَقْلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ

إِنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ تَارَةً يَكُونُ
أَمَّا دَلِيلُ الشَّرْعِ مَا أَمْرِيَّةٌ
أَوْ فِيهِ قَدْ أَذِنَ مِنْ هُنَا عِلْمٌ
أَوَّلُهَا مَصْدَرُهُ الشَّرْعُ فَقَطْ
كَخَبَرِ الْعَرْشِ وَكَالْمَلَأِكِ
وَالنَّهْيِ وَالْعَقَائِدِ السُّنِّيَّةِ
خَبَرُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ وَحْيِ السَّمَاءِ
وَالثَّانِ مَا الشَّرْعُ عَلَيْهِ دَلَالٌ
شَرْعِيًّا أَوْ غَيْرُهُ أُخْرَى سَيَهُونُ
الشَّرْعُ أَوْ دَلٌّ عَلَيْهِ فَائِتِيَّةٌ
أَنَّ الْأَدِلَّةَ ثَلَاثًا تَنْقَسِمُ
لَا الْعَقْلُ يَدْرِيهِ بَلِ النُّقْلُ ضَبَطُ
وَكَتَفَاصِيلِ الْأُمُورِ فَاسْأَلْكَ
فَكُلُّهَا طَرِيقُهُ الْمَرْضِيَّةِ
سُبْحَانَ مَنْ أَنْزَلَهُ وَأَحْكَمَا
وَأَرْشَدَ الْعَقْلَ إِلَيْهِ فَضْلًا

فَإِذَا دَلِيلُ الشَّرْعِ لِلْعَقْلِ نُسِبُ	إِثْبَاتِ تَوْحِيدٍ مِثَالًا انْتِخِبُ
وَالْبَغْثُ وَالنُّبُوَّةُ الشَّرِيفَةُ	وَنَحْوَهَا مِنْ مِثْلِ مُزِيْفَةٍ
وَالثَّالِثُ الَّذِي أَبَاحَ الشَّرْعُ لَهُ	وَفِيهِ قَدْ أَذِنَ أَنْ نُسْتَعْمَلَهُ
يَشْمَلُ ذَا مَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ	بِهِ وَمَا دَلَّ لَهُ التَّنْزِيلُ (٢٠)
وَمَا عَلَيْهِ الْخَلْقُ دَلٌّ أَوْ عِلْمٌ	تَجْرِبَةً كَالطَّبِّ فَاسْمَعْ وَاغْتَنِمْ
وَكَالْفِلَاحَةِ وَكَالْحِسَابِ أَوْ	مِثْلِ التَّجَارَةِ وَنَحْوَهَا رَأَوْا
إِذَا عَلِمْتَ فَالدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ	يُوصَفُ بِالْآتِي بِوَصْفٍ قَطْعِيٍّ
فَلَا يَكُونُ غَيْرَ حَقٍّ إِذْ مُدْرِكُ	بِالْوَصْفِ بِالشَّرْعِيِّ وَصْفًا يَتَضَحُّ
وَأَنَّهُ عَلَى سِوَاهُ قُدِّمَ مَا	لَأَنَّهُ لِرَبِّنَا قَدْ انْتَمَى
فَتَارَةً يَكُونُ سَمْعِيًّا كَمَا	يَكُونُ تَارَةً إِلَى الْعَقْلِ انْتَمَى
وَأَنَّهُ يُقَابَلُ الْبِدْعِيًّا	وَلَا تَقُلْ يُقَابَلُ الْعَقْلِيًّا
إِذَا عَلِمْتَ ذَا فَمَعْرِفَةُ مَا	يُدْخَلُ فِي الشَّرْعِيِّ أَمْرٌ حُتِمَا
وَضِدُّهُ إِذْ بَعْضُهُمْ قَدْ ادْخَلَا	مَا لَيْسَ مِنْهُ جَهْلًا أَوْ تَغَافُلًا
وَبَعْضُهُمْ أَخْرَجَ مِنْهُ مَا دَخَلَ	فَحَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُتَّكِلُ (٢١)

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ السَّمْعَ أَصْلُ جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ

ثُمَّ اعْلَمَنَّ بِأَنَّ السَّمْعَ أَصْلُ	كُلِّ الْأَدِلَّةِ وَنِعَمَ النُّقْلُ
وَاجِبُ كُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَجْعَلَ	النَّصَّ أَصْلَ كُلِّ فِكْرَةٍ الْمَلَأُ

فَلْيَعْقِلَنَّ مَعْنَاهُ بِالتَّدَبُّرِ	وَلْيَعْرِفَنَّ بُرْهَانَهُ بِالنَّظَرِ
دَلِيلُهُ الْعَقْلِيُّ وَالسَّمْعِيُّ دَرَسَ	ثُمَّ دَلَّاهُ لِلْكَوْنِ حَرَسَ
إِذْ هُوَ فُرْقَانٌ يُمَيِّزُ الْهُدَى	مِنَ الضَّلَالَةِ وَيُوَلِّي الرِّشْدَا
طَرِيقُنَا إِلَى السَّعَادَةِ الَّتِي	فِيهَا فَلَاحُنَا وَنَيْلُ الْبُغْيَةِ
فَهُوَ الَّذِي اتَّبَاعُهُ قَدْ انْحَتَمَ	عَلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ وَالْأَبْرَمِ
وَمَا سِوَاهُ مِنْ كَلَامِ الْخَلْقِ	عَلَيْهِ فَأَعْرِضْهُ لِدَرْكِ الْحَقِّ
فَإِنْ يَكُنْ وَافِقَ فَهُوَ الْحَقُّ	أَوْ لَا فَابْطَلْ عَلَيْهِ السُّحْقُ

المسألة الثالثة: في بيان موافقة المعقول للمنقول

ثُمَّ اعْلَمَنَّ فَائِدَةً وَجِيزَةً	تَنْفَعُ مَنْ يَحْفَظُهَا عَزِيزَةً
أَنَّ دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا يُمْكِنُ أَنْ	يَدُلَّ لِلْبَاطِلِ فَاطْرَحِ الْوَهْنَ
إِذْ حُجَّجُ السَّمْعِ لِعَقْلِ طَبِيقُ	فَمَنْ يَرَى الْخِلَافَ فِيهِ حُمُقُ
لِذَا صَحِيحُ السَّمْعِ لَا يَنْفَكُ عَنْ	صَرِيحِ مَعْقُولٍ لَدَى ذَوِي الْفِطَنِ
لِذَا كِتَابُ اللَّهِ وَالْعَقْلُ الَّذِي	يُدْرِكُ حُجَّةَ الْإِلَهِ فَاحْتَنِزْ
لِذَاكَ لَمْ يُوجَدْ مِنَ السَّلَفِ مَنْ	عَارَضَ بِالْعَقْلِ الْقُرْآنَ الْمُؤْتَمَنَ

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدُهُمْ تَعَارَضَا الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ هُنَا أَخَا الرِّضَا
 بَلْ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى الْوِفَاقِ بَيْنَهُمَا دُونَ اخْتِلَافٍ وَشِقَاقِ
 وَقَسَّمُوا الْعِلْمَ ثَلَاثَةً فَقَطْ مَا كَانَ دَرْكُهُ بِعَقْلِ ارْتَبَاطِ
 ذَلِكَ كَالثُّبُوتِ لِلنُّبُوءَةِ وَصِدْقِ الْأَخْبَارِ الَّتِي وَرَدَتْ
 أَحْسَنُهَا مَا أَرْشَدَ الْقُرْآنُ إِلَيْهِ إِذْ فِيهِ لَنَا تَبْيَانُ (٣٦)
 وَالثَّانِ مَا يُعْلَمُ بِالسَّمْعِ فَقَدْ مِثْلُ تَفَاصِيلِ أُمُورٍ تُعْتَمَدُ
 أَغْنَى الْإِلَهِيَّةَ وَالْعِبَادَةَ فَإِنَّهَا تُنَالُ بِالْإِفَادَةِ
 أَمَّا مِنْ طَرِيقِ الرُّسُلِ حَيْثُ أَخْبَرُوا مُبَيَّنِينَ مَا بَوَحَى أَخْبَرُوا
 ثَالِثُهَا مَا السَّمْعُ وَالْعَقْلُ شَمِلَ كَرُؤْيَا الْإِلَهِ فِي الْأُخْرَى مَثَلُ
 مَا جَاءَ فِي السَّمْعِ فَلَنْ يَخْلُو مِنْ أَنْ يُدْرِكَ الْعَقْلُ الْمُرَادَ فَاسْتَبْنِ
 فَعِنْدَ ذَا لَا بُدَّ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ بِصِرَاحَةٍ ثَابِتَةٍ مُعْتَدِلَةٍ
 أَوْ لَا يَكُونُ الْعَقْلُ مُدْرِكًا لَهُ فَعِنْدَ ذَا يَعْجِزُ أَنْ يَنَالَهُ
 بِنَفْسِي أَوْ إِثْبَاتِهِ تَحْصِيرًا فَوَاجِبًا تَسْلِيمُهُ السَّمْعَ يُرَى
 كَذَاكَ مَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ فَقَدْ يُثَبِّتُهُ السَّمْعُ وَنِعْمَ الْمُسْتَتَدُّ
 أَوْ بِهِ يَأْذَنُ فَقَدْ تَبَيَّنَا تَعَاضُدُ السَّمْعِ وَعَقْلٍ عَلَانَا (٣٧)

المسألة الرابعة : في بيان مكانة العقل عند أهل السنة

لَهُ مَكَانَةٌ لَدَيْهِمْ لَا تَقْهَهُ	بِهِ رَفِيعَةٌ تَكُونُ فَائِقَةً
هُمْ وَسَطٌ بَيْنَ فَرِيقٍ جَعَلَهُ	أَصْلًا وَعَنْهُ الشَّرْعُ قَطْعًا عَزَلَهُ
وَبَيْنَ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ غَائِبًا	مُخَالَفًا صَارِيحَهُ مُجَانِبًا
قَدَحَ فِي الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ	أَيُّ مُطْلَقًا وَبُثِّتِ الْمَطْلَبِيَّةِ
وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْلَ فِي	مَعْرِفَةِ الْعُلُومِ شَرْطٌ لَا يَفِي
كَمَالِ الْأَعْمَالِ إِذَا قَدْ شَرِطًا	سَلَامَةُ الْعَقْلِ بِأَنْ يَنْضَبِطًا
لَدَى الْمُكَلَّفِ فَمَا قَدْ حَصَلَ	مَعَ عَدَمِ الْعَقْلِ فَتَقْصُصُهُ جَلًا
وَيَبْطُلَ الْقَوْلُ الْمُخَالَفُ لَهُ	بِذَا عَرَفْتَ قُدْرَهُ وَفَضْلَهُ
قَدْ أَمَرَ إِلَهُ بِاسْتِمَاعِ	كِتَابِهِ بِفَهْمِ عَقْلٍ وَاعٍ
وَأَنَّهُ بِنَفْسِهِ لَا يَسْتَقِلُّ	بَلْ هُوَ مُحْتَاجٌ لِشَرْعٍ مُعْتَدِلٍ (٣٦)
فَالْعَقْلُ فِي النَّفْسِ كَقُوَّةِ الْبَصَرِ	أَيُّ الَّتِي فِي الْعَيْنِ فِي حَالِ النَّظَرِ
فَإِنْ بِهِ الْإِيمَانُ وَالْقُرْآنُ	اتَّصَلَ طَابَ لَهُ الْإِيقَانُ
كَمَا إِذَا اتَّصَلَ ضَوْؤُ الشَّمْسِ	بِالْعَيْنِ قَدْ أَزَالَ كُلَّ لَبْسٍ

فَعَقَّلْنَا مُصَدِّقَ لِلشَّرْعِ	فِي كُلِّ مَا أَخْبَرْنَا بِالْقَطْعِ
يَدُلُّنَا أَيْضاً بِصِدْقِ الْمُصْطَفَى	دَلَالَةً عَمَّتْ وَمَا فِيهَا خَفَا
وَدَلَّ شَرْعُنَا عَلَى اعْتِبَارِ	أَدْلَةِ الْعَقْلِ بِإِلَّا اسْتِثْكَارِ
بِضَرِيهِ الْأُمْتَالِ إِذْ هِيَ أَقْسَمُهُ	عَقْلِيَّةٌ مَحْمُودَةٌ مُسْتَأْنَسَهُ
فَأَثَبَتِ التَّوْحِيدَ فِي مَا ذَا خَلَقَ	كَذَا النَّبُوَّةَ بِقَوْلِهِ الْأَحَقُّ
﴿ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا ﴾ وَالْبَعْثَ فِي	﴿ أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ يَفِي
فَبَانَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُعَارِضُ	مَا صَحَّ فِي الْوَحْيِ وَلَا يُنَاقِضُ
وَمَا يُظَنُّ عَكْسَ ذَا فَلَأُمُورُ	إِمَّا لِظَنِّ شُبُهَاتٍ قَدْ تَثُورُ
مَعْقُولَةٌ تَوْهَمًا وَقَدْ وَهَمَ	أَوْ ظَنَّهُ النَّصَّ صَحِيحًا قَدْ سَلِمَ
وَلَيْسَ ثَابِتًا أَوْ الْفَهْمُ نَبَا	عَنْ دَرْكِهِ الْمُرَادَ حَتَّى انْقَلَبَا
أَوْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا أَحَالَهُ	الْعَقْلُ أَوْ لَيْسَ بِبَحْثٍ نَالَهُ
فَهَذِهِ هِيَ الْعَوَارِضُ الَّتِي	تَمْنَعُ وَفْقَ الْعَقْلِ لِلشَّرِيعَةِ

الفصلُ الثَّانِي : فِي بَيَانِ الْأَدِلَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا
وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : فِي الْكِتَابِ
وَفِيهِ مَسَائِلُ

المسألة الأولى: في تعريفه

هو القرآن والكلام المنزل	على محمد بلفظ ينقل
المعجز الذي به تعبدا	تلاوة فائل تنل كل الهدى
ثمة ذا التعريف فيه أربعة	من القيود اكتفت ساطعة
أولها أن القرآن حقا	كلامه معنى كذاك نطقا
نزل جبريل به على النبي	من عند ربنا الحكيم فارغب (١)
ثالثها كونه معجزا خرج	به حديث القدس من دون حرج
رابعها كونه قد تعبدا	فأخرج المنسوخ لفظا فابعدا
وكون ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ منه رجحوا	فيما سوى التوبة خذ ما أوضحو

المسألة الثانية: في بيان القراءة الشاذة

وكل ما تواترا لم ينل	عند الأصوليين شاذاً ينجلي
واتفقوا أن ليس قرأنا تلي	واختلفوا هل مثله في العمل
وكونه كخبر الواحد في	وجوب الاحتجاج راجحاً يفي
وقولهم يجوز أن يكونا	مذهب راوية فيقطعونا
في نقله رد بأنه افترا	على الصحابة الكرام الكبرا

بَجَعَلَهُمْ رَأْيَا لَهُمْ قُرْآنَا يُعْزَى إِلَى اللَّهِ فَيَا سُبْحَانَا
كَذَلِكَ التَّجْوِيزُ لِلْقِرَاءَةِ أَغْنِي بِمَعْنَى بَشَتْ الْجِرَاءَةِ (٣٦)
فَهُمْ بَرِيئُونَ عَنِ الْبُهْتَانِ ذَا تَبَا لِمَنْ يَطْعَنُ فِيهِمْ بِالْبَذَا

المسألة الثالثة : في بيان هل في القرآن لفظ غير عربي

اِخْتَلَفُوا هَلْ فِي الْقُرْآنِ يُوجَدُ دُوْ عُجْمَةٍ فَالْشَّافِعِيُّ يَنْكُذُ
قَالَ الْقُرْآنُ مَحْضُ أَلْسِنِ الْعَرَبِ وَلَيْسَ فِيهِ أَعْجَمِيٌّ يُصْطَحَبُ
وَأَفَقَهُ جُمَهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ دَلِيلُهُمْ أَقْوَى فَخُذْ بِالْفَهْمِ
إِذْ أَثَبَتَ اللَّهُ بَغَيْرِ آيَةٍ نَسَبَتْهُ لِلْعَرَبِ دُونَ رِيبَةٍ
مُؤَكَّدًا فِي آيَتَيْنِ نَفِيَهُ عُجْمَتَهُ فَلَا تُخَاصِمُ هَدْيَهُ
فَإِنْ ثَقُلَ يُوجَدُ لَفْظٌ أَعْجَمِي فِيهِ فَعَنْ عُجْمَتِهِ لَمْ يَسْلَمْ
جَوَابُهُ أَنَّهُ لَفْظٌ عَرَبِي لَكِنْ لِسُوءِ الْفَهْمِ ظَنَّهُ الْغَيْبِ
إِذْ لُغَةُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ وَلَا يَحُوطُهُ^(١) إِلَّا نَبِيٌّ أُرْسِلَ
أَوْ أَنَّهُ مِمَّا تَوَارَدَتْ عَلَيْهِ اللَّفْطَانِ رَغْبَةً فِي مَعْنَيَيْهِ (٣٧)

(١) من باب قال: أي يحفظه.

أَوْ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ غَيْرُ عَرَبِيٍّ لَكِنَّهُ اسْتُعْمِلَ عِنْدَ الْعَرَبِ
فَصَارَ مِنْ لِسَانِهَا وَإِنْ غَدَا يُعْزَى إِلَى الْعَجَمِ نِلْتَ الرَّشْدَا

المسألة الرابعة : في بيان هل في القرآن مجاز؟ :

ثُمَّ الْمَجَازُ لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي مَا لَيْسَ مَوْضُوعًا لَهُ فَلْتَعْرِفِ
وَلَا يُصَارُ لِلْمَجَازِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْمُرَادِ الْأَوَّلَى
فَحِينَمَا امْتَنَعَ الْأَصْلُ يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَعَ قَرِينَةٍ تَكْتُمِلُ
فَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ لَا يَدْخُلُ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ جَلًّا فاعْقِلُوا
إِذِ الْحَقِيقَةُ عَلَيْهَا تَنْضَحُ فَحَمَلُهَا عَلَى الْمَجَازِ مُنْجِرُحُ
ذَا الْمَذْهَبُ الْحَقُّ لِكُلِّ مَنْ سَلَفَ وَإِنَّمَا قَدْ حَادَ عَنْهُ مَنْ خَلَفَ
فَاسْتَعْمَلُوا الْمَجَازَ فِيهَا فَطَفَّوْا فَعَطَّلُوا الْمَعْنَى وَبِئْسَمَا بَغَوْا
أَمَّا وَقُوعُهُ بِغَيْرِهَا فَقَدْ تَنَازَعُوا وَالْحَقُّ أَنَّهُ وَرَدَ (١)
وَفِي «الرِّسَالَةِ» الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ بَيَّنَّهٗ فَافْهَمْ بِعَقْلِ وَاسِعِ
قَالَ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ مُبَيِّنًا وَقُوعَهُ لِلصَّادِي
إِنَّ الْمَجَازَ لَفْظٌ لِلْعَرَبِ وَعَادَةٌ لَهَا لِتَلِيلِ الْأَرَبِ
فَسَمَّتِ الشَّيْءَ بِمَا جَاوَرَهُ وَتَحَذَفُ اللَّفْظُ تَرَى اخْتِصَارَهُ

وَتَحْذِفُ الْمُضَافَ وَالْمُضَافُ لَهُ يُعْرَبُ إِعْرَابُهُ أَوْ مَا مَآ ثَلَهُ
وَالَمَّا الْقُرْآنُ جَا مُطَابِقَا أَسْأَلُوبَهَا الْمُطْلَقَ لَا مُفَارِقَا
إِثْبَاتُنَا الْمَجَازَ فِي الْقُرْآنِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَحْذُورَ عِنْدَ الثَّبَلَا
تَأْوِيلًا أَوْ نَفْيًا لآيَاتِ الصِّفَاتِ إِذِ الْحَقَائِقُ لَهَا مُحْتَمَاتُ
فَلَيْسَ يُوجَدُ إِلَى الْمَجَازِ دَاعٍ فَتَلْجَأُ إِلَى الْجَوَازِ
وَقَدْ مَضَى أَنَّ الْمَجَازَ لَا يُصَارُ إِلَّا لَدَى الْحَاجَةِ ذَاتِ الْاضْطِرَارِ (٥٠)
وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْخُلْفَ لَا يَعْدُو عَنِ اللَّفْظِيِّ فَاطْوِ الْخِلَالَا

المسألة الخامسة : في بيان المحكم والمتشابه :

قَدْ وَصِفَ الْقُرْآنُ أَيَّ بِالْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ فَفَصَّلْ تَسْلَمَ
فَالْمُحْكَمُ الْمُتَقَنُّ فِي الْأَحْكَامِ وَاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى الدَّوَامِ
وَالْمُتَشَابِهُ الَّذِي تَشَابَهَتْ آيَاتُهُ فِي الصِّدْقِ وَالْعَدْلِ انْجَلَتْ
وَهَهُنَا الْمُحْكَمُ مَا لَا يَحْتَمِلُ لِفَيْرِ مَعْنَى وَاحِدٍ بِهِ كَمِلُ
وَالْمُتَشَابِهُ الَّذِي قَدْ احْتَمَلَ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ فَذَا فَرْقٌ جَلَلُ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَا يُعْمَلُ بِهِ فَمُحْكَمٌ وَمَا عَدَاهُ الْمُشْتَبِهُ
وَقِيلَ مَا اتَّضَحَ مَعْنَى مُحْكَمٌ وَالْمُتَشَابِهُ بَعْكَسَ يُعْلَمُ
وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْأَشْتِبَاهَ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ لِمَنْ لَهُ اتِّبَاهُ

(٤٦) فَرِيئًا اشْتَبَهَ ذَا عَلَى فُلَانٍ وَغَيْرُهُ يَرَاهُ أَجْلَى فِي الْبَيَانِ
الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ : فِي بَيَانِ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ :

وَاجِبُ كُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا اسْتَبَانَ مُؤْمِنًا بِمَا خَلَا
 وَأَنْ يَرُدَّ الْمُتَشَابِهَ إِلَى مُحْكَمِهِ وَلِيَأْخُذَنَّ بِمَا جَلَا
 إِذِ النَّصُوصُ بَعْضُهَا يُصَدِّقُ بَعْضًا وَفِي الْمَعْنَى لَهُ يُوَافِقُ
 إِذْ كُلُّهَا مِنَ الْعَلِيِّ الْأَحَدِ فَلَا تَنَاقُضَ بِهَا فَلْتَهْتَدِ
 وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الصَّحْبِ الْكَرَامِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ عَلَى الدَّوَامِ

تَنْبِيْهٌ :

اتَّفَقُوا أَنْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَضِحْ مَعْنَاهُ بِالْعِيَانِ
 وَاتَّفَقَ السَّلَفُ أَنَّ كُلَّ مَا لَدَى الْقُرْآنِ قَصْدُهُ قَدْ فَهِمَا
 يُمَكِّنُ إِدْرَاكُهُ بِالتَّدَبُّرِ وَبِالتَّأَمُّلِ وَقَلْبِ السَّنْظَرِ
 وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى كَمَا الْحَشْوِيُّ زُورًا قَالَهُ
 (٤٧) كَذَاكَ مَا يُعْنَى بِهِ غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ إِلَّا مَعَ دَلِيلٍ نَحْتَدِي
 وَاتَّفَقُوا عَلَى وُجُودِ مَا انْفَرَدَ بِعِلْمِهِ إِلَهُنَا الرَّبُّ الصَّمَدُ
 كَالرُّوحِ وَالسَّاعَةِ وَالْأَجَالِ بِالْمُتَشَابِهِ ادْعُ لَا تُبَالِي

قَدْ بَيَّنَّ الْإِلَٰهَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ	فِي الْمُتَشَابِهِ لَهُمْ حِصْنٌ أَمِينٌ
قَدْ آمَنُوا بِهِ وَرَدُّهُ إِلَى	رَبِّهِمُ الْعَلِيمِ جَلَّ وَعَلَا
أَمَّا الْفَرِيقُ الزَّائِعُ الْمَرِيضُ	قُلُوبُهُمْ نَحَلَتْهُمْ بَغِيضُهُ
هِيَ اتِّبَاعُ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي	بِهِ يَزِيغُونَ إِلَى الرَّأْيِ الْبَذِي
يُحَارِفُونَ كَلِمَاتِ اللَّهِ	لِطَلَبِ الْفِتْنَةِ قَلْبَ الْأَهِي

المبحث الثاني : في السنة وفيه مسائل المسألة الأولى : في تعريفها

فِي اللُّغَةِ السُّنَّةُ بِالطَّرِيقَةِ قَدْ فَسَّرَتْ أَمَّا لَدَى الشَّرِيعَةِ (١)
مَا صَدَرَتْ عَنِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَفَا
فَتَشْمَلُ الْقَوْلَ وَفِعْلًا تَرَكَا أَوْ قَرَّرَ أَوْ هَمَّ إِشَارَةً رَأَوَا
وَالْكُلَّ حُجَّةً لِعِصْمَةِ النَّبِيِّ عَمَّا يَصُدُّ عَنْ مَعَالِي الرُّتَبِ
فَكُلُّ مُرْسَلٍ بُعِيدَ الْبُعْثَةِ لَا يَفْعَلُ الْمُزْرِي بِالنُّبُوَّةِ
أَوْ مُوجِبَ الْخِصَّةِ أَوْ مَا يُسْقِطُ مُرُوءَةً عَمْدًا وَسَهْوًا يَهْطُ
وَأَجْمَعُوا عَلَى اتِّفَاقِ الْكَبَائِرِ وَرَجَّحُوا الْجَوَازَ لِلصَّغَائِرِ
لَكِنَّهُمْ يَنْسَبُهُونَ فَوْرًا فَنِعْمَةُ الْمَوْلَى عَلَيْهِمْ تَثْرَى
وَالْحُكْمَةُ السُّنَّةُ إِذْ تَقْتَرِنُ مَعَ الْكِتَابِ فِي الْقُرْآنِ تُعْلَنُ

المسألة الثانية : في بيان أقسامها

فَبَاعْتِبَارِ ذَاتِهَا تَقَسَّيَتْ لِلْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَتَقَرِيرًا حَوَتْ
وَبَاعْتِبَارِهَا مَعَ الْقُرْآنِ ثَلَاثَةٌ تَكُونُ فِي التَّبْيَانِ (٢)

أولها هي التي تؤكد	لأنها معنى به تتجدد
والثاني ما قد بينت مجمله	كعدد الصلاة خذ ثمثيله
ثالثها السنة باستقلال	زائدة على الكتاب العالي
فأوجبته وحرمت ما سكتا	عنه الكتاب فيها قد ثبتا
مثل ثبوت شفعة الجار	وفرض جدّة بحكم جار
وباعتبار ثقلها تواترت	أو عن طريق واحد قد وصلت

المسألة الثالثة: في بيان حجيتها:

المسلمون مجمعون قاطبة	على وجوب الطاعة المواظبة
أي للنبي ولزوم سنته	حاكمة على جميع حالاته
وفرضها جاء بها الكتاب	في غير آية ونعم الباب
﴿ قل أطيعوا الله ﴾ أو ﴿ فليحذر ﴾	﴿ كذا ﴾ وما كان لمؤمن ﴿ دري ﴿
﴿ فإن تنزعتم ﴾ دليل قاطع	يا ويل من غدا لها ينانغ
وجاءت السنة أيضاً ملزمة	مثل ﴿ تمسكوا ﴾ بدون لائمه
﴿ إذا أمرتكم بشيء ﴾ و﴿ ألا	وإن ما حرم ﴾ أيضاً ثقل

فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا قَدْ بَيَّنَّتْ حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ فَاحْفَظْ مَا ثَبَتَ
 قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ لَمْ أَرَى مِنْ أَهْلِ عِلْمٍ أَحَدًا قَدْ سَطَرًا
 مُخَالِفًا فِي أَنْ فَرَضَ اللَّهُ أَنْ نَتَّبِعَ الرَّسُولَ نِعَمَ الْمُؤْتَمَنِ
 وَلَمْ يَسْعَ مَنْ بَعْدَهُ إِلَّا اتِّبَاعُ لَيْسَ لِغَيْرِهِ يَحِقُّ أَنْ يُطَاعَ
 فَكُلُّ مَا أَتَى بِهِ الرَّسُولُ فَحَقُّهُ التَّسْلِيمُ وَالْقَبُولُ

المسألة الرابعة : في بيان حجية السنة الاستقلالية :

اتَّفَقَ السَّلَفُ أَنَّهُ حُتِمَ أَنْ نَتَّبِعَ السُّنَّةَ مُطْلَقًا فَوُضِعَ
 إِذِ الْأَدِلَّةُ الَّتِي مَضَتْ عَلَى (إِطْلَاقِ الْإِتِّبَاعِ نَصٌّ فَاقْبَلَا
 فَلَمْ تَخُصَّ بِاتِّبَاعِ مَا اتَّفَقَ مَعَ الْكِتَابِ فَلْتُفَنِّدْ مَنْ فَرَّقَ
 وَمَا أَتَاكُمْ فَأَعْرِضُوا وَضَعَهُ مَنْ لَا يَخَافُ رِيَّهَ وَاصْطَنَعَهُ
 مِنَ الزَّنَادِقَةِ وَالْخَوَارِجِ لِيُبْعِدُوا النَّاسَ عَنِ الْمَنَاهِجِ
 فَمَا يَكُونُ زَائِدًا مِنْهَا عَلَى كِتَابِنَا فَمِنْهُ تَشْرِيعٌ جَلَا
 فَوَاجِبٌ طَاعَتُهُ فِيهَا وَلَا يَكُونُ تَقْدِيمًا لَهَا فَلْتُقْبَلَا
 بَلْ امْتِثَالُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ((مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ)) نَالَ أَمْنَهُ
 لَوْ لَمْ تَجِبْ طَاعَتُهُ إِلَّا بِمَا قَدْ وَافَقَ الْقُرْآنَ حُكْمًا دَائِمًا
 لَمَا أَتَتْ طَاعَتُهُ مُخْتَصَّةً بِهِ فَلَمْ نَعْمَلْ بِمَا قَدْ نَصَّه

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ حُجِّيَةِ أَفْعَالِ الرَّسُولِ ﷺ:

وَمَا مَضَى مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي	دَلَّتْ عَلَى احْتِجَاجِنَا بِالسُّنَّةِ
يَدْخُلُ فِيهَا الْفِعْلُ إِذْ هُوَ قِسْمُ	مِنْهَا فَلَا تَحْدُ عَدَاكَ الظُّلْمُ
وَجَاءَ بِالْخُصُوصِ قَوْلُهُ لَقَدْ	كَانَ لَكُمْ جَلٌّ إِلَيْنَا الصَّمَدُ
وقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾	لَعَلَّكُمْ ﴿يَا فَوْزَ مَنْ قَدْ تَبِعُوهُ﴾
وَهَاهُنَا نَقَرُّ الْأُصُولَ	أَرْيَقَةَ نَشْرَحُهَا فُصُولًا
أَوَّلُهَا وَاجِبُ كُلِّ الْأُمَّةِ	أَنْ يَقْتَدُوا بِصَاحِبِ الْمَرْحَمَةِ
قَوْلًا وَفِعْلًا حَالَهُ الْمَرْضِيَّةُ	فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ
يَدْخُلُ تَحْتَهَا أَمْرُ الْإِلَهِ	لَهُ وَنَهْيُهُ فَخُذْهَا بِاتِّبَاعِهِ
مَا لَمْ تَقُمْ أدْلَةٌ بِهَا اخْتِصَاصُ	لَهُ فَلَا اتِّبَاعَ إِذْ فِيهَا مَنَاصُ
كَذَاكَ أَفْعَالُهُ أَيْضًا تَدْخُلُ	مَا لَمْ يَخُصَّهَا دَلِيلٌ يَنْقُلُ
وَأَمْرُهُ أَمَّتُهُ وَنَهْيُهُ	فَالْكُلُّ دِينَ اللَّهِ حَقٌّ وَعُمِيهِ
وَالثَّانِ أَنَّ فِعْلَهُ دَلٌّ عَلَى	إِبَاحَةِ وَلِلْوُجُوبِ حَصَالًا
كَذَاكَ الْاسْتِحْبَابُ لَا الْكِرَاهَةَ	إِلَّا بَيَانًا لِجَوَازِ الرِّاحَةِ

(٥٣)

(٥٤)

ثَالِثُهَا اخْتَلَفَ فِي أُمُورٍ	فَعَلَهَا الرَّسُولُ فِي دُهُورٍ
تَخَصُّصُهُ أَمْ لَا وَذَا كَتَرَكِهِ	صَلَاةَ مَنْ غَلَّ لِعُظْمِ هَتَكِهِ
كَذَا دُخُولُهُ إِمَاماً بَعْدَ أَنْ	قَدْ أَمْ غَيْرُهُ وَنَحْوِ ذِي السُّنَنِ
وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ مَا قَدْ فَعَلَا	هَلْ يُقْتَدَى لِنَوْعٍ أَوْ جِنْسٍ جَلَا
مِثَالُهُ اخْتِجَامُهُ لِيُخْرِجَا	دَمًا مِنْ الْجِسْمِ الشَّرِيفِ أَخْرَجَا
هَلِ الْحِجَامَةُ تُخَصُّ بِاتِّبَاعٍ	أَمْ يُخْرِجُ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ الدِّفَاعِ
وَمِثْلُ لُبْسِهِ الْإِزَارَ وَالرِّدَا	فَعِنْدِي الْكُلُّ مَحَلُّ الْاِقْتِدَا
رَابِعُهَا أَنَّ التَّأْسِيَّ بِالرَّسُولِ	تَفْعَلُ مَا فَعَلَ مِنْ دُونِ دُهُولِ
إِذَنْ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمُتَابَعَةِ	فِي صُورَةِ الْعَمَلِ لَا مُنَازَعَةِ
كَذَا الْمُتَابَعَةُ فِي الْقَصْدِ فَإِنْ	طَافَ وَصَلَّى فِي الْمَقَامِ يَا فَطْنِ
فَاتَّبِعْنِ فِي الْفِعْلِ وَالْقَصْدِ فَقَدْ	فَعَلَهُ بِهِ الْعِبَادَةُ قَصْدُ
أَمَّا الَّذِي فَعَلَهُ اتِّفَاقًا	مِثْلُ نُزُولِهِ مَكَانًا فَاقًا
ثُمَّ صَلَاتِهِ بِلا تَخْصِيصٍ	لِذَلِكَ الْمَكَانِ بِالتَّخْصِيصِ
فَقَلِيلَ لَيْسَ هَهُنَا اقْتِدَاءُ	لِعَدَمِ الْقَصْدِ فَذَا اسْتِثْنَاءُ
وَعِنْدِي الرَّاجِحُ أَنَّ لَا اسْتِثْنَاءَ	لِعَدَمِ الدَّلِيلِ حَتَّى نَعْنَى

بَلْ قَوْلُهُ عَزَّ بِإِطْلَاقٍ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ أَقْوَى دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ
 وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ يُنْقَلُ
 فَأَنْسُ مَا زَالَ لِلدَّبِّ يُحِبُّ وَجَابِرٌ لِلْخَلِّ دَوْمًا يَسْتَحِبُّ
 وَقُرَّةٌ مَعَ ابْنِهِ مُعَاوِيَةَ قَدْ أَطْلَقَا الْأَزْزَارَ فَاحْفَظْ وَاعِيَهُ (١٥٠)
 أَمَّا الَّذِي اشْتَهَرَ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ حَدَّثَ عَنِ الْبَحْرِ وَلَا تَخْشَ الضَّرَرَ
 وَلَوْ عَدَدْنَا مَا عَنِ الصَّحْبِ أَتَى وَتَبِعَ مِنْ ذَا سَيِّئَتِ يَا فَتَى
 خُلَاصَةُ الْقَوْلِ ثَلَاثَةُ قُسِمٍ أَفْعَالُهُ فَاسْمَعْ بِصِدْقٍ تَغْتَنِمُ
 لِأَنَّهُ إِمَّا جَبِيلَةٌ وَمَا تَكُونُ تَشْرِيْعًا وَهَذَا انْقِسَامَا
 لِكُونِهِ يَعْزَمُ كُلُّ أُمَّتِهِ أَوْ كَوْنِهِ يَخْصُصُهُ لِرَفْعَتِهِ
 فَأَوَّلُ مِثْلُ الْقِيَامِ وَالْقُعُودُ وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَنَوْمٍ وَصُعُودُ
 فَقِيلَ ذَا الْقِسْمِ مُبَاحٌ لَمْ يَرِدْ بِفِعْلِهِ التَّشْرِيْعَ حَتَّى نَعْتَقِدُ
 وَعِنْدِي اتِّبَاعُهُ فِي ذَا اسْتِحْبٍ لِمَا سَمِعْتَهُ قَرِيبًا فَاسْتَحِبُّ
 أَمَّا الَّتِي تَخْصُصُهُ كَالْجَمْعِ لِيَسْعَ نِسْوَةٌ فَلَا بِالنَّقْطِ
 أَمَّا الَّذِي يَعْزَمُهُ وَأُمَّتُهُ فَلْيُتَّبِعْ إِذْ كَانَ هَذَا شَرْعَتَهُ (١٥١)
 مَا بَيْنَ الْوَاجِبِ وَاجِبٍ وَمَا بَيْنَ مَنْدُوبٍ فَلِلدَّبِّ انْتِمَى

تنبيه :

اعْلَمْ بِأَنَّ فِعْلَهُ قَدْ احْتَوَى جَمِيعَ أَلْوَاعِ الْبَيَانِ فَانْطَوَى
فَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ سَوَاءٌ فِي الْبَيَانِ إِذْ ﴿ لِتُبَيِّنَ ﴾ صَرِيحٌ قَدْ أَبَانَ
فَلَوْ تَعَارَضَا لُرَجِّحُ بِمَا نَرَى مُرَجِّحًا فَهَذَا الْمُعْتَمَى

المسألة السادسة : في حجية تقريره ﷺ :

تَقْرِيرُهُ أَنْ يُفْعَلَ الشَّيْءُ لَدَى حَضَرَتِهِ فَلَا اعْتِرَاضَهُ بَدَا
فَهُوَ حُجَّةٌ لِكَوْنِهِ سَكَّتْ وَلَا يُؤَخَّرُ بَيَانًا قَدْ ثَبَتَ
فَإِنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ وَجُوبَ الْإِنْكَارِ عَلَى الْغَوِيِّ
وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ خَافَ إِذْ عَصِمَ لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ
عِلْمُهُ بِالْفِعْلِ وَأَنْ لَا يَصُدْرَا مِنْ كَافِرٍ إِذْ فِعْلُهُ قَدْ أُنْكَرَا

المسألة السابعة : في بيان حجية تركه ﷺ :

وَتَرْكُهُ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ يَكُونُ حُجَّةً بِلَا جِدَالٍ (٥٧)
نَقْلُ الصَّحَابَةِ لَهُ يَنْقَسِمُ إِلَى صَرِيحٍ دُونَ لَبْسٍ يُفْهَمُ
كَمِثْلِ صَلَّى عِيدَهُ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ فَحَقَّقَ الْبَيَانُ

وَالثَّانِ أَنْ لَا يَنْقُلُوا فِعْلًا لَهُ مَعَ تَوْفَرِ الدَّوَاعِي نَقْلَهُ
كَتْرِكَ لَفْظِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ تَرْكِهِ لِلدُّعَاءِ بَعْدَهَا فَدَعُ
أَيُّ مَعَ تَأْمِينِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَنَحْوِ ذَا مِمَّا الصَّحَابُ لَمْ يَعُوهُ
وَتَرْكُهُ يَكُونُ حُجَّةً إِذَا وَجَدْتَ الشُّرُوطَ فَادِرِ الْمَأْخِذَا
أَنْ يُوجَدَ السَّبَبُ مِمَّا يَقْتَضِي الْفِعْلَ ذَا فِي عَهْدِهِ الَّذِي ارْتَضِي
وَالثَّانِ أَنْ تَقُومَ حَاجَةٌ إِلَى ذَاكَ الَّذِي تَرْكُهُ لِيُفْعَلَ
وَالثَّلَاثُ اتِّفَاءُ مَانِعٍ فَقَدْ بَاءَتْ شُرُوطُ التَّرْكِ فَاحْفَظْ
فَتَرْكُهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ دَلٌّ لِكَوْنِهِ سَنًّا لَنَا تَرْكُ الْعَمَلِ ﴿٥٠﴾
أَمَّا إِذَا خَلَا عَنِ الشُّرُوطِ لَا يَدُلُّ تَرْكُهُ عَلَى السَّنِّ انْجَلَى
خُلَاصَةُ الْقَوْلِ لِتَرْكِ الْفِعْلِ لَا يَخْلُو مِنَ الْحَالَاتِ تَأْتِي فَاعْقِلَا
أَوَّلُهَا التَّرْكِ لِفَقْدِ الْمُقْتَضَى كَتْرِكَ مَانِعِ الزَّكَاةِ الْمُعْرَضِ
وَالثَّانِ تَرْكُهُ لِمَانِعٍ حَصَلَ كَتْرِكَ الْقِيَامِ خَوْفًا لِلْمَلَلِ
ثَالِثُهَا التَّرْكِ مَعَ اقْتِضَاءِ لَهُ كَذَا الْمَانِعِ دُو اتِّفَاءِ
كَتْرِكَ الْأَذَانِ لِلْعَبِيدَيْنِ تَقُولُ تَشْرِيْعٌ بَغَيْرِ مَئِينِ
فَهَذِهِ بِالسُّنَّةِ التَّرْكِيَّةِ يَدْعُونَهَا فَاتَّركُ بِحُسْنِ نِيَّةِ
وَسُنَّةُ التَّرْكِ عَلَى ثَلَاثَةِ تُبْنَى كَمَالِ الدِّينِ مِنْهَا أُثْبِتِ
إِذْ هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الزَّيْدِ فَقَدْ رَضِيَهُ دِينًا إِلَهُنَا الصَّمَدِ

وَالثَّانِ أَنَّ الْمُصْطَفَى بَيْنَهُ
فَمَا مِنَ الْخَيْرَاتِ إِلَّا أَرْشَدَا
وَمَا مِنَ الشُّرُورِ إِلَّا حَذَّرَا
ثَالِثُهَا حِفْظُ الْإِلَهِ الدِّينَ مِنْ
أَتَمَّ تَبْيِينَ فَمَا أَحْسَنَهُ
أُمَّتُهُ لَهَا وَحَثًّا أَكْثَدَا
وَشَدَّدَ النَّكِيرَ حَتَّى تَحْذَرَا
كَيدَ الشَّيَاطِينِ فَشَرَّهُمْ أَمِنْ

المسألة الثامنة : في بيان منزلة السنة من القرآن

اعْلَمْ بِأَنَّ دِينَ حَيْثُ الْمَصْدَرُ
لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَحْيٌ نَزَلَ
كَذَاكَ أَيْضاً بِاعْتِبَارِ الْحُجَّةِ
وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى
وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهَا الْبَيَانُ لَهُ
وَخَصِّصَتْ عُمُومَهُ وَقَيَّدَتْ
فَبِاعْتِبَارِ ذَا تُرَى مُقَدِّمَهُ
فَلَا نَقُولُ إِنَّهَا تَقْضِي عَلَيْهِ
بَلْ إِنَّهَا تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ
وَحَاصِلُ الْقَوْلِ هُمَا مُتَّفَقَانِ
وَقَالَ بَعْضُ الْكُتَّابِ أَحْوَجُ
مَنْزِلَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تُنْكَرُ
مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا عَلَى مَنْ اكْتَمَلَ
مُسْتَوِيَانِ عِنْدَ كُلِّ الْأُمَّةِ
وَجُوبُهَا فَهُوَ أَصْلٌ أَصْلًا
إِذْ أَوْضَحَتْ وَبَسَطَتْ مَا أَجْمَلَهُ
مُطْلَقَهُ بِكُلِّ حَاجَةٍ وَفَتْ
لَكِنْ أَحْمَدُ يَرَى أَنَّ لُكْرِمَهُ
لِكُونِهِ جَسَارَةً أَدَّى إِلَيْهِ
لِكُونِهَا أَتَتْ لَهُ بَيَانًا
تَلَازَمًا دَوْمًا فَلَا يَفْتَرِقَانِ
لِسُنَّةٍ مِنْهَا إِلَيْهِ فَانْهَجُوا

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ : فِي بَيَانِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ تَعْرِيفُهُ

بِالْمُتَّابِعِ غَدَا يُعَرَّفُ فِي لُغَةٍ وَفِي اصْطِلَاحٍ يُعَرَّفُ
بِأَنَّهُ خَبَرُ جَمْعٍ قَدْ أَقَادَ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ لَدَى مَنْ اسْتَفَادَ
فَخَبَرُ الْوَاحِدِ عَنْهُ يَخْرُجُ كَذَلِكَ مَا بَوْسَطَ يُسْتَخْرَجُ

شُرُوطُ الْمُتَوَاتِرِ

لِلْمُتَوَاتِرِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ إِخْبَارُهُمْ عَنِ الْيَقِينِ ذِي السَّعَةِ
كَذَا اسْتِنَادُهُمْ إِلَى الْحِسِّ فَقَدْ وَكَثْرَةُ الْمُخْبِرِ مِنْ دُونِ عَدَدٍ
بَلْ ضَاطِبُ الْكَثْرَةِ أَنْ يُحْصَلَ خَبَرُهُمْ عِلْمًا لِمَنْ قَدْ عَقَلَ (ع)
بِأَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْكَثْرَةُ قَدْ أَحَالَتِ الْعَادَةُ أَيُّهَا السَّنَدُ
أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَى الْكَذِبِ ثُمَّ أَنْ تُوجَدَ الشُّرُوطُ كُلُّهُمْ تَعْمُ
أَيُّ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِ السَّنَدِ هَذِهِ الشُّرُوطُ لِلْعُمُومِ اعْتَمِدَ
أَضِيفَ لِذِي الْخُصُوصِ كَوْنِ تَخَصَّصُوا بِالْعِلْمِ أَيُّ هُمْ كَمَلَهُ
وَالشَّرْطُ فِي السَّامِعِ أَنْ يَعْقِلَ مَعَ عِلْمٍ بِمَدْلُولِ الَّذِي لَهُ اسْتَمَعَ
وَحَالِيًا عَنْ اعْتِقَادٍ ضِدِّ ذَا لِشُبْهَةِ التَّقْلِيدِ أَوْ غَيْرِ احْتَدَى

تَنْبِيْهٌ : فِي بَيَانِ طُرُقِ حُصُولِ الْعِلْمِ

الْعِلْمُ يَحْصُلُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ بِالْعَدَدِ الْكَامِلِ سَمَّهِ تَقْدُّ
وَتَارَةً يَحْصُلُ بِالْقَرَائِنِ وَبِهِمَا يَحْصُلُ أُخْرَى فَاعْتَنِ
فَأَوَّلُ هُوَ الْمُرَادُ فِي الْأَصُولِ تَصَحِيحُ الْأُطْلَاقِ أَحَقُّ لِلْفُحُولِ

أَقْسَامُ الْمُتَوَاتِرِ

فَبَاعْتِبَارِ مَثْنِيهِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ لَفْظِيٍّ وَهُوَ مَا يُعْلَمُ (١)
وَفَقْ الرُّوَاةِ فِيهِ لَفْظًا مَعْنَى مِثْلُ تَوَاتُرِ الْقُرْآنِ يُعْنَى
وَالثَّانِ مَا مَعْنَى فَقَطْ وَهُوَ مَا اتَّفَقُوا مَعْنَى بِلَا لَفْظٍ سَمَّا
مِثْلُ حَدِيثِ الْحَوْضِ وَالْمَسْحِ عَلَى خُفٍّ وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فَاَقْبَلَا
وَبَاعْتِبَارِ أَهْلِهِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ عِنْدَ عَامَّةٍ يَنْحَتَمُ
وَعِنْدَ خَاصَّةٍ فَرُبَّ عِلْمٍ قَدْ يَتَوَاتَرُ لِأَهْلِ الْفَهْمِ
فَأَهْلُ عِلْمِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ قَدْ تَوَاتَرُوا رَأَوْا مَا غَيْرُهُمْ فَقَدْ
مِثْلُ سُجُودِ السَّهْوِ وَالشُّفْعَةِ وَالرَّجْمِ وَالرُّؤْيَةِ وَالشَّفَاعَةِ
وَقَدْ يَكُونُ خَبَرٌ تَوَاتَرَا لِبَعْضِهِمْ لَا لِبَعْضٍ دُونَ مَا مَرَا
وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِ لَدَى قَوْمٍ فَمَنْ يَعْلَمُ هَذَا اعْتَمَدَا

كَذَاكَ يَعْمَلُ وَجُوباً وَالَّذِي لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ لَهُ فَلْيَحْتَدِ
بِمَنْ لَهُ عِلْمٌ فَلَا قَوْلَ لَهُ وَإِنَّمَا الْقَوْلُ لِمَنْ قَدْ نَالَهُ
قَالَ ابْنُ قَيْمٍ إِذَا الْمُحَدِّثُونَ قَابَلُوا الْأَخْبَارَ بِتَصْدِيقٍ يَعْوَنُ
فَهُوَ مُحْصَلٌ لِعِلْمٍ وَيَقِينُ فَمَنْ عَدَاهُمْ أَعْتَبَارُهُ مَهِينُ
يَعْنِي دَوِي الْكَلَامِ وَالْأُصُولِ وَنَحْوِهِمْ لِأَنَّهُمْ فَضُولِي

دَرَجَةُ الْمُتَوَاتِرِ

اتَّفَقُوا أَنَّ السُّنَنَ تَوَاتَرًا يُفِيدُنَا الْعُلُومَ دُونَ مَا مَرَا
وَالْعِلْمُ ذُو ضَرُورَةٍ أَوْ نَظَرِي خُلْفٌ وَعَوْدُهُ إِلَى اللَّفْظِ دُرِي

الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فِي بَيَانِ خَبَرِ الْأَحَادِ تَعْرِيفُهُ

فِي اللَّغَةِ الْفَرْدُ وَفِي الْأُصُولِ مَا لَيْسَ تَوَاتُرًا حَاوِي فَلَتَعْلَمَا

حُجَّتُهُ

وَأَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ فَمَنْ خَالَفَ ذَا لَا تَقْبَلُ^(١)

(١) وفي نسخة بدل هذا الشرط: بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا خُلْفَ يَلِي

أدلة وجوب العمل به

أَحَدُهَا أَنَّهُ قَدْ تَوَاتَرَا	عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَدْ أُرْسِلَا
رُسُلُهُ كَذَا الْقُضَاةَ وَالسُّعَاةَ	وَالْأَمْرَا أَنْفَذَهُمْ كَذَا الدُّعَاةَ (٥٨)
إِلَى نَوَاحِي الْأَرْضِ كَيْ يُبَلِّغُوا	رِسَالَةَ اللَّهِ فَهُمْ قَدْ بَلَّغُوا
وَالثَّانِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى	قَبُولِهِمْ خَبَرَ وَاحِدٍ جَلَا
ثُمَّ فَلَوْلَا نَفَرَ الثَّالِثُ إِذْ	طَائِفَةٌ تَعْمُ مَا قَلَّ فَخُذْ
رَابِعُهَا ﴿إِنْ جَاءَكُمْ﴾ فَقَدْ أَفَازْ	قَبُولَ قَوْلِ الْعَدْلِ مِنْ دُونِ عِنَاذِ
خَامِسُهَا قَوْلُهُ رَبِّ حَامِلِ	فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ جَلِي

خبر الواحد حجة في الأحكام والعقائد:

قَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ أَنْ يُحْتَجَّ فِي	بَابِ الْعَقَائِدِ بِهِ فَهُوَ فِي
كَبَابِ الْأَحْكَامِ لِأَنَّ الْحُجَجَا	كِلَيْهِمَا تَعْمُ خُذْ مِنْهُمَا
ثُمَّتَ رَدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي	بَابِ الْعَقَائِدِ فَسَادُهُ وَفِي
إِذْ فِيهِ إِبْطَالُ أَحَادِيثَ تَصْرَحُ	بِهَا الْعَقَائِدُ تُبَوِّثُهَا يَضْرَحُ
وَأَجْمَعَ الصَّحْبُ الْكِرَامُ وَالتَّبِعُ	عَلَى قَبُولِهَا وَنِعْمَ الْمُتَّبِعُ (٦٠)

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ	أَحَدَتُهُ أُولُو اتِّجَاهٍ فَاسِدٍ
فَلَيْسَ يُعْرَفُ عَنِ الصَّحْبِ وَلَا	مَنْ بَعْدُ مِنْ ذَوِي الْعُلُومِ الْفَضَلَا
وَأَيْمًا يُعْرَفُ عَنْ رُؤُوسِ	أَهْلِ الْهَوَى وَالْمَذْهَبِ الْمَنَحُوسِ
وَهُوَ حُجَّةٌ لِكُلِّ بَابٍ	مِنْ دُونِ فَرْقٍ لِسُذَوِي الْأَلْبَابِ
لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعْمُ الْبُلُوى	وغيره لَدَى ثُبُوتِ الْفَتْوى
وَبَيْنَ مَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ أَوْ	زَادَ عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ قَدْ رَأَوْا
أَوْ خَالَفَ الْقِيَاسَ إِذْ أَدْلَى	وَجُوبِ أَخَذْنَا سَوَاءً عَامَةً ^(١)
هَذَا الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ مَنْ سَلَفَ	وَمَا عَنِ الْبَعْضِ أَتَى أَنْ قَدْ عَزَفَ
عَنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ أَوَّلَ عَلَى	عَدَمِ عِلْمِهِمْ بِهِ أَوْ وَصَلَا
عَنْ غَيْرِ مَوْثُوقٍ أَوْ الْمُعَارِضُ	قَامَ لَدَيْهِمْ فَعَنَّهُ أَعْرَضُوا
ثُمَّ اَعْلَمَنْ بِأَنَّ تَقْسِيمَ الْخَبَرِ	لِمُتَوَاتِرٍ وَآحَادٍ يَقَرُّ
فِيهِ اِعْتِبَارَانِ صَحِيحٌ يُقْبَلُ	وَبَاطِلٌ يُرَدُّ أَمَّا الْأَوَّلُ
تَقْسِيمُهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى كَمَا	سَبَقَ فِي تَعْرِيفِ كُلِّ عِلْمَا

(١) بتخفيف ميم (عامة) للوزن.

وَالثَّانِ تَقْسِيمُهُ^(١) مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ وَالْأَحْتِجَاجُ فَهُوَ تَقْسِيمٌ بَطْلُ
فَمَنْ يَقُلْ نَقْبَلُ مَا تَوَاتَرَا لَا خَبَرَ الْوَاحِدِ عَمْدًا افْتَرَى
إِذِ الْقَبُولُ وَاجِبٌ بِالنَّصِّ لِكُلِّ الْقَسْمَيْنِ دُونَ فَحْصِ
وَقَدْ جَرَى بِذَلِكَ إِجْمَاعُ السَّلَفِ وَلَمْ يُخَالَفَهُمْ سِوَى مَنْ انْحَرَفَ
ثُمَّ الَّذِي بِهِ وَجُوبُ الْعَمَلِ هُوَ الَّذِي صَحَّ وَإِلَّا فَاحْظِلْ
فَالْأَحْتِجَاجُ بِالضَّعِيفِ مُطْلَقًا غَيْرُ مُسَوَّغٍ فَكُنْ مُحَقِّقًا
وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ مَا صَحَّ وَذَا رَوَاهُ عَدْلٌ ضَابِطٌ يَا حَبْدًا
مُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ دُونَ عِلَّةٍ فَذَا هُوَ الْحُجَّةُ دُونَ مِرْيَةٍ

مَاذَا يُفِيدُ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعِلْمَ، أَوِ الظَّنَّ؟ :

خَبَرُ وَاحِدٍ إِذَا احْتَفَّتْهُ قَرَأْنُ الصِّدْقِ فَقَدْ أَعْطَتْهُ
إِفَادَةُ الْعِلْمِ وَإِنْ تَجَرَّدَا إِفَادَةُ الظَّنِّ بِهِ تَأَكَّدَا
فَلَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ يُفِيدُ عِلْمًا وَلَا ظَنًّا فَلَا تَحِيدُوا^(٢)

(١) بترك الصلة للوزن.

(٢) وفي نسخة: (أَيَا سَعِيدُ).

وَأَيْمًا يُعْرِفُ بِالْقَرِينَةِ وَهِيَ تَخْتَلِفُ بِالْقَرِيحَةِ
بِحَسَبِ الْمُخْبِرِ وَالْمُخْبَرِ أَوْ بِحَالَةِ الْخَبَرِ فَادْرِ مَا رَأَوْا
فَقَدْ يُرَى بِالْقَطْعِ عِنْدَ عَمَرٍ مَا هُوَ ظَنِّيٌّ لَدَى ابْنِ عَمَرٍ
ثُمَّ هَذَا الْعِلْمُ يُوجَدُ لَدَى أَهْلِ الْحَدِيثِ إِذْ هُمْ أَوْلُو الْهُدَى^(١)
أَمَّا أَوْلُو الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ فَهُمْ بَعِيدُونَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ
فَنُكِرَهُمْ لِمَا الْمُحَدِّثُونَ قَدْ قَطَعُوا بِهِ يُرَى جُنُونًا
وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَذْهَبِ الْأَيْمَةِ (٦٩٠)
فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذْ ظَنَّا أَفَادَ وَ مَذْهَبِ الْكَلَامِ أَهْلِ الظَّنَّةِ
أَحَدُهَا الْإِثْبَاتُ لِلْعَقَائِدِ تَلْخِيصُهُ بِمَا يَجِيءُ يُسْتَفَادُ
وَتَانِيهَا الْعَمَلُ بِالْإِطْلَاقِ بِهِ وَلَا التَّفَاتِ لِلْمُعَانِدِ
ثَالِثُهَا أَنَّهُ أَصْلٌ يَسْتَقِلُّ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ بِلَا شِقَاقِ
رَابِعُهَا إِنْ وَجِدَتْ قَرَائِنُ بِلَا خِلَافٍ مَا بِهِ قَدْ اسْتُدِلُّ
أَهْلُ الْحَدِيثِ بِالْقَرَائِنِ الَّتِي حَفَّتْ أَفَادَ الْعِلْمَ لَا يُبَايِنُ
إِذَ الْمَدَارُ فِي الْفُنُونِ مَنْ غَدَا تَحَفُّ أَعْلَمُ فَلَا تَلْتَفِتُ
وَعَيْرُهُمْ عَوَامٌ لَا يُعْتَبَرُونَ مُتَّصِفًا بِالِاخْتِصَاصِ وَالْهُدَى
فِي الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فَهُمْ مُكَابِرُونَ فِي الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فَهُمْ مُكَابِرُونَ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

ثُمَّ حُصُولُ الْعِلْمِ دَا يَكُونُ لَدَى الْمُحَدِّثِينَ قَطْعُ مَصُونٍ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي الْإِجْمَاعِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

(٢٠) فِي اللُّغَةِ الْعَزْمُ وَالْإِتِّفَاقُ أَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ قُلُوفُ وَفَاقُ
مُجْتَهِدِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ مِنْ أُمَّةِ الرَّسُولِ حِبُّ الْبَارِي
بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَى أَمْرٍ يَعُودُ لِلدِّينِ خَمْسَةُ حَوَى مِنَ الْقِيُودِ
فَلَا يَصِحُّ وَفْقُ بَعْضِهِمْ وَلَا مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْاجْتِهَادِ قَدْ جَلَا
وَهُوَ الَّذِي يُوجَدُ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ لَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى النِّزَاعِ
وَأَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا بَعْدَ وَفَاةِ الْمُصْطَفَى وَاقْتَنَعُوا
وَشَرَطُوا مَا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أُمُورِ دِينِنَا الْحَسَنِ
وَبَعْضُهُمْ أَطْلَقَهُ فَشَمَلًا وَالْأَوَّلُ الْأَرْجَحُ عِنْدَ الثُّبُلَا

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ

(٢١) يَنْقَسِمُ الْإِجْمَاعُ عِدَّةً انْقِسَامٍ فَاسْمَعُ إِلَى الْبَيَانِ يَنْجَلِي الْغَمَامُ
فَبَاعْتِبَارِ ذَاتِهِ يَنْقَسِمُ لِلْقَوْلِ وَالسُّكُوتِ فَالْمُقَدَّمُ
تَصْرِيحُهُمْ بِحُكْمِ شَيْءٍ أَوْ فَعَلٍ جَمِيعُهُمْ فِعْلًا بِلَا اسْتِثْنَا حَصَلُ

فَإِذَا إِذَا وَجِدَ حُجَّةً بِلَا تَنَازُعَ أَمَّا السُّكُوتُ تِلَا
 أَنْ يُشْهَرَ الْقَوْلُ وَفِعْلُ بَعْضِ وَسَكَتَ الْبَاقُونَ دُونَ قَرْضِ^(١)
 وَمِثْلُهُ الْإِجْمَاعُ الْاسْتِقْرَائِيُّ تَسْتَقْرَى الْقَوْلَ بِلَا اسْتِثْنَاءِ
 فَلَا تَرَى مُخَالَفًا وَاخْتِلَافًا فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالسُّكُوتِ إِذْ وَفَا
 فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ قَطْعًا وَيَرَى عَدَمَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ قَدْ جَرَى
 بِجَعْلِهِ دَلِيلَ ظَنٍّ وَالسَّبَبُ هَلْ وَجِدَ الرِّضَا أَوْ الْعَكْسُ اصْطَحَبَ
 وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا الرِّضَا غَلَبَ يَكُونُ مَظْنُونًا وَإِنْ قَطْعًا جَلَبَ
 يَكُونُ قَطْعِيًّا وَإِنْ تَرَجَّحَا عَدَمُهُ فَلَا اعْتِدَادَ وَضَحَا
 وَيَاعْتَبَارَ أَهْلِهِ قَدْ انْقَسَمَ لِعَامَّةٍ^(٢) وَضِدَّهَا فَلْيُغْتَنَمَ
 فَأَوَّلُ إِجْمَاعٍ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الَّذِي يُعْلَمُ دِينًا بِالْيَقِينِ^(ح)
 مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ الصَّوْمِ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ خُلْفُ الْقَوْمِ
 ثَانِيهِمَا إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَالْوُطْءِ مُفْسِدٌ لِفَرْضِ الصَّوْمِ
 وَحُكْمُ ذَا يَكُونُ قَطْعِيًّا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ عَلَى الْوَصْفِ اعْتَمَدَ
 وَيَاعْتَبَارَ الْعَصْرِ أَيْضًا انْقَسَمَ لَزَمَنِ الصَّحْبِ وَمَنْ بَعْدُ أَلَمْ
 فَأَوَّلُ يُمَكِّنُ أَنْ نَعْرِفَهُ وَلَا نِزَاعَ بَيْنَهُمْ دَفَعَهُ

(١) أي دون طعن فيه.

(٢) بتخفيف الميم للوزن.

فَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ إِجْمَاعاً يَرَاهُ وَالتَّانِ فِيهِ الْخُلْفُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُ
 إِمْكَانِهِ وَعِلْمِهِ أَمَّا احْتِجَاجُ بِهِ الْجَمَاهِيرُ يَرَى بِلَا حِجَاجٍ^(١)
 وَبَاعْتِبَارِ نَقْلِهِ يَنْقَسِبُ إِلَى تَوَاتُرِ وَغَيْرِ يُعْلَمُ
 وَبَاعْتِبَارِ قُوَّةِ قَطْعِهِ أَوْ ضِدِّهِ وَبِالْجُمْلَةِ حُجَّةٌ رَأَوْا
 أَيْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ وَإِنْ غَدَا مُخْتَلَفًا فِي بَعْضِهِ فَاسْتَرْشِدَا^(٢)
 وَبَعْضُ أَنْوَاعِهِ لَا يُنَازَعُ فِيهِ لِأَنَّهُمْ رَأَوْهُ يُقْطَعُ

المسألة الثالثة: في بيان أدلة حجّيته

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ لَهُ أَدْلَةُ النُّصُوصِ فَانْتَبِهْ
 فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿ وَيَتَّبِعْ ﴾ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ قَدْ تَبِعَ
 وَ﴿ أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ أَيْ ﴿ خَيْرُ أُمَّةٍ ﴾ سَمَتْ بِفَضْلِهِ
 وَأُمَّةٌ تُوصَفُ أَنَّهَا وَسَاطُ لِيَشْهَدُوا غَدًا عَلَى مَنْ قَدْ فَرَطُ
 ذُكِرَ فِي الْآيَةِ لِلتَّرْكِيبِ أَكْرَمَ بِمَنْ زُكِّيَ ضِمْنُ آيَةٍ
 أَمَّا مِنَ السُّنَنِ جَاءَ «مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ»^(٢) نِعَمَ الْمُسْتَفَادِ^(٣)

(١) أي بلا نزاع وخصام، وفي نسخة (بلا لحاج)، وهو بمعناه.

(٢) حديث صحيح، أخرجه الحاكم في «المستدرک» ١١٤/١ وصححه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ووافقه الذهبي، ولفظه: «(من أحب منكم بحبوحة الجنة، فعليه بالجماعة...)» الحديث.

(٣) وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَذَاكَ (إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ) ^(١) مَقَامُ مُرْتَفَعٍ
وَهَكَذَا جَاءَتْ أَحَادِيثُ أُخَرُ
فَنَزِي النَّصُوصُ أَوْجَبَتْ أَصْلَيْنِ
وَعِصْمَةُ الْأُمَّةِ مِنْ ضَلَالٍ
وَبَيَّتَتْ عِصْمَتَهَا دُونَ عَدَدٍ
وَدَلَّتِ النَّصُوصُ أَيْضاً أَنَّهُ
فَلَيْسَ مَقْصُوراً عَلَى الصَّحْبِ الرِّضَا
إِذِ الْأَدْلَةُ تَعُمُّ مُطْلَقاً
عَلَى ضَلَالَةٍ ^(٢) مَقَامُ مُرْتَفَعٍ
تُبَيَّتُ الْإِجْمَاعُ فَاحْفَظْ مَا اسْتَقَرَّ
وَجُوبُ الْأَتْبَاعِ دُونَ شَيْئٍ
فَالزَّمْ وَلَا تُخَالِفْ بِحَالٍ
مُعَيَّنٍ بَلْ أَيُّ جَمْعٍ اتَّحَدَ
فِي أَيِّ عَصْرٍ كَانَ نَالَ أَمْنَهُ
كَمَا بِهِ يَقُولُ بَعْضُ مَنْ مَضَى
فَلَا تُخَصِّصْ بِغَيْرِ مُرْتَقَى ^(٣)

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ مَنْ هُمْ أَهْلُهُ ؟

الشَّرْطُ كَوْنُهُمْ ذَوِي عِلْمٍ وَقَدْ
اجْتَهَدُوا وَلَوْ لِحُزْنِيٍّ وَرَدَّ
لَهُ لِفَهْمِ الْحُكْمِ قُلْ لَا يُعْتَبَرُ
فَهُمْ عَوَامٌ لَيْسَ عِنْدَهُمْ كَلَامٌ
مِثْلُ أُولِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ الْكَلَامِ

أَمَّا مِنَ السُّنَّةِ جَا «فَمَنْ أَحَبَّ بِخُبُوحَةِ الْجَنَّةِ» نَعَمْ الْمُرْتَقِبُ

(١) حديث ضعيف، جاء بطرق كثيرة لا يخلو طريق منها من كلام، ولكن يصح بمجموع طرقه، ولا سيما وله شواهد في «الصحيح»، كالحديث المتفق عليه: «ولا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...» الحديث.

(٢) أي بغير دليل.

وَاشْتَرَطُوا الْإِسْلَامَ فَالْكَافِرُ لَا	دَخَلَ لَهُ إِذْ كَانَ جَنْسًا سَافِلًا
وَاحْتَلَفُوا فِي فَاسِقٍ وَالْمُعْتَمَدُ	إِسْقَاطُهُ إِلَّا الْمُسْوُولَ فَقَدْ
وَاشْتَرَطُوا كَوْنَهُ قَوْلَ الْكُلِّ	فَلَيْسَ إِجْمَاعٌ بِقَوْلِ الْجُلِّ
فَمِنْ هُنَا إِجْمَاعُ أَهْلِ طَيْبَةِ	يَحْتَاجُ تَفْصِيلًا بِدُونِ مَرِيَةِ
كَمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَدْ قَسَمَهُ	أَرْبَعَةً فَهَآكَ مَا رَسَمَهُ ^(١)
أَوَّلُهَا مَا صَارَ مِثْلَ النُّقْلِ عَنْ	نَبِيِّنَا كَالصَّاعِ حُجَّةً قَمَنْ
وَتَانِهَا عَمَلُهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ	يُقْتَلَ عُثْمَانُ فَحُجَّةٌ تُسَنَّ
أَعْنَى لَدَى الْجُمْهُورِ إِذَا سُنَّةٌ	الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ حُجَّةٌ
وَلَيْسَ يُعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفَتُهُ	لِسُنَّةِ الرَّسُولِ يَا ذَا الْمَعْرِفَةِ
ثَالِثُهَا إِنْ حُجِّجَ تَعَارَضَتْ	عَمَلُهُمْ لِبَعْضِهَا هَلْ رَجَّحَتْ؟
فَمَا لِكَ وَالشَّافِعِيُّ رَجَّحَا	بِهِ وَنُعْمَانُ إِبَاءً أَوْضَحَا
أَصْحَابُ أَحْمَدَ لَهُمْ وَجْهَانِ	كَلَامُهُ يَمِيلُ لِلرُّجْحَانِ
رَابِعُهَا عَمَلُهُمْ مُؤَخَّرًا	فَفِي احْتِجَاجِنَا بِهِ خُلْفٌ جَرَى

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَدْ حَقَّقَهُ فِي أَرْبَعِ الْأَقْسَامِ قَدْ نَمَّقَهُ

والأول أولى؛ لأنه يلزم على الثاني تذكير العدد للضرورة، والتنميق: التحسين والتزيين.

فَأَحْمَدُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ أَبَوْا وَرَأَيْهُمْ أَسَدٌ فَاتَّبَعَ
وَهُوَ الَّذِي لَدَى الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ يُرَى الرَّأْيِ الْقَمِينُ
وَبَعْضُ أَهْلِ الْغَرْبِ مِنْ أَصْحَابِهِ جَعَلَهُ الْحُجَّةَ لَا تَغْبَأُ بِهِ
إِذْ لَيْسَ نَصُّ مَالِكٍ وَلَا دَلِيلُ أَيَّدَهُ بَلْ مَخْضُ تَقْلِيدِ دَلِيلُ
فَقَوْلُ أَهْلِ طَيْبَةِ لَذَا يُرَى أَصَحُّ أَقْوَالٍ لَدَى الْقَوْمِ جَرَى
فَتَارَةً بِالْقَطْعِ حُجَّةً أَتَى وَتَارَةً ذَا قُوَّةٍ قَدْ ثَبَّتَا
وَتَارَةً مُرَجَّحاً لِمَا يَدُلُّ مُلَخَّصُ التَّفْصِيلِ هَذَا قَدْ كَمُلُ
كَذَلِكَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ لَيْسَ بِاجْتِمَاعٍ فَخُذْهُ بِالْيَقِينِ
وَاشْتَرَطُوا أَيْضًا حَيَاةَ الْكُلِّ فِي وَقْتِ الْاجْتِمَاعِ بِدُونِ فَضْلِ
وَاخْتَلَفُوا هَلْ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ شَرْطُ جَوَازِهِ فَجُلُّ يَجْرِي
لِعَدَمِ الشَّرْطِ وَبَعْضٌ قَدْ شَرَطَ وَالْأَوَّلُ الْأَرْجَحُ مِنْ دُونِ شَطَطِ
تُمَّتْ لَا بُدَّ مِنَ التَّأَكُّدِ مِنْ صِحَّةِ الْاجْتِمَاعِ بِالتَّنْقِذِ^(١)
فَإِنْ تَبَيَّنَ ثُبُوتُهُ وَلَوْ لِلْحُظَّةِ فَحُرْمَةِ الْخُلْفِ رَأَوْا
مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ وَإِنْ نُقِلَ وَفَاقَهُمْ دُونَ ثُبُوتِهِ^(٢) حُظِلَ
كَوْنُهُ إجماعاً فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ حُجَّةٌ لَهُ الْفَضْلُ الْحَسَنُ^(٣)

(١) (التنقذ): كالتنقد، والتنقاد، والانتقاد: تمييز الدراهم وغيرها، قاله في «القاموس»، والمراد هنا تمييز

ثبوت الإجماع من عدم ثبوته.

(٢) الضمير للإجماع، أي دون ثبوت الإجماع.

(٣) وفي نسخة: (فخذ وحقق).

المسألة الرابعة: في بيان مستنده:

اتَّفَقَ الْجُمُهورُ أَنَّ الأُمَّةَ	لَمْ تَجْتَمِعْ إِذْ فَضَّلْتَ بَعْضَهُ ^(١)
إِلَّا بِحُجَّةٍ وَصَوِّبَ كَوْنُهَا	مِنْ سُنَّةٍ أَوْ مِنْ كِتَابٍ صَانِهَا
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لَيْسَ يُوجَدُ	إِجمَاعُهُمْ بِدُونِ نَصٍّ يَعْضُدُ
إِذِ الرَّسُولُ بَيَّنَّ الأحْكَامَا	أَحْسَنَ تَبْيِينٍ يُرَى تَمَامَا
وَأَيْضًا التَّصْوُصُ جَاءَتْ شَامِلُهُ	لِكُلِّ مَا يُرَادُ مِنْهَا كَافِلُهُ
لِذَاكَ بَعْضٌ يَسْتَدِلُّ بِاجْتِهَادٍ	وَبَعْضُهُمْ يَجِدُ نَصًّا يُسْتَفَادُ
وَأَيْضًا اسْتِقْرَاءُ أَهْلِ التَّيْبَتِ	مَوَارِدَ الإجمَاعِ بِالتَّيْبَتِ
أُثْبِتَ أَنَّ كُلَّ إِجمَاعٍ غَدَا	بِالنَّصِّ ثَابِتًا بِهِ تَأْيِيدَا
كَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ حَقًّا حَسْرَةً	وَهُوَ إِمَامُ النُّقْدِ فَاتَّبِعْ نَظْرَهُ
وَعَبْرَتُهُ ذَكَرَ خُلَفَاءُ فِي اسْتِنَادِ	إِجمَاعِهِمْ إِلَى قِيَاسٍ وَاجْتِهَادِ
وَعَوْدُ ذَا الخُلْفِ إِلَى اللَّفْظِ رَجَحُ	فَأَمْعِنِ البَحْثَ تَجِدُهُ قَدْ وَضَحُ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

اتَّفَقَ الْجُمُهورُ أَنَّ الأُمَّةَ لَمْ تَجْتَمِعْ لِكُونِهَا مَفْصُومَةً

المسألة الخامسة: في بيان الأحكام المترتبة عليه

مِنْهَا وَجُوبُ الْآتِبَاعِ وَمُنْعُ	خِلَافُهُ مِنْ دُونِ تَفْرِيقِ قَطْعِ ^(١)
وَكَوْنُهُ حَقًّا صَوَابًا لَا خَطَا	فَلَا يُخَالِفُ نُصُوصًا فَاضْطِطًا
مَنْ ادَّعَى وَقُوعَ ذَا رُدٍّ عَلَيْهِ	بِأَنَّ ذَا الْإِجْمَاعِ مَا صَحَّ لَدَيْهِ
أَوْ أَنَّ ذَا النَّصِّ بِنَسْخِ تَرْكِهَا	خِلَافُ الْإِجْمَاعِ لِهَذَا سُلُوكًا
وَأَنَّ الْإِجْمَاعَيْنِ لَنْ يَخْتَلِفَا	مَنْ ادَّعَى هَذَا أَجِبَهُ مُسَوِّفًا
بِكَوْنِ وَاحِدٍ بِبُطْلَانِ رُمِي	إِذْ لَا تَعَارُضَ لِقَطْعِيٍّ لِمِي
وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا ارْتِدَادُ	أَمَّتِنَا لِأَنَّهُ فَسَادُ
لَأَنَّهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الضَّلَالِ	بِمَا مَضَى بَيَانُهُ مِنَ الْمَقَالِ ^(٢)
كَذَاكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُضَيِّعَا	نَصًّا إِلَيْهِ حَاجَةً فَلْتَقَطْعَا
وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا قَدْ يَجْهَلُ	بَعْضُ النَّصُوصِ إِنَّ ذَا لَا يُحْظَلُ
إِذَا اخْتَلَفَ الصَّحْبُ لِلْقَوْلَيْنِ	فَلَا يَجُوزُ ثَالِثٌ لِذَيْنِ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

مِنْهَا وَجُوبُ الْآتِبَاعِ مَعَ عَدَمِ خِلَافِهِ أَيْ مُطْلَقًا فَلْيُحْشَرَمْ

(٢) أي بما سبق ذكره من الأدلة.

إِذْ فِيهِ نَسْبَةُ ضَيَاعِ الْحَقِّ عَنْ أُمَّةٍ تُوصَفُ خَيْرَ خَلْقٍ
 أَمَّا إِذَا فَصَّلَ مُحَدَّثٌ فَلَا مَنَعَ عَلَى الْمُخْتَارِ مِمَّا نُقِلَا
 كَذَاكَ تَأْوِيلٌ لَأَيِّ أَوْ خَبَرُ مُخَالِفِ الْقَوْلَيْنِ مَنَعُهُ اسْتَقَرَّ
 إِذَا يُؤَدِّي ذَا لِحُكْمِنَا عَلَى كِلَيْهِمَا بِخَطَايَا قَدِ انْجَلَى
 أَمَّا إِذَا بَيَّنَّ مَا يَحْتَمِلُ دُونَ اعْتِرَاضِ ذَيْنِ لَيْسَ يُحْظَلُ
 وَجَازَ إِحْدَاثُ دَلِيلٍ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أُولُو الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَجَلُ
 وَلَمْ يَجُزْ إِجْمَاعُ مَنْ قَدْ تَبِعَا لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ مِمَّا وَقَعَا
 فِيهِ اخْتِلَافُ الصَّحْبِ بَلْ يَجِبُ أَنْ لَا يَخْرُجُوا عَنْ قَوْلِهِمْ فَلْتَعْلَمَنَّ
 أَمَّا الْحَوَادِثُ الَّتِي قَدْ حَدَثَتْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ فَلَا مَنَعَ ثَبَتَ
 ثُمَّ الْمُرَجَّحُ لَدَى أُولَى النَّظَرِ مَنْ جَحَدَ الْإِجْمَاعَ مَعْلُومًا كَفَرَ
 كَالنَّصِّ مَعْلُومًا وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يُرَى بِخُلْفِهِ تَكْفِيرُهُ
 وَيَحْرُمُ اجْتِهَادُنَا مَعَهُ إِذْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ فَرَأَيْكَ انْتَبِهْ
 كَذَا سُقُوطُ الْبَحْثِ عَنْ دَلِيلِهِ فَتَكُنْ تَقَى بِنَقْلِهِ لِفَضْلِهِ
 كَذَاكَ تَكْثِيرُ الْأَدْلَةِ حَصَلَ بِهِ مَعَ النَّصِّ الَّذِي عَلَيْهِ دَلٌ
 كَذَاكَ يَجْعَلُ الدَّلِيلَ الْمُجْمَعَا عَلَيْهِ قَطْعِيًّا فَانْعَمَ مَرْجَعَا
 فَالنَّصُّ مُجْمَعًا عَلَيْهِ قُدِّمَا عَلَى سِوَاهُ حَيْثُ كَانَ مُحْكَمَا

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْقِيَاسُ، وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ

فِي اللَّغَةِ الْقِيَاسُ تَقْدِيرٌ كَمَا تَقُولُ قِسْتُ الثَّوْبِ ذُرْعًا عُلْمًا
حَمْلُكَ مَعْلُومًا عَلَى ذِي عِلْمٍ سَاوَاهُ فِي عِلَّتِهِ فِي الْحُكْمِ
حَدُّ اصْطِلَاحٍ وَتَعَارِيفٍ آخَرُ قَدْ ذَكَرُوا وَنَقَدُوا كُلُّهَا اسْتَقَرَّ
أَرْكَائِهِ أَرْبَعَةٌ أَصْلٌ بَدَأَ هُوَ الْمَقْيَسُ أَيُّ عَلَيْهِ اعْتَمَدَا
وَالْفَرْعُ وَهُوَ مَا بِالْأَصْلِ يُلْحَقُ وَالْحُكْمُ وَهُوَ وَصْفُهُ الْمُحَقَّقُ
وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ الَّتِي غَدَتْ رَابِطَةٌ بَيْنَهُمَا فَحَقَّقَتْ (١)

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ:

وَبَاعْتِبَارَاتٍ غَدَا يَنْقَسِمُ نُورِدُهَا بَعْدُ فَخُذْهَا تَعْنَمُ^(١)
فَبَاعْتِبَارِ قُوَّةٍ وَالضُّعْفِ قَدْ قُسِّمَ لِلْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ قَدْ^(٢)

(١) بفتح النون، من باب تَعَبٍ، وفي نسخة (تنعم) بالعين المهملة، بوزنه أيضًا، وفي أخرى: (تُكْرَم) بالبناء للمفعول.

(٢) (قد) الأولى حرف تحقيق، والثانية اسم بمعنى حسب.

فَأَوَّلُ هُوَ الَّذِي قَدْ يُقْطَعُ	فِيهِ بِنَفْيِ فَارِقٍ قَدْ يَقَعُ
أَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ نَصًّا أَوْ	قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا فَافْهَمَ مَا رَأَوْا
فَلَيْسَ يَحْتَاجُ بَيَانَ الْعِلَّةِ	لِذَلِكَ سَمَّاهُ الْجَلِيَّ وَأَنْعَمْتُ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهُوَ أَعْلَى	لِكَوْنِهِ بِالْقَطْعِ نَالٍ فَضْلًا ^(١)
أَمَّا الْخَفِيُّ فَهُوَ مَا لَمْ يُقْطَعِ	بِنَفْيِ فَارِقٍ كَذَا لَمْ يَقَعِ ^(٢)
النَّصُّ فِي الْعِلَّةِ أَوْ مَا أُجْمِعَا	عَلَيْهِ مِثْلُ الْقَتْلِ حَيْثُ وَقَعَا
بِمَا يُثْقَلُ يُقَاسُ فِي الْقِصَاصِ	عَلَى الْمُحَدَّرِ فَمَا عَنْهُ مَنَاصُ
فَالنُّوعُ ذَا لَا بُدَّ أَنْ تُبَيَّنَا	عِلَّتُهُ وَهِيَ لِفَرْعٍ تُقْتَنَى ^(٣)
فَالسُّكْرُ عِلَّةٌ لِتَحْرِيمِ الْخُمُورِ	أَدِلَّةُ الشَّرْعِ لَهُ ذَاتُ ظُهُورِ
وَهُوَ فِي النَّبِيذِ مَوْجُودٌ فَلَا	يَجُوزُ شُرْبُهُ لِمَا قَدْ انْجَلَى
وَذَا قِيَاسٌ بِاتِّفَاقٍ وَالَّذِي	قَبْلَهُ فِي اسْمِهِ خِلَافٌ اخْتَلَفِي

(١) وفي نسخة بدل هذا الشرط: أَنْوَاعِهِ لِلْقَطْعِ بِهِ فَاسْتَعْلَى وَهُوَ بِسُكُونِ الْهَاءِ لِلْوُزْنِ.

(٢) وفي نسخة بدل هذا البيت:

أَمَّا الْخَفِيُّ فَهُوَ مَا لَا يُقْطَعُ بِنَفْيِ فَارِقٍ وَلَيْسَ يَقَعُ

وَبَاعْتَبَارِ عِلَّةٍ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةٍ فَخُذْهَا تَعْلَمُ
 قِيَاسُ عِلَّةٍ هُوَ الَّذِي أَتَى بَيَانُ عِلَّةٍ صَرِيحاً ثَبَتَا
 كَقَوْلِنَا فِي الْقَتْلِ بِالْمُثَقِّلِ قَتْلُ بَعْدَوَانٍ وَ عَمْدٍ يَنْجَلِي
 فَوَجَبَ الْقَصَاصُ مِثْلَ الْجَارِحِ وَمَنْ أَبَى لَمْ يَرْعَ لِلْمَصَالِحِ
 وَثَانِهَا قَيْسُ الدَّلَالَةِ فَلَمْ تُذْكَرْ لَهُ الْعِلَّةُ بَلْ مَا قَدْ أَلَمْ
 مِنْ اللَّوَاظِمِ وَحُكْمِ أَثَرِ مِثْلُ الْقِيَاسِ لِلنَّبِيذِ الْمُسْكِرِ
 بِجَمَاعِ الرَّائِحَةِ الْمُلَازِمَةِ وَقَيْسِنَا الْقَتْلَ بِإِثْمٍ لَازِمِهِ ^(١)
 وَقَطَعَ أَيْدِي الْجَمْعِ بِالْوَاحِدَةِ إِذْ أَوْجَبَ الشَّرْعُ أَدَاءَ الدِّيَةِ
 ثَالِثُهَا قِيَاسُ مَعْنَى الْأَصْلِ مَا كَانَ بِإِلْفَاءٍ لِفَارِقٍ سَمَا ^(٢)
 فَلَيْسَ حَاجَةً لِذِكْرِ الْجَمَاعِ كَحَمْلِ ضَرِيهِ بِأَفٍّ قَامِعٍ ^(٣)
 وَذَا بِمَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ سَمِ وَهُوَ الْقِيَاسُ بِالْجَلِيِّ يَتَّسِمُ
 وَبَاعْتَبَارِ لِمَحَلِّهِ انْقِسَامُ قِسْمَيْنِ فَالْأَوَّلُ جَاءَ وَالسَّمُ

(١) وفي نسخة (نمى).

(٢) أي مُدَلٍّ.

لَدَى الْعَقَائِدِ وَأَهْلُ السُّنَّةِ قَدْ أَجْمَعُوا بِرَدِّهِ إِنْ يُثْبِتَ
مَا لَا يَجُوزُ مِثْلُ تَشْبِيهِ الْإِلَهِ بِالْخَلْقِ وَالتَّعْطِيلِ عَنْ وَصْفِ عِلَّاهُ
وَأَيُّ مَا يَصِحُّ قَيْسٌ إِنْ أَفَادَ مَعْرِفَةً بَدَتْ وَتَوْحِيدَ الْجَوَادِ
قِيَّاسُ الْأَوَّلَى هَهُنَا يُسْتَخْدَمُ إِذِ الْإِلَهِ جَلَّ قَدْرًا أَعْظَمُ
كُلُّ كَمَالٍ دُونَ نَقْصٍ ثَبَتَا لِلْخَلْقِ فَالْخَالِقُ أَوْلَى فَاتُّبَا (١٠٦)
وَكُلُّ مَا يُنْفَى مِنَ النِّقَائِصِ يُنْفَى عَنِ الْإِلَهِ ذِي الْخَصَائِصِ
وَالثَّانِ قَيْسٌ جَا لِحُكْمِ الشَّرْعِ جَوَازُهُ الْجُمْهُورُ بِالْقَيْدِ الْأَسَدِ
وَبَعْضُهُمْ لِكُلِّهِ قَدْ يَحْظُلُ لِأَنَّ فِي الْأَحْكَامِ مَا لَا يُعْقَلُ
مَعْنَى فَلَا يُمَكِّنُ قَيْسٌ وَارْدَدَا ذَا الْقَوْلِ سَالِكًا طَرِيقًا رَشَدَا
وَبَاغْتِبَارِ صِحَّةٍ وَضِدِّهِ مُنْقَسِرٍ ثَلَاثَةً فَلَنْ تُبْدِ
صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ أَوْ مُرَدَّدٌ أَمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ مَا يُؤَيَّدُ
فِي سُنَّةٍ أَوْ الْكِتَابِ يَجْمَعُ الْمُتِمَاتِلِينَ جَمْعًا يَنْفَعُ
كَذَا قِيَّاسُهُ بِالْغَا الْفَارِقِ وَضِدُّ ذَا الْفَسَادِ فِيهِ حَقُّ
أَمَّا الَّذِي بَيْنَهُمَا تَرَدَّدَا فَلَيْسَ فِيهِ الْقَطْعُ قَدْ تَأَكَّدَا
وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْقَيْسَ قَدْ يَصِحُّ أَوْ يَفْسُدُ إِذْ فِيهِ نَكْدُ (١٠٧)

فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ مُطْلَقًا صَحِيحٌ أَوْ فَسَدَ دُونَ الْاِئْتِقَا
لِذَا وَجَدْنَا فِي كَلَامِ السَّلَفِ ذَمًّا لَهُ وَذَا بِبُطْلَانٍ يَفِي
وَتَسَارَةً يَسْتَعْمِلُونَهُ وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَاعْلَمَنَّ الْمَأْخِذَا

المسألة الثالثة: في بيان حجتيه:

اتَّفَقَ الْجَمُّ الْغَفِيرُ فِي اخْتِجَاجٍ بِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ دُونَ حِجَاجٍ^(١)
وَالنَّاسُ فِيهِ طَرَفَانِ وَوَسَطُ أَنْكَرَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ ذُو شَطَطٍ
قَدْ جَاوَزُوا الْحَدَّ فَرَدُّوا النَّصَّ بِهِ وَذَا هُوَ الْجَوْرُ الصَّرِيحُ فَانْتَبِهْ
وَالْوَسَطُ الْحَقُّ اخْتِيَارُ السَّلَفِ إِثْبَاتُهُ لَدَى ضَوَائِبِ تَقْيِ
عَدَمُ نَصٍّ ثَابِتٍ فِي الْمَسْأَلَةِ إِذْ هُوَ حُجَّةٌ فَلَا بَدَلَ لَهُ
إِذِ الْقِيَاسُ جَازٌ لِلضَّرُورَةِ مِثْلُ التَّيَمُّمِ لَدَى الطَّهَارَةِ
وَالثَّانِ أَنْ يَصْدُرَ مِنْ مُؤَهَّلٍ لِلْاجْتِهَادِ شَرْطُهُ مُسْتَكْمَلٌ^(٢)
لَقَدْ أَجَادَ وَصَفَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْقَانِتُ الْهُمَامُ
إِذْ قَالَ لَا يَقْيِسُ إِلَّا مَنْ جَمَعَ جَمِيعَ آلَاتِ الْقِيَاسِ الْمُتَّبِعِ
وَهِيَ عِلْمُهُ بِأَحْكَامِ الْكِتَابِ أَدَبِهِ وَفَرْضِهِ وَمَا يُصَابُ

(١) أي من دون خصام، وفي نسخة: (من دون لجأج) باللام، وهو بمعناه.

مِنْ نَاسِخٍ وَضِدِّهِ وَالْعَامِ
وَمَا لِتَأْوِيلٍ يَكُونُ احْتِمَالًا
إِنْ لَمْ يَجِدْ وَجَدَ فِي الإِجْمَاعِ
وَلَيْسَ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقِيسَ مَا
مِنْ سُنَنِ كَذَا أَقَاوِيلُ السَّلَفِ
صَحِيحَ عَقْلِ فَارِقِ الْمُشْتَبِهِ
يَسْتَمِعُ الْقَوْلَ لِمَنْ قَدْ خَالَفَهُ
وَيَبْلُغُ الْجُهْدَ وَأَنْصَفَ وَكَانَ
فَمَنْ خَلَا مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ
ثَالِثُهَا كَوْنُ الْقِيَاسِ صُحْحًا
هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَ السَّلَفِ
فَهُوَ مِيزَانٌ مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي
وَمَا خَلَا مِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ
قَدْ ذَمَّهُ السَّلَفُ شَنُّوا الْغَارَةَ

وَضِدُّهُ يَجْرِي بِفَهْمِ سَامِي
فِي السُّنَّةِ الْغَرًّا بَيَانُهُ جَلًّا
أَوْ لَا فَفِي الْقِيَاسِ بَحْثُ الْوَاعِي
لَمْ يَكْ عَالِمًا بِمَا قَبْلُ سَمَا
وَلُغَةُ الْعَرَبِ وَإِجْمَاعًا عَرَفَ
غَيْرَ عَجُولٍ دُونَ مَا تَتَّبِعُهُ
إِذْ رُبَّمَا الصَّوَابُ مِنْهُ صَادَقَهُ
أَعْنَى بِمَا قَالَ وَمَا خُلِفَهُ بَانَ
فَلَيْسَ أَهْلًا لِلْقِيَاسِ الْوَاقِي
فِي نَفْسِهِ إِذْ شَرْطُهُ قَدْ وَضَحَا
قَدْ أَسَّسُوهُ مَنِهَجًا لِلْخَلْفِ
قَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَلْتَحْتَذِرْ
أَوْ بَعْضُهَا فَبَاطِلٌ لَا تَعْتَدِ
وَأَطْلُقُوا اللِّسَانَ بِالْعِبَارَةِ

تنبية:

وَقَبْلَ ذِكْرِنَا أَدْلَةَ الْقِيَّاسِ أَوَّلُهَا إثْبَاتُ حِكْمَةِ لَدَى
 وَأَوَّلُهَا أَنَّ النُّصُوصَ شَامِلَةً لَكِنَّ فَهْمَ النَّاسِ فِيهَا مُخْتَلِفٌ
 وَمِنْهُمْ الْمُكَثِّرُ وَالْمُقْتَصِرُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقَرُّنُ النَّصَّيْنِ
 ثَالِثُهَا وَفَقُّ صَحِيحِ الْقَيْسِ إِذْ هُوَ عَدْلٌ وَالْكِتَابُ أَمْرًا
 وَأَيْضًا الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَجَاءَ شَرْعُنَا بِجَمْعِ بَيْنِ مَا
 وَالْقَيْسُ مِنْ قَبِيلِ جَمْعِ دَيْنِ بِذَا قَدَرَاتُضَحَ جَهْلُ مَنْ زَعَمَ
 فَإِنْ يَقَعُ فَرَضًا أُجِيبَ بِفَسَادِ أَعْلَمُ ثَلَاثَةَ أَصُولَ بِالْمَرَّاسِ^(١)
 أَحْكَامَ رَبِّنَا لِكَيْمَا يُهْتَدَى جَمِيعَ أَحْكَامَ لَشَرْعِ كَافِلُهُ^(٢)
 فَمِنْهُمْ الْمُقِلُّ جِدًّا مُؤْتَنِفٌ^(٣) عَلَى مُجَرَّدِ الْكَلَامِ يَقْصُرُ^(٤)
 مُسْتَخْرَجًا مَا شَاءَ دُونَ شَيْنِ^(٤) نُصُوصَ شَرْعِنَا بِدُونِ لَبْسِ
 بِالْعَدْلِ وَالرَّسُولُ أَيْضًا نَصْرًا لَا تَتَنَاقَضُ فَخُذْ بِنَبِيَّةِ
 تَمَازُلًا وَالْفَرْقُ إِنَّ هَذَا ارْتَمَى قَدْ وَافَقَ الشَّرْعَ بِدُونِ مَيْنِ
 تَخَالَفَ الْحَدِيثِ وَالْقَيْسُ يُذَمُّ الْقَيْسُ أَوْ هَذَا الْحَدِيثُ ذُو اتِّقَادِ^(٥)

(١) بكسر الميم أي بالمعالجة والمزاولة.

(٢) الائتناف الابتداء، أي مبتدئ في الاجتهاد غير متوسّع فيه.

(٣) يعني أن فهمه لا يتعدّى مجرد الألفاظ.

(٤) أي دون نقص، وفي نسخة: (دُون مَيْنٍ)، أي دون كذب.

المسألة الرابعة: في بيان أدلة القياس

أَمَّا الْأَدِلَّةُ عَلَى احْتِجَاجِ بِالْقَيْسِ تَأْتِيكَ بِلاَ إِخْرَاجِ
أَوَّلُهَا أَنَّ الْكِتَابَ أَرْشَدَا فِي غَيْرِ آيَةٍ لَهُ فَاغْتَمِدَا
وَالثَّانِ إِرْشَادُ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى أَمَّتَهُ لَهُ كَثِيرًا قَدْ وَفَا
مِنْهَا حَدِيثٌ لِمَعَاذِ اشْتَهَرَ وَضَعْفُهُ بِجَهْلٍ مَنْ عَنْهُ أَكْثَرُ
تَجْبُرُهُ الْأَدِلَّةُ الْأُخْرَى كَذَا شَهْرَتُهُ كَمَا الْخَطِيبُ حَبْدَا
ثَالِثُهَا إِجْمَاعُ صَحْبِ بَرَرَةٍ إِذْ حَكَمُوا بِهِ لِقُومِ خَيْرَةٍ
لَدَى وَقَائِعِ كَثِيرَةٍ غَدَا مَجْمُوعُهَا تَوَاتُرًا مُؤَيَّدَا
فَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَتَّبَعُوا وَهُمْ هُدَاةُ الدِّينِ نِعَمَ الْقُدُوةِ
وَتَجَلُّ مَسْنُوعُو وَحَبْرُ الْأُمَّةِ وَجُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ الرَّحْمَةِ
وَلَمْ يَزَلْ مَنْ بَعْدَهُمْ يَتَّبِعُ أَتَّوَلَّوْهُمْ فِي ذَا وَنِعَمَ التَّبَعِ (١٠)
رَابِعُهَا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مِنْ أَمْرِنَا بِالْإِعْتِبَارِ بِالْمَحَنِ
بِمَنْ مَضَى مِنَ الطُّغَاةِ الْكَفَرَةِ كَيْلَا يُصِيبَنَا عَذَابُ الْفَجَرَةِ
وَذَا مِنَ الْمَعْلُومِ فِطْرَةَ فَطَرُ عِبَادَهُ عَلَيْهِ خَالِقُ الْبَشَرِ

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ

لَا بُدَّ فِي الْقَيْسِ لِأَنْ يُعْتَبَرَ	شَرْعاً مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تَوْفَّرَ
أَوَّلُهَا ثَبُوتُ حُكْمِ الْأَصْلِ	بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْفَضْلِ
أَوْ اتِّفَاقِ بَيْنِ خَصْمَيْنِ عَلَيْهِ	أَوْ بِدَلِيلٍ صَحِّحٍ مُرْشِدٍ إِلَيْهِ
وَالثَّانِ كَوْنُ الْأَصْلِ ثَابِتاً فَلَا	قِيَاسَ بِالْمَنْسُوخِ حَيْثُ بَطُلَ
ثَالِثُهَا يَكُونُ حُكْمُهُ عُقْلٌ	حَتَّى تُعَدِّيَهُ لِلَّذِي نُقِلَ
أَمَّا إِذَا لَمْ يُعْقَلِ الْمَعْنَى فَلَا	يُمْكِنُ تَعْدِيَتُهُ فَلَا يُحْظَلَا
رَابِعُهَا أَنْ تُوجَدَ الْعِلَّةُ فِي	الْفَرْعِ بِالتَّمَامِ لَا نَقْصٍ يَفِي (١)
إِذَا وَجُودُهَا بِقَطْعٍ ثَبَاتاً	قِيَاسُ الْأَوَّلَى وَالْمُسَاوِي يَافَتَى
وَإِنْ وَجُودُهَا بظَنٍّ غَلَبَا	قِيَاسُ الْآدَوْنَ يُسَمَّى لَقَبَا
خَامِسُهَا أَنْ لَا يَكُونَ الْفَرْعُ قَدْ	خَالَفَ أَصْلَهُ بِنَصٍّ يُعْتَمَدُ
إِذِ الْقِيَاسُ بِخِلَافِ النَّصِّ	يَكُونُ بَاطِلاً بِدُونِ فَحْصٍ
سَادِسُهَا حُكْمُ لِفَرْعٍ سَاوَى	لِحُكْمِ أَصْلِهِ فَلَا يُسَاوَى
مَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْدُوبٍ أَوْ	عَكْسٌ لِمَا مَرَّ فَحَقَّقَ مَا رَأَوْا

سَابِعُهَا تَعْدِيَةُ الْعِلَّةِ إِنَّ	قَاصِرَةٌ كَانَتْ فَتَعْلِيلًا أَبْنُ
دُونَ تَعْدِيَّتِهَا مِثَالُ الْقَاصِرَةِ	الْتِمَازِيَّةِ لِعَسْجَدٍ فَرَةٍ ^(١)
مَعَ فِضَّةٍ وَالْعِلَّةُ الْمُعَدِّيَّةُ ^(٢)	الطَّعْمُ فِي الْبُرِّ فَكُنْ ذَا وَاعِيَةٍ
وَعِنْدِي الْأَرْجَحُ قَوْلُ مَنْ أَجَازَ	قَاصِرَةٌ فِيهَا فَوَائِدُ تُحَازُ ^(٣)
ثَامِنُهَا ثُبُوتُ عِلَّةٍ بِمَا	يَكُونُ مَسْلُكًا لَهَا فَلْتَعْلَمَا
وَهُوَ نَصٌّ وَكَذَا اسْتِثْبَاطُ	كَذَاكَ بِالْإِجْمَاعِ قَدْ يُنَاطُ
تَأْسِغُهَا أَنْ لَا تَكُونَ الْعِلَّةُ	قَدْ خَالَفتُ وَهِيَ مُسْتِثْبَاطَةٌ
إِجْمَاعًا أَوْ نَصًّا وَإِلَّا بَطَلَا	وَمَا بِالْإِسْتِثْبَاطِ عَاشِرًا جَلَا
يَجِبُ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا نَاسِبًا	يَصْلَحُ لِلْأَحْكَامِ أَنْ تُرْتَبَا
فَلَا يُعْلَلُ بِوَصْفٍ طَرْدِي	كَالطُّولِ وَالْعَرْضِ فَحَقِّقْ قَصْدِي
الْحَادِي الْعَشَرَ كَوْنُ الْقَيْسِ جَا	فِي حُكْمِ شَرْعٍ عَمَلِيٍّ مِنْهَجَا
فَلَا يَصِحُّ فِي الْعَقَائِدِ إِذَا	أَدَّى لِمَحْذُورٍ كَتَعْطِيلِ بَذَا ^(٣)

(١) أمر من الرؤية، والهاء للسكت.

(٢) أي التي تُعَدِّي الحكم إلى الفرع.

(٣) وفي نسخة: «خذنا».

مَبْحَثُ الْعِلَّةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهَا، وَأَقْسَامِهَا

الْعِلَّةُ الْمَرَضُ ذَا فِي اللُّغَةِ
 وَصَفٌ مُنَاسِبٌ لِتَشْرِيعِ غَدَا
 سَمَوُهَا بِالْمَنَاطِ وَالسَّبَبِ أَوْ
 وَجَامِعًا مُقْتَضِيًا مُسْتَدْعِيًا
 كَذَاكَ بِالذَّلِيلِ وَالْأَمَارَةِ
 ثُمَّتِ الْاَوْصَافُ^(١) ثَلَاثًا تَنْقَسِمُ
 أَى لِبَنَاءِ حُكْمٍ شَرَعْنَا عَلَيْهِ
 وَصَفًا مُنَاسِبًا يُسَمَّى وَلِذَا
 الثَّانِ وَصَفٌ مَا بِهِ تَوْهُمُ
 لِعَدَمِ التَّفَاتِ شَرَعْنَا إِلَيْهِ
 بِالْوَصْفِ ذِي الطَّرْدِ يُسَمَّى وَاحْظِلًا
 الثَّالِثُ الْوَصْفُ الَّذِي تَرَدَّدَا
 يُدْعَى قِيَاسَ شَبَهِ فَحَيْثُ لَا
 أَمَا فِي الْاِصْطِلَاحِ فَاسْمَعُ قَوْلَتِي
 جَامِعَ فَرْعٍ مَعَ أَصْلٍ قَدْ بَدَا
 مَظْنَّةٌ مُؤَثَّرًا كَمَا رَأَوَا
 وَحَاسِمِلًا وَمُوجِبًا وَدَاعِيًا
 قَدْ لَقَّبُوهَا فَاحْفَظِ الْعِبَارَةَ
 أَحَدُهَا وَصَفٌ مُنَاسِبٌ عِلْمُ
 كَالسُّكْرِ لِلْخَمْرِ فَلَا تَمِلْ إِلَيْهِ
 جَازَ بِهِ الْقِيَاسُ نِعَمَ مَا أَخَذَا
 تَنَاسُبِ الْبِنَاءِ لِحُكْمٍ يُعْلَمُ
 كَالطُّولِ وَالْقَصْرِ فَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ
 بِهِ الْقِيَاسُ إِذْ يَكُونُ بَطْلًا
 لِشَبَهِهِ الْوَصْفَيْنِ فَلْيُرَدَّدَا
 تَنَاسُبُ مُحَقَّقٌ قَدْ حَصَلَا

(١) بدرج الهمزة بعد نقل حركتها.

قَدْ أَشْبَهَ الطَّرْدَى ثُمَّ حَيْثُ لَمْ يُحَقِّقِ اتِّفَاقُهُ شَبْهَ أَلَمْ
أَيُّ بِالْمُنَاسِبِ لِهَذَا سُمِّيَا بِشَبْهِ وَهُوَ لَدَيْهِمْ دُرِيَا
أَصْنَعَبَ مَسْئَلِكَ لِعِلَّةٍ أَدَقُّ مِثَالُهُ الْعَبْدُ إِذَا قَتَلَهُ ^(١) حَقُّ
هَلْ يُلْزَمُ الْقَاتِلُ فِيهِ الْقِيَمَةُ كَالشَّاةِ أَوْ تُلْزَمُ فِيهِ الدِّيَّةُ

المسألة الثانية: في بيان أنواع العلة

اعْلَمْ بِأَنَّهَا تَجِي وَصَفًا عَرَضُ كَشِدَّةٍ فِي الْخَمْرِ فَافْهَمْ الْغَرَضُ
أَوْ صِفَةً تُلْزَمُ كَالْأَنْوَةِ لَدَى وَلَايَةِ النِّكَاحِ أَثْبِتْ
وَقَدْ تَكُونُ حُكْمَ شَرْعٍ إِذْ يُقَالُ يَحْرُمُ بَيْعُ الْخَمْرِ كَالْمَيْتِ مِثَالُ
وَقَدْ تَكُونُ فِعْلَ مَنْ قَدْ كَلَّفَا مِثَالُهُ سَرِقَةٌ قَتْلٌ وَفَا
وَقَدْ تَكُونُ وَصَفًا جَا مُجَرَّدَا كَالْكَيْلِ فِي الرِّبَا لَدَى مَنْ عَدَّدَا ^(٢)
كَذَاكَ أَوْ صَافًا تَرَكَّبَتْ كَذَا تَكُونُ نَفْيًا فَلْتُحَقِّقْ مَا أَخَذَا
قَاصِرَةً وَضِدَّهَا مُنَاسِبَا وَغَيْرُهُ أَوْ رُدِّدَتْ كُنْ طَالِبَا
وَقَدْ تَكُونُ عِلَّةً مُطَّرِدَةً وَغَيْرَهَا مِثَالُهَا مُعَدَّدَةٌ

(١) بغير إشباع للوزن.

المسألة الثالثة: في بيان مذهب أهل السنة في التعليل

اعلم بأن ههنا قواعداً
أولها أن الإله قادر
فليس عن قدرته مشيئة
أجمعت الرسل عليه والكُتب
دلت عليه الفطرة السليمة
وكانها أن الإله ربطاً
تأثيراً السبب بالمسبب
فمن تعلق به فقد غدا
فالواجب الصعود من أسباب
فاللغات جملة إلى السبب
كذلك الاعراض عن الأسباب
قد نوه القرآن في شأن السبب
ثالثها أن الإله يفعل
لا يفعل الشيء لغير مصلحة
وهذه الحكمة لا يعلمها

تبين ذا المذهب خذها راشداً^(١)
له الإرادة فما شا صادر
يخرج شيء كائن بحكمته
به تنزلت فمن أبى يخب
والمسلمون مجمعون ديمه^(٢)
مسبباً بسبب قد شرطاً
طوع مشيئة الإله الأقرب^(٣)
كمثل بيت العنكبوت اعتقداً
إلى الإله المالك الوهاب
يعاكس التوحيد للذي وهب
نقصان عقل فاستمع خطابي
في غير آية فتابع بالنصب
بحكمة بالغية تفضل
فكل ما فعله قد أصلحه
أي غيره مفصلاً عمومها

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر: تبين المذهب في ذا فارشداً.

(٢) بالكسر: أصله المطر، والمراد هنا دائماً.

وَقَدْ يَكُونُ نَالَهَا مَنْ ارْتَضَى
 وَهِيَ عَلَى نُوَعَيْنِ حِكْمَةٍ إِلَى
 يُجِيبُهَا رَحْمَتُهُ بِخَلْقِهِ
 أَثَابَ مُحْسِنًا عَلَى إِحْسَانِهِ
 أَثَرُ عَدْلِهِ وَفَضْلِهِ وَجِدْ
 عَرَفَهُ الْخَلْقُ إِلَّاهَا وَحْدَهُ
 وَالثَّانِ حِكْمَةٌ تَعُودُ لِلْعِبَادِ
 عَاقِبَةُ الْجَهَادِ لِلنَّاسِ عِلْمٌ
 وَهَكَذَا حِكْمَةٌ كُلُّ مَا شَرَعُ
 قَدْ نَزَرَهُ اللَّهُ بِغَيْرِ آيَةٍ
 ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ ﴾ وَكَذَا ﴿ ائْتَحَسِبُ ﴾
 إِبْتِائُنَا الْحِكْمَةَ فِي فِعْلِهِ لَا
 رَابِعُهَا أَفْعَالُهُ سُبْحَانَهُ
 كَذَا رِعَايَةُ مَصَالِحِ الْعِبَادِ
 وَهَكَذَا السُّنَّةُ وَالْقُرْآنُ
 مِنْ رُسُلِهِ أَهْلُ الْكَمَالِ
 إِلَهُنَا تَعُودُ جَلٌّ وَعِلَالٌ
 تَذْيِيرُهُ لَأَمْرِهِمْ بِحَقِّهِ
 عَاقِبَ مَنْ أَسَا عَلَى عِصْيَانِهِ
 عُرِفَ بِالْأَسْمَاءِ وَفِعْلٌ قَدْ حُمِدُ
 لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَيَكْفِي عَبْدَهُ
 هِيَ نِعْمَةٌ لَهُمْ فَيَعِزُّونَ الْبِلَادُ
 النَّصْرُ وَالْفَتْحُ وَجَنَّةٌ تَعْمُ
 يُحْمَدُ عُقْبَاهُ لَدَى مَنْ اسْتَمَعَ
 عَنْ عَبَثٍ فِعْلُهُ فَاقْرَأْ تُثْبِتِ
 وَغَيْرَ ذَلِكَ أَتَاكَ الْعَجَبُ
 يَسْتَلْزِمُ الْحَاجَةَ أَوْ نَقْصًا جَلَالٌ
 قَدْ عَلَّلَتْ بِحِكْمِ أِبَائِهِ
 فَكُلُّ أَمْرِهِ اخْتَوَى بِلَا عِنَادُ
 عِنْدَهُمَا يُوجَدُ ذَا الْبَيَانُ

﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي ﴾ أَتَى
﴿ كُنِيَ لَا يَكُونُ دَوْلَةً ﴾ قَدْ أَوْضَحَا
وَهَكَذَا آيَا كَثِيرَةٌ تَجِدُ
فَذِكْرُهُ الْعِلَّةُ ذَلِكَ عَلَى
تَعْلِيلُ أَفْعَالِ الْإِلَهِ لِلسَّلَفِ
وَجُوبُ رَغْبِهِ مَصَالِحِ الْعِبَادِ
وَمَذْهَبُ السَّلَفِ خَيْرُ الْأُمَّةِ
وَحِكْمَتُهُ وَلَا يُشْهِبُهُ
يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ بِالسَّبَابِ
لَهُ مَشِيئَةٌ وَقُدْرَةٌ حِكْمٌ
لَيْسَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ فِيمَا قَضَى
لِذَاكَ فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ
لِكَوْنِهِ بُنِيَ عَلَى الْكَارِ
بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا الْوَصْفُ اشْتَمَلَ
بَاعِثَةٌ لِشَرْعِ حُكْمِ مُرْتَضَى

بِلَامٍ تَعْلِيلُ بَيَانُ ثَبَاتِ
﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ أَتَاكَ أَصْرَحَا
قَدْ أَوْضَحْتَ هَذَا فَخُذْ وَلَا تَحِدْ
تَعْلُقُ الْحُكْمَ بِهَا فَلْتَعْقِلَا
لَمْ يَلْزَمْ الْمَحْذُورَ عِنْدَ مَنْ خَلَفَ
فَإِنَّ ذَا رَأَى لِأَصْحَابِ الْعِنَادِ
إثْبَاتُهُمْ لَهُ كَمَالِ الْقُدْرَةِ
بِخَلْقِهِ عَزَّ وَجَلَّ شَأْنُهُ
وَحِكْمَ جَلَّتْ عَنِ الْعِتَابِ
تَمَّتْ فَمَنْ حَادَ لَهَا ^(١) فَقَدْ ظَلَمَ
فَلَيْسَ مَسْئُولًا فَقَابِلْ بِالرِّضَا
مَحْضُ عِلَامَةٍ طَرِيقُ الدُّلَّةِ
تَعْلِيلُ فِعْلِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ
لِحِكْمَةٍ بِالْفَةِ فَلَا خَلَلَ
فَلَا تَمِلْ لِلزَّيْغِ يَا أَخَا الرِّضَا

(١) اللام بمعنى (عن)، أي مال عنها، ولم يؤمن بها.

المسألة الرابعة: في بيان مسالك العلة

ثُمَّ الْمُرَادُ بِمَسَالِكِ الْعِلَلِ	طُرُقُ اثْبَاتِ لَهَا فَلَا تَسَلُ
وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى كَوْنِ الصِّفَةِ	عِلَّةَ حُكْمٍ كُنْ حَلِيفَ الْمَعْرِفَةِ
وَطُرُقُ الْإِثْبَاتِ نَصٌّ أَوْ غَدَا	إِجْمَاعًا أَوْ مُسْتَتَبَطًا قَدْ وَجَدَا
أَوِ الْمَسَالِكُ تُسَمَّى نَوْعَيْنِ	نَقْلِيَّةً ذِي النَّصِّ دُونَ مَعْنِي
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ أَوْ عَقْلِيَّةٌ	تُدْرِكُ بِاسْتِتْبَاطِهِ فَتُثَبَّتُ
الْمَسْلُوكُ الْأَوَّلُ إِجْمَاعٌ أَتَى	أَيُّ أَجْمَعَتْ أُمَّتُنَا لِشَيْئَاتَا
عِلَّةَ هَذَا الْحُكْمِ أَنَّهُ كَذَا	كَصَفَرٍ فِي مَالٍ طِفْلِ أَخِذَا
وَالْمَسْلُوكُ الثَّانِي أَتَى نَصًّا بَدَا	وَهُوَ قِسْمَانِ صَرِيحٌ ذُو هُدَى
مِثْلُ «لِعِلَّةٍ» كَذَا «لِسَبَبٍ»	وَيَعْدُ «مِنْ أَجْلِ» فَ«كَيْ» «إِذَنْ» جُيِّ
وَزَاهِرٌ كَاللَّامِ فَالْبَا فَالْفَا	وَمِثْلُهَا «إِذَنْ» وَ«إِنَّ» تُلْفَى
وَكُلُّ مَا أَفَادَ تَعْلِيلًا يُعَدُّ	كَ«فِي» «عَلَى» «حَتَّى» وَ«مَنْ» «بَيْنَ» وَرَدٌ ^(١)
ثَالِثُهَا الْإِيْمَاءُ وَالتَّشْبِيهُ	وَهُوَ اقْتِرَانُ الْحُكْمِ يَا نَبِيهِ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَنَحْوُهَا مَا جَاءَ لِلتَّعْلِيلِ مِنْ الْحُرُوفِ عُدَّ فِي التَّكْمِيلِ

بِالْوَصْفِ لَوْ لَمْ يَكُ لِلتَّعْلِيلِ
وَهُوَ أَنْوَاعٌ فَأَوَّلُ وَفَا
فَتَارَةً تَدْخُلُ فِي الْعِلَّةِ مَعَ
وَالثَّانِ ذِكْرُ الْوَصْفِ مَعَ
فَائِدَةٍ مَعَ السُّؤَالِ عَنْهُ أَوْ
لِرَجُلٍ جَامِعٍ فِي الصَّوْمِ «وَلَوْ
ثَالِثُهَا الْفَرْقُ لِيُوصَفَ كَالْخَبَرِ
رَابِعُهَا بَعْدَ الْكَلَامِ ذِكْرُ
عَنِ انْتِظَامِ «وَذَرُوا الْبَيْعَ» مِثْلُ
خَامِسُهَا الرِّبْطُ بِمُشْتَقٍّ كَمَا
سَادِسُهَا تَرْتِيبُهُ الْحُكْمَ عَلَى
مَعَ الْجَزَا كَمِثْلُ مَنْ يُطْعَمُ يُثَبِّ
السَّابِعُ التَّعْلِيلُ لِانْتِفَاءِ
ثَامِنُهَا إِنْكَارُهُ لِمَنْ نَفَى
تَاسِعُهَا إِنْكَارُ أَنْ يُسَوِّيًا

لَبَعُدَتْ فَصَاحَةُ التَّنْزِيلِ
تَعْلِيلُ حُكْمِ أَىْ بَعْلَةٍ بِفَا
تَقَدَّمَ الْحُكْمُ وَعَكْسُهُ تَبَعٌ
لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلَّةٍ مَا ثَبَتَا
نُظِيرُهُ كَمِثْلُ «أَعْتَقُ» قَدْ رَأَوْا
كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ» قَدْ رَوَوْا
سَهْمٌ لِرَجُلٍ وَفَارِسٌ وَفَرٌ
شَيْءٌ وَلَوْ لَمْ يَكُ تَعْلِيلًا عَرَى
إِذْ عَلَّلَ النَّهْيَ بِكَوْنِهِ شَفْلُ
تَقُولُ يَا ذَا أَكْرَمَنِ الْعَالَمَا
الْوَصْفِ إِنْ بِصِغَةِ الشَّرْطِ جَلَا
وَمَنْ أَبَى ذَلِكَ نَالَهُ الْعَطَبُ
حُكْمٌ بِمَنْعٍ لَهُ يُنَائِي
حِكْمَةَ خَلْقِهِ فَوَيْلُ مَنْ جَفَا
مُخْتَلَفَيْنِ مَعَ عَكْسِ رُعْيَا

تَنْبِيْهٌ

اِخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ أَنْ يُنَاسِبَا الْوَصْفُ لِلْحُكْمِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَبَى

وَذَا لَدَى الْأَكْثَرِ وَالْبَعْضُ اشْتَرَطُ
وَبَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ تَعْلِيلُ فَهْمُ
الْمَسْئَلِ الرَّابِعُ قُلْ أَنْ يُسْتَدَلَّ
أَيَّ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى بِأَنْ فَعَلَ
يُعْلَمُ أَنَّهُ لِذَاكَ صَدْرًا
أَوْ فِعْلَ الْفِعْلِ بِأَمْرِهِ كَمَا
الْخَامِسُ التَّقْسِيمُ وَالسَّبْرُ وَقَدْ
حَصْرُكَ الْاَوْصَافَ وَذَا التَّقْسِيمُ
وَذَا هُوَ السَّبْرُ فَفِي الْبَاقِي
بَحَثُ ثُمَّ لَمْ أَجِدْ وَالْأَصْلُ
وَالْحَصْرُ وَالْإِبْطَالُ حَيْثُ عَنَّا
وَذَا بِهِ الْحُجَّةُ لِلْمُنَظِّرِ
فَإِنْ يَوْصَفُ زَائِدٌ خَصْمٌ وَفَا
وَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ مِنْ دُونِ شَطَطُ
مِنْ الْمُنَاسَبَةِ فَالشَّرْطُ لَزِمَ
لِعِلَّةِ الْحُكْمِ بِفِعْلِ مَنْ كَمَلُ
بَعْدَ وَقُوعِ الشَّيْءِ فِعْلًا يُقْتَبَلُ
مِثْلُ سُجُودِهِ لِسَهْوٍ ذَكَرًا
فِي رَجْمٍ مَاعِزٍ بِنَصٍّ عُلِمَا
لُقِّبَ بِاسْمَيْنِ لَدَيْهِمْ لَا نَكْدُ^(١)
إِبْطَالِ غَيْرِ صَالِحٍ لِيَتَّبَعَ
وَيُكْتَفَى فِيهِ بِقَوْلٍ مَنْ نُظِرَ
عَدَمُهُ وَالظَّنُّ فِيهِ يَحُلُو
قَطْعًا فَقَطْعِيٌّ وَإِلَّا ظَنًّا
وَنَظَرٍ عَلَى الْأَصَحِّ الظَّاهِرِ
بَيَانُهُ الصَّلَاحُ لَنْ يُكَلَّفَا

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

الْخَامِسُ السَّبْرُ مَعَ التَّقْسِيمِ لُقِّبَ بِاسْمَيْنِ لَدَى الْفَهْمِ

ثُمَّ الْحَقِيقِيُّ ثَلَاثَةُ قُسُومٍ مَا بِالضَّرُورِيِّ لَدَيْهِمْ قَدْ عَلِمَ
 أَعْلَى الْمُنَاسَبَاتِ حِفْظُ الدِّينِ ثُمَّ النَّفْسُ فَالْعَقْلُ يَلِي نَسْلُ يَضُمُ
 فَالْمَالُ وَالْعَرِضُ وَمُكْمَلُ لِحَقِّ كَالْحِفْظِ لِلْعَقْلِ بِحَدِّ قَدْ يَحِقُّ
 بِشُرْبِ نَزْرِ مُسْكِرٍ وَالتَّانِي حَاجِيَّتُهُمْ كَالْبَيْعِ لِلْأَعْيَانِ
 وَبَعْضُهُ يَكُونُ أَبْلَغُ وَقَدْ يَجِي ضَرُورِيًّا كَمَا الطِّفْلُ قَصْدُ
 وَمُكْمَلٌ لَهُ كَمَهْرٍ مِثْلُ صَغِيرَةٍ وَكَخِيَارِ الْعِزْلِ
 ثَالِثُهَا الْمَدْعُوُّ بِالتَّحْسِينِ غَيْرُ مُعَارِضٍ لِشَرْعِ الدِّينِ
 وَذَا كَتَحْرِيمِ النَّجَاسَةِ كَذَا عَقْدُ نِكَاحٍ عَنْ نِسَاءٍ يُبْدَا
 مُعَارِضٌ مِثْلُ الْكِتَابَةِ كَمَا قِيلَ وَلَيْسَ ذَا لَدَيَّ مُكْرَمًا
 وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ وَبَعْضُ حَاوِلَا
 ثَانِي الْمُنَاسِبِ هُوَ الْإِقْنَاعِي ظَنُّ الْمُنَاسَبَةِ ذُو امْتِنَاعِ
 عِنْدَ تَأْمُلٍ كَمَنْعِ بَيْعِ مَا مَاتَتْ لِنَجْسٍ مِثْلُ مَا الْبَعْضُ اعْتَمَى
 وَإِنْ عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمَفْسَدَةٍ تَرْجِيحُ أَوْ سَاوَتْ لَدَى مَنْ نَقَدَهُ
 اشْتَمَلَ الْوَصْفُ فَلَا تَنْخَرِمُ مِنْهُ الْمُنَاسَبَةُ بَلْ يَفْتَرِمُ
 مُعَلَّلٌ تَرْجِيحٍ وَصَفِهِ بِمَا يُثْبِتُهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُفْتَمَى
 ثَمَّةَ ذَا الْوَصْفِ الْمُنَاسِبُ جَلَا مُنْقَسِمًا أَرْبَعَةً مُفَصَّلَا
 مُؤَنَّرٌ مَلَأْتُمْ غَرِيبُ وَمُرْسَلٌ تَقْصِيرُهَا عَجِيبُ

(٧٠)

(٧٠)

أَمَّا الْمُؤَثَّرُ فَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ
فِي عَيْنِ حُكْمٍ مِثْلُ مَسِّ الذَّكَرِ
سُمِّيَ ذَا مُؤَثَّرًا إِذَا أَثَرَا
أَمَّا الْمُلَائِمُ فَمَا اعْتَبِرَ فِي
إِذَا بِاجْتِمَاعٍ أَوْ النَّصِّ اعْتَبِرَ
أَوْ جِنْسُهُ فِي جِنْسِ حُكْمٍ وَدُعِيَ
أَمَّا الْغَرِيبُ فَهُوَ مَا لَمْ يُعْتَبَرَ
وَالْأَحْتَاجُ بِالثَّلَاثَةِ رَجَحَ
مُعْتَبَرًا فِي جِنْسِ حُكْمٍ مُرْسَلٍ
وَالْمُرْسَلُ الْغَرِيبُ وَالْمُلْفَى إِذَا
فَأَوَّلُ قَدْ رَدَّ الْجُمُهورُ
السَّابِعُ الشَّيْبَةُ وَهُوَ مَنْزِلُهُ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ مُنَاسِبٌ أَتَى
إِذَا قِيَاسُ عِلَّةٍ قَدْ أُمْكَنَا
بَعْضُهُمْ وَالرَّدُّ أَرْجَحُ فَلَا
الدَّوْرَانِ ثَامِنُ الْمَسَائِلِ
تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ بَدَا
عَلَى اعْتِبَارِ عَيْنٍ وَصَفِهِ الْمُثِيلُ
بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ مِثْلُ الصَّغِيرِ
عَيْنًا وَجِنْسًا فَلِحُكْمِ ظَهَرَا
تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ الْوُفِي
عَيْنُهُ فِي الْجِنْسِ أَوْ الْعَكْسِ أُثِرَ
بِهِ لَوْفَقِهِ لِمَا شَرَعًا رُعي
تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ اسْتَقَرَّ
وَجِنْسُهُ الْبُعِيدُ إِنْ يَكُنْ وَضَحَ
مُلَائِمٌ بِهِ احْتِجَاجُ يُحْظَلُ
لَمْ يُعْتَبَرَ جِنْسٌ لِجِنْسٍ نَبِذَا
وَالسَّائِلَانِ بِاتِّفَاقِهِمْ مَهْجُورُ
بَيْنَ الْمُنَاسِبِ وَطَرْدِي صِلَهُ
بِتَّبَعِ إِلَيْهِ لَا تَلْتَفِتَا
وَعِنْدَ فَقْدِهِ احْتِجَاجًا أَعْلَنَا
تُعَوَّلُنَ بِالْاعْتِبَارِ مُسْجَلَا
الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ لِبَعْضِ السَّائِلِ
وَجُودًا أَوْ بَعْدَمَ قَدْ اقْتَدَى

وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ عِلَّةٌ يُفِيدُ بِالظَّنِّ أَوْ بِالْقَطْعِ أَوْ لَا تَسْتَفِيدُ
وَقَوْلُ لَا يُفِيدُ عِنْدِي أَرْجَحُ إِذَا احْتِجَّاجُهُمْ عَلَيْهِ أَوْضَحُ
التَّاسِعُ الطَّرْدُ قِرَانُ الْحُكْمِ مَعَ وَصْفٍ وَلَا نَسَبٍ حَتَّى بِالتَّبَعِ
وَالطَّرْدُ لَيْسَ حُجَّةً وَمَنْ رَأَى فَإِنَّهُ عَنِ الصَّوَابِ قَدْ نَأَى
الْعَاشِرُ التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاطِ أَنْ يَدُلَّ لِلتَّعْلِيلِ ظَاهِرٌ عُلْنُ
فَيُحَذَفُ الْخُصُوصُ بِاجْتِهَادٍ يُنَاطُ بِالْأَعْمِّ خُذْ إِرْشَادِي
أَوْ فِي مَحَلِّ الْحُكْمِ أَوْ صَافٍ بَدَتْ فَبَعْضُهَا بِالْاجْتِهَادِ حُذِفَتْ
ثُمَّ أُنِيطَ الْحُكْمُ بِالْبَاقِي وَإِنْ أَرَدْتَ تَحْقِيقَ مَنَاطٍ فَاسْتَتِنِ
إِثْبَاتُهُ لِعِلَّةٍ مُتَّفَقَةٍ فِي صُورَةِ النَّزَاعِ خُذْ مُحَقِّقَهُ
تَخْرِيجُهُ اسْتِثْنَاطُ عِلَّةٍ وَقَدْ مَضَى بَيَانُهُ فَفَرِّقْ تُعْتَمِدُ
الْحَادِي الْعَشَرَ قُلْ الْغَاءُ فَرِّقْ فَكَالْعَبْدِ تُسْرَى الْإِمَاءُ
وَذَا مَعَ الطَّرْدِ كَذَاكَ الدَّوْرَانِ ضَرْبٌ مِنَ الشَّبهِ إِذْ بِهَا يُبَانَ
الظَّنُّ فِي الْجُمْلَةِ لَا تُعَيَّنُ مَصْلَحَةٌ مَقْصُودَةٌ تُبَيَّنُ

خَاتِمَةٌ

لَيْسَ تَأْتِي الْقَيْسُ مَعَ عِلِّيَّةٍ وَصَفٍ وَلَا عَجْزُكَ عَنْ إِفْسَادِ تِي
دَلِيلَ عِلِّيَّتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَبَعْضُهُمْ إِلَى ثُبُوتِهِ جَنَحُ

مَبْحَثُ الْقَوَادِحِ

عَلَّتِهِ يَقْدَحُ قِيلَ مَا طَعَنُ	النَّقْضُ: قُلْ تَخْلَفْ لِلْحُكْمِ عَنْ
وَقِيلَ عَكْسُهُ وَبَعْضُ ضَبْطِهِ	وَقِيلَ لَا يَقْدَحُ فِي مُسْتَبْطِهِ
وَتَمَّ أَقْوَالُ أَتَتْ بِالضَّبْطِ	إِلَّا لِمَانِعٍ كَفَقْدِ شَرْطِ
أَوْ مَنَعُ الْاِتِّفَاعِ لِحُكْمٍ مُثَبَّتِ	جَوَابُهُ مَنَعُ وَجُودِ الْعِلَّةِ
ثُبُوتِ حُكْمٍ عِنْدَ مَنْقُوضٍ يَعْنِ (١)	أَوْ بَيَانِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مَنْ
يُسْقَطُ مِمَّا رُكِبَتْ وَصَفٌ عَلَنُ	وَالْكَسْرُ قَادِحٌ عَلَى الصَّحِيحِ أَنْ
فِي صُورَةٍ أُخْرَى بِلَا وَصْفٍ وَرَدَ	وَعَدَمُ الْعَكْسِ وَجُودُ الْحُكْمِ قَدْ
لَيْسَتْ تَنَاسِبُ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ	وَعَدَمُ التَّأْثِيرِ أَيْ أَنَّ الصِّفَةَ
أَصْلٍ بِإِغْنَاءِ سِوَاهُ فَاغْرِفِ	أَرْبَعَةً فِي الْوَصْفِ طَرْدِيًّا وَفِي
مَا لَمْ يَكُنْ لِدِكْرِهِ فَائِدَةٌ	وَالْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرَبُ ثَلَاثَةً
وَغَيْرُ ذِي ضَرُورَةٍ بَلْ تُعْتَبَرُ	وَمَا لَهُ فَائِدَةٌ ذَاتُ ضَرَرٍ
فِي صُورِ النَّزَاعِ فَاحْفَظْ تُرْشِدُ (١)	وَالْفَرْعُ كَوْنُ الْوَصْفِ لَا يَطْرُدُ

(١) وفي نسخة: (تُسَعَّدُ)

وَالْقَلْبُ وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَفْتَرِضُ	هَذَا عَلَيْهِ لَا لَهُ يَنْتَهِضُ
قِسْمَانِ تَصَحِيحُ لِقَوْلِ مُفْتَرِضٍ	مَصْرَحًا أَوْ لَا فَسَادَ الْمُفْتَرِضِ
وَالثَّانِ إِبْطَالُ لِقَوْلِ مُسْتَدِلٍّ	صَرَاخَةً أَوْ بِالتِّزَامِ مُتَفَصِّلٍ (٢٠)
قَلْبَ الْمُسَاوَاةِ كَثِيرٌ جَعَلَا	مِنْ ذَا وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ مَا دَخَلَا
وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ أَنْ يُسَلِّمًا	بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ وَالْخُلْفُ سَمًا
وَقَدْحُهُ الْوَارِدُ فِي الْمُنَاسِبَةِ	وَالْإِضْرَابُ أَوْ ظُهُورًا نَاصِبَةً
أَوْ فِي صَلَاحِيَّةِ إِفْضَالِ الْحُكْمِ	إِلَى الَّذِي قَصَدَهُ ذُو الْعِلْمِ
وَكُلُّهَا جَوَابُهَا الْبَيَانُ	بِمَا بِهِ عَنْ قَدْحِهَا تُصَانُ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بِمَا	يَجْلِبُ بَطْلَانُ الْقِيَاسِ الْمُفْتَمَى
فَسَادُ الْأَعْتِبَارِ أَنْ يُخَالِفَا	إِجْمَاعًا أَوْ نَصًّا وَسَبْقُهُ وَفَا
عَلَى الْمُنُوعَاتِ وَأَنْ يُؤَخَّرَا	بِالِطَّعْنِ فِي النَّصِّ جَوَابُهُ جَرَى
أَوْ الْمُعَارَضَةِ أَوْ مَنَعَ الظُّهُورِ	تَأْوِيلُهُ أَيْضًا جَوَابُ ذُو دُخُورِ
ثُمَّ فَسَادُ الْوَضْعِ أَنْ لَا يُوجَدَا	دَلِيلُهُ بِالْهَيْئَةِ الَّتِي بَدَا (٢١)
صَلَاحُهَا لِأَنْ يَكُونَ اعْتِبَارًا	تَرْتُّبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ قَدْ جَرَى
كَأَخْذِ تَخْفِيفٍ وَتَوْسِيعٍ عَنْ	ضِدِّ وَإِثْبَاتٍ مِنَ النَّفْيِ عُنِي

وَمِنْهُ كَوْنُ جَامِعٍ ثَبَتَ فِي
أَوْ بِالنُّصُوصِ وَالْجَوَابُ قَدْ يُرَى
مَنْعٌ لِعِلَّةٍ دُعِي مُطَالِبَةٌ
وَصَحَّحُوا الْقَبُولَ وَالْجَوَابُ قُلُ
وَمَنْعٌ وَصَفٍ عِلَّةٍ مِنْهُ يُبَانَ
وَمِنْهُ مَنْعُهُ لِحُكْمِ الْأَصْلِ ثُمَّ
مِنْهَا اخْتِلَافٌ ضَائِعٌ فِي الْأَصْلِ
جَوَابُهُ بِأَنَّهُ الْمُشْتَرَكُ
آخِرُهَا التَّقْسِيمُ كَوْنُ اللَّفْظِ جَا
مُسَلَّمٌ غَيْرُ مُحَصَّلٍ الْمُرَادُ
وَصَحَّحُوا قَبُولَهُ وَلِيُوجِبَ
بِنَقْلِهِ أَوْ اسْتِعْمَالِهِ كَذَا
أَوْ أَحَدُ الْمُحْتَمَلَيْنِ ظَاهِرُ
وَمِنْهُ كَوْنُ جَامِعٍ ثَبَتَ فِي
تَقْرِيرَ كَوْنِهِ كَذَلِكَ جَرَى
تَصْحِيحَ عِلَّةٍ لَدَى الْمُغَالِبَةِ
إثباته بما عليه قَدْ يَدُلُّ
ثُبُوتُ الْاِخْتِصَاصِ فِي الْوَصْفِ الْمُبَانَ
هَلْ يَتَّبِعُ انْقِطَاعُهُ خَلْفَ يَوْمٍ
وَالْفَرْعُ لَمْ يُوْجَدْ دَلِيلُ الْوَصْلِ
أَوْ أَنَّ الْأَفْضَاءَ سَوَاءً يُدْرِكُ
أَيُّ مُتَرَدِّدًا لِأَمْرَيْنِ التَّجَا
وَالْآخِرُ الْمَمْنُوعُ فِيهِ مَا يُرَادُ
بِأَنَّ وَضْعَهُ لِيَذَا قَدْ اجْتَبَى
بَيَانُهُ الظُّهُورَ فِيهِ أَخَذَا
حَيْثُ قَرِينَةٌ لَهُ تُتَاصِرُ

الفصل الثالث: في بيان الأدلة المختلف فيها

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: في بيان الاستصحاب

وفيه خمس مسائل

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

ثُمَّ الاسْتِصْحَابُ فِي اللَّفْظِ جَا طَلَبَ صُحْبَةٍ فَخُذَهُ مِنْهَا
أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَاسْتِدَامَةٌ اثْبَاتُ مَا هُوَ قَبِيلُ ثَابِتُ
أَوْ نَفَى مَا كَانَ يَنْفَى قَدْ وَصِفَ فَهُوَ الْبَقَا عَلَى الَّذِي قَبْلُ عُرِفَ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِهِ، وَحُكْمِ كُلِّ نَوْعٍ

النَّوْعُ الْأَوَّلُ هُوَ اسْتِصْحَابُ بَرَاءَةِ أَصْلِيَّةٍ تُصَابُ
أَوْ لِدَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ لِلْعَدَمِ أَغْنَى بِهِ الْأَصْلَى فَاحْفَظْ تَغْنَمُ
مِثَالُهُ نَفَى وَجُوبٍ سَادِسُهُ مِنْ صَلَوَاتٍ خُتِمَتْ بِخَامِسِهِ
وَلَا خِلَافَ فِي اعْتِبَارِ النَّوْعِ إِذْ وَاضِحٌ دَلِيلُهُ بِالْقَطْعِ
الثَّانِ صُحْبَةُ دَلِيلِ الشَّرْعِ جَا فَرَعَيْنِ خُذْ عُمُومَ نَصٍّ مِنْهَا
وَاسْتِصْحَابِ الْعَمَلِ بِالنَّصِّ إِلَى أَنْ يَرِدَ النَّسْخُ لَهُ فَيَحْظُلَا
وَالنَّوْعُ دَا فِيهِ اتِّفَاقٌ وَقَعَا إِذِ الْعُمُومُ وَالْبَقَاءُ سَطَعَا
وَوَقَعَ النِّزَاعُ فِي تَسْمِيَّتِهِ وَذَلِكَ لَا يَنْقُصُ فِي مَرْتَبَتِهِ
الثَّالِثُ اسْتِصْحَابُ حُكْمٍ دَلَالٍ شَرْعٌ عَلَى ثَبُوتِهِ وَجَلَا
ثُمَّ اسْتِمْرَارُ لَوْجُودِ سَبَبِهِ كَالْمَلِكِ بَعْدَ الْبَيْعِ يَبْقَى فَائْتَبَهُ
إِلَى ثَبُوتِ نَاقِلِ كَالْبَيْعِ وَلَا نِزَاعَ فِي جَوَازِ النَّوْعِ
رَابِعُهَا اسْتِصْحَابُ إِجْمَاعٍ إِلَى مَحَلِّ اخْتِلَافٍ فِيهِ الثُّبُلَا

مِثْلُهُ تَيَمُّمٌ قَدْ أَجْمَعُوا بِصِحَّةِ ابْتِدَاءِ صَلَاةٍ تَقَعُ
 أَيُّ قَبْلَ رُؤْيَا لِمَا فَيُصْحَبُ لِمَوْضِعِ النَّزَاعِ وَهُوَ الْمَطْلَبُ
 رُؤْيَا الْمَاءِ لِأَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ^(١) فَاسْتَصْحَبُوا الْحُكْمَ لِمَا بَعْدَ ثَلَاثِ ^(٢)
 ثُمَّتَ فِي ذَا النُّوعِ خُلْفٌ يُؤَثَّرُ وَكَوْنُهُ الْحُجَّةُ عِنْدِي أَظْهَرُ

المسألة الثالثة : في بيان شروط العمل به

يَنْقَسِمُ الْعَمَلُ بِاسْتِصْحَابِ قَطْعِيًّا أَوْ ضِدًّا بِلَا عِتَابِ
 إِذَا انْتَفَى النَّاقِلُ قَطْعًا وَإِنْ يَكُنْ ظَنًّا فَظَنًّا وَقَعًا
 وَهُوَ آخِرُ مَدَارِ الْفَتْوَى إِذْ لَا يُرَى إِلَّا لِفَقْدِ الْأَقْوَى
 مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ فَاسْتَغْمِلْنَهُ لَدَى الْإِيَّاسِ

المسألة الرابعة : في بيان هل النافي يلزمه الدليل؟

لَا فَرْقَ بَيْنَ مُثْبِتٍ وَنَافِي فِي ذِكْرِ حُجَّةٍ لَدَى الْخِلَافِ
 دَلِيلُهُ (هَاتُوا) فَقَدْ أَلْزَمَهُمْ بُرْهَانُهُمْ لِيُثْبِتُوا مَزْعَمَهُمْ ^(١)

(١) اللام بمعنى (في)، أي في أثناء الصلاة.

(٢) أي استصحبوا حكم ابتدائها، وهو الصحة إجماعاً إلى ما فعل بعد رؤية الماء من أجزاء الصلاة، فحكموا بصحتها استصحاباً لهذا الإجماع.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِذَا حَصَلَ فِي مَا لَا مَجَالَ فِيهِ لِلرَّأْيِ يَفِي
وَلَيْسَ مَعْرُوفًا بِنَقْلِ مَا كَتَبَ أَهْلُ الْكِتَابِ عَنْهُمْ قَدْ اجْتَلَبَ
لَهُ إِلَى النَّبِيِّ حُكْمُ الرَّفْعِ يَكُونُ حُجَّةً بِدُونِ مَنَعَ
أَوْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِنَقْلِ الْمَعْنَى وَكَوْنُهُ قَوْلَ النَّبِيِّ لَا يُغْنَى
إِذَا الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ اخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ فَلَا احْتِجَاجَ يُؤْلَفُ
أَيُّ لَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى الْآخَرِينَ حُجَّةً كَذَاكَ لَا
يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ التَّقْلِيدُ لِلْبَعْضِ بَلْ لِحُجَّةٍ يَعُودُ
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِذَا انْتَشَرَ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ صَارَ إِجْمَاعًا يُؤْمَرُ
وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَهَرًا وَلَا مَجَالَ لاجْتِهَادِهِ يُرَى
وَلَمْ يُخَالَفْهُ سِوَاهُ احْتِجَّ بِهِ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَلْتَعَنَّ بِهِ
إِنْ لَمْ يُخَالَفْ وَيَكُنْ مُشْتَهَرًا وَكَانَ لِلرَّأْيِ مَجَالًا قَدْ يُرَى
بِهِ قَدْ احْتِجَّ الْأَئِمَّةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَصًّا أَوْ قِيَاسًا نَابِذًا

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أدَلَّةِ حُجِّيَّتِهِ

أَوَّلُهَا آيُ الْكِتَابِ الْخَالِدَةِ «السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ» الْوَارِدَةِ
وَقَوْلُهُ «قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي» «سَبِيلَ مَنْ أَنْابَ» مِنْ دَلِيلِي

كَذَاكَ «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ» كَذَا
وَتَأْنِهَا الْأَخْبَارُ عَنْ خَيْرِ الْوَرَى
مِنْهَا حَدِيثُ «لَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ
وَقَوْلُهُ «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي»
وَقَوْلُهُ «أَمَنَةٌ لَأُمَّتِي»
تَشْبِيهِهُمْ بِالْمَلْحِ جَا عَنْ مُرْسَلٍ
ثُمَّ إِنَّهُمْ أَبَرُّ الْأُمَّةِ
أَقْلَهُهُمْ تَكْلَفًا وَذَهْنُهُمْ
فَالْعَرَبِيَّةُ غَدَتِ سَلِيْقَهُ
لَيْسَ لَهُمْ حَاجٌ^(١) لِحَالِ السَّنَدِ
بَلْ يَأْخُذُونَ النَّصَّ مِنْ مَوْرِدِهِ
قَدْ حَضَرُوا التَّنْزِيلَ ثُمَّ عَرَفُوا
ثُمَّ لَا يَخْرُجُ فَتَوَاهُمْ عَنِ
سَمْعِهَا مِنَ النَّبِيِّ ثَقَلًا
أَوْ أَنَّهُ فَهَمَّهَا مِنْ آيَةٍ
وَلَمْ يَصِلْ لَنَا سِوَى فَتَوَاهُ

آيٍ سِوَاهَا قَدْ تَكُونُ مَأْخِذًا
فِيهَا الْكِفَايَةُ لِمَنْ تَبَصَّرَا
مِنْ أُمَّتِي» حَتَّى تَجِيءَ الْآزِفَةُ
كَذَا حَدِيثُ «لَا تَسُبُّوا» يُدْنِي
رَوَاهُ مُسْلِمٌ إِمَامُ الزُّمَرَةِ
الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فَاحْفَظْ تَعْتَلِ
قَلْبًا وَأَعْمَقْ عُلُومًا جَمَّةً
مُتَّقِدٌ وَأَفْصَحُ لِسَانُهُمْ
كَذَا الْمَعَانِي أَصْبَحَتْ عَرِيقَةً
وَعَلَّلَ الْحَدِيثُ بِالقَوَاعِدِ
هُمْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِفَهْمِ قَصْدِهِ
تَأْوِيلُهُ أَكْرَمُ بِقَوْمٍ أَنْصَفُوا^(٢)
سِتَّةَ أَوْجُهٍ فَكُنْ مِمَّنْ عُنِي
أَوْ صَاحِبٍ عَنْهُ رَوَاهَا حَمَلًا
أَوْ مَلَأُ قَالَ بِذِي الْمَسْأَلَةِ
أَوْ لِكَمَالِ عِلْمِهِ حَوَاهُ

(١) (الحاج) جمع حاجة بالهاء. قاله في «المصباح».

(٢) (الإنصاف) - كما في «القاموس» - : العدل، أي عَدَلُوا في أخذهم وإعطائهم.

مَعَ دَلَالَةٍ لِلْفِظِّ اقْتَرَنَ
مَعَ مُشَاهَدَةِ أَحْوَالِ الرَّسُولِ
فَإِنَّهُ يَفْهَمُ مَا لَا نَفْهَمُ
سَادِسُهَا خَطَاؤُهُ فِي فَهْمِ مَا
فَلَا يَكُونُ حُجَّةً وَالْوَجْهُ ذَا
أَوْ لِأُمُورٍ مِثْلُ طُولِ فِي الزَّمَنِ
مَعَ الدَّرَاسَةِ بِتَأْوِيلِ النُّقُولِ
فِي هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ قُلُ مُسَلِّمُ
لَيْسَ مُرَادًا لِلرَّسُولِ عِلْمًا
أَقْلُ الْأَوْجُهَةِ وَقُوعًا فَخْذًا

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ شَرْعٍ مِنْ قِبَلِنَا

اعْلَمْ بِأَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ
دِينُهُمُ التَّوْحِيدُ وَالْعِبَادَةُ
وَلِئَمَّا اخْتَلَفَتْ الشَّرَائِعُ
وَلَمْ يَكُنْ نَبِيُّنَا مُتَّبِعًا
بَلْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَلَكِنْ مَا ثَبَتَ
وَشَرْعٌ مِنْ قَبْلُ ثَلَاثَةٌ يُرَى
وَهُوَ مَا صَحَّ لَدَيْنَا شَرْعًا
وَالثَّانِ مَا لَيْسَ لَنَا بِشَرْعٍ
وَهُوَ مَا لَيْسَ لَدَيْنَا مُتَّبِعًا
مِثْلُ الَّذِي نُقِلَ مِنْ سَلَفًا
أَوْ هُوَ ثَابِتٌ وَلَكِنْ وَضِعًا
ثَالِثًا فِيهِ اخْتِلَافٌ مَا اشْتَمَلَ
مُتَّفِقٌ لَيْسَ بِهِ تَنَاءٍ
لِلَّهِ وَخُذَهُ لَهُ الْعِنَايَةُ
بِحُكْمَةِ الْمَوْلَى يَكُونُ الْوَاقِعُ
دِينَ قُرَيْشٍ قَبْلَ بَعْثِ فَاقْطَعَا
نَوْعَ الْعِبَادَةِ فَصَوَّبَ مَنْ سَكَتَ
شَرْعٌ لَنَا بِإِخْلَافٍ قَدْ جَرَى
وَعِنْدَهُمْ كَالصَّوْمِ خُذَهُ قَطْعًا
بِإِخْلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْقَطْعِ
كَوْنُهُ شَرْعُهُمْ بِنَقْلِ ثَبَاتًا
مِنْ كُتُبِ تَحْرِيفُهُمْ لَهَا وَفَا
كَالِإِصْرِ وَالْأَغْلَالِ إِذْ قَدْ رُفِعَا
عَلَى ثَلَاثَةِ ضَوَائِبَ اكْتَمَلَ

أَوَّلَهَا كَوْنُهُ شَرْعٌ مَنْ سَبَقَ ثَبَّتَ بِالنَّصِّ الصَّحِيحِ فَاتَّسَقَ
وَتَأْنِيهَا أَنْ لَا يَجِي فِي شَرْعِنَا مُؤَيَّدٌ لَهُ وَإِلَّا شَرْعُنَا
ثَالِثُهَا أَنْ لَا يَجِي مَا يُبْطِلُهُ فِي شَرْعِنَا فَإِنْ يَجِي لَا نَقْبَلُهُ
فَنَزِي الضُّوَابِطُ إِذَا تَوَفَّرَتْ بِهِ احْتِجَاجُ الْأَكْثَرِينَ قَدْ ثَبَّتْ
وَهُوَ الصَّوَابُ إِذْ إِلَّا هُنَا عَلَا مَا قَصَّ الْأَخْبَارَ سِوَى أَنْ نَعْمَلَا
كَذَلِكَ الرَّسُولُ لَمَّا أَخْبَرَا عَنْ رَجُلٍ بِسَقْيِ كَلْبٍ أُجْرَا
سُئِلَ هَلْ تُؤْجَرُ فِي الْبَهَائِمِ قَالَ نَعَمْ مُقَرَّرًا لِلْهَائِمِ
وَرَدُّ ذَا الْخِلَافِ لِلْفُظِّ لِمَنْ أَمَعْنَ فِي النَّظَرِ تَوْجِيهٌ حَسَنٌ

المبحث الرابع : في الاستحسان

اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ اسْتِحْسَانِ وَأَحْسَنُ الْكَلَامِ فِي التَّبَيَّانِ
تَقْسِيمُهُ قِسْمَيْنِ حَقٌّ بِاتِّفَاقٍ وَذَلِكَ الْعَمَلُ مِنْ دُونِ شِقَاقٍ
بِمَا هُوَ الْأَحْسَنُ مِنْ أدْلَةٍ أَوْ مَا هُوَ الْأَقْوَى مِنَ الْبَيِّنَةِ
وَبَاطِلٌ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحْسِنُهُ مُجْتَهِدٌ بِعَقْلِهِ وَيُعْلِنُهُ
دُونَ اسْتِنَادٍ لِذَلِيلِ شَرْعِي لِيَذَا يُعَدُّ مِنْ قَبِيلِ الْبِدْعِي
لِذَاكَ شَنَعَ الْإِمَامُ الشَّافِعِي قَالَ مَنْ اسْتَحْسَنَ شَرْعًا يَدْعِي
وَالشَّافِعِيُّ إِنَّمَا أَنْكَرَهُ بِحَدِّهِ الَّذِي رَسَمْنَا نُكْرَهُ
أَمَّا بِمَعْنَاهُ الصَّحِيحُ فَوْفَا عَمَلُهُ بِهِ وَلَمْ يَسْتَتَكِفَا
وَسَبَبَ الْقَوْلُ بِالْإِسْتِحْسَانِ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

وَهَذِهِ النِّسْبَةُ لَا تَصْرَحُ إِنَّ	أُرِيدَ مَعْنَاهُ الْقَبِيحُ فَاسْتَتَيْنُ
لَأَنَّهُ أَوْزَعُ مَنْ أَنْ يَقْصِدَا	رَدَّ النَّصُوصِ أَجَلُ رَأْيٍ فَسَدَا
لِذَا أَبُو يُوسُفَ لَمَّا رَحَلَا	إِلَى الْحِجَازِ وَالتَّقَى بِالْفُضْلَا
كَمَا لَكَ رَجَعَ عَنْ مَسَائِلِ	مُتَّبِعاً مَا صَحَّ مِنْ دَلَائِلِ
وَقَالَ لَوْ رَأَى الْإِمَامُ مِثْلِي	رَجَعَ عَنْ فَتَوَاهُ لَا يَسْتَعْلِي

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: فِي الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي التَّمْهِيدِ

وَفِيهِ أَمْرَانِ

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَوْجُهُ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْمَصْلَحَةِ وَالشَّرِيعَةِ

(١٢٥٠)

ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ الشَّرِيعَةَ انْبَنَتْ عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ وَاحْتَوَتْ وَأَنَّهَا لَمْ تُهْمَلِ الْمَصَالِحُ فَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ الشَّرْعَ لَا فَمَنْ رَأَى مَصْلَحَةً لَمْ تُشْرَعْ مِنْ جَهْلِهِ بِشَرْعِهَا أَوْ أَنْ يَرَى إِذْ بَعْضُ مَا يَرَاهُ بَعْضُ قُرْبِهِ

عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ وَاحْتَوَتْ بَلْ دَلَّتِ الْأُمَّةُ بِالنُّصَائِحِ يُعَارِضُ النِّفْعَ النَّبِيلَ فَاعْقِلَا فَإِنَّهُ لَمْ يَخُلْ هَذَا الْمُدَّعِي غَيْرَ الْمَصَالِحِ مَصَالِحاً تُرَى يَكُونُ أَعْلَى ضَرراً وَخَيْبَةً

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَقْسَامُ مُطْلَقِ الْمَصْلَحَةِ

(١٢٦٠)

ثُمَّةً مُطْلَقُ الْمَصَالِحِ انْقَسَمَ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَكُنْ مِنْ أَلَمِ مَا اعْتُيِرَتْ شَرْعاً وَمِنْهُ طُلِبَتْ وَثَانِهَا الْمَصْلَحَةُ الْمُفْغَاةُ وَذَلِكَ كَالْخَمْرِ فَهَذَا النَّوعُ فِي

عَلَى ثَلَاثَةٍ فَكُنْ مِنْ أَلَمِ مِثْلُ الصَّلَاةِ لِلْمَصَالِحِ حَوَتْ شَرْعاً وَهِيَ الَّتِي يَرَى الْغَوَاةُ نَظَرَ شَرْعاً مَفَاسِدَ^(١) يَفِي

(١) منصوب بترع الخافض، أي يفي بمفاسد.

وَسُمِّيَتْ مَصْلَحَةً حَيْثُ اعْتُبِرَ
ثَالِثُهَا الْمَسْكُوتُ عَنْهَا وَهِيَ مَا
لَا بَاعْتِبَارَهَا وَلَا إِبْطَالُهَا
أَيُّ عَنْ دَلِيلٍ عَمَّ فَهِيَ تَعْتَمِدُ
مَصْلَحَةُ مُرْسَلَةٍ قَدْ سُمِّيَتْ
نَظَرُ عَابِرٍ قَاصِرٍ فَلْتَعْتَبِرْ
لَمْ يَرِدِ الدَّلِيلُ فِيهَا مُعْلِمًا
لَكِنَّهُ أَتَى بَيَانُ حَالِهَا
مَقَاصِدَ الشَّرْعِ إِلَيْهِ تَسْتَدِدُّ
لِأَنَّهَا عَنْ قَيْدٍ خَاصٍ قَدْ خَلَّتْ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ

وَحَدُّهَا هِيَ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ
دَلِيلُهَا الْخَاصُّ وَبِاسْتِصْلَاحٍ
كَذَاكَ بِالْمُنَاسِبِ الْمُرْسَلِ قَدْ
بِالْعَتَبَارِ أَوْ سُقُوطِ الْمَقْصَدِ
قَدْ سُمِّيَتْ لَدَى ذَوِي الصَّلَاحِ
يَدْعُونَهَا فَاحْفَظْ تَكُونُ ذَا سَنَدٍ

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهَا

أَقْسَامُهَا هِيَ: الْأُمُورُ الْخَمْسَةُ
وَبِمَقَاصِدِ الشَّرْعِ وَهِيَ:
أَلِ التَّكَالُفُ حَمِيْعًا دَائِرَةٌ
دَلِيلُ ذَا اسْتِقْدَاءٍ نَصْرٍ مَا وَرَدَ
وَقَدْ مَضَى، النَّحْتُ لَهَا مُسْتَوْفٍ،
تُدْعَى، الضَّرُورَاتُ خُذْ مَا أَتَتْهَا
قَدْ اعْتَنَى، الشَّرْعُ بِهَا فَاتَّبِعْ
بِالْحِفْظِ وَالصَّوْنِ لَهَا مُسَابِرَةٌ
فِي سُنَنِ، وَفِي، الْكِتَابِ الْمُعْتَمَدِ
لَدَى الْمُنَاسَبَةِ فَارْجِعْ تُكْفَى،

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْاِحْتِجَاجِ بِهَا

جَلَبُ الْمَصَالِحِ وَدَفْعُ الْمَفْسَدَةِ
وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَصْلَحَاتِ الْمُرْسَلَةِ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مُحْمَدَةٌ
فَقَوْمٌ اِحْتَجَّجُوا رَأَوْهَا مَسْهُلَةً

لَجَلْبِهَا وَدَرَّتْهَا وَمَنْ رَأَى أَيْ كَوْنَهَا رَأَى الْهُوَ فَقَدْ نَأَى
وَالْحَقُّ أَنَّهَا إِذَا تَشْتَمَلُ عَلَى ضَوَابِطٍ يَحِقُّ الْعَمَلُ
أَوَّلُهَا أَنْ لَا تُصَادِمَ النُّصُوصُ كَذَاكَ إِجْمَاعُ تَقُومُ بِالْخُصُوصُ
وَالثَّانِ أَنْ تَعُودَ بِالصِّيَانَةِ وَالْحِفْظِ فِي مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ
ثَالِثُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي الَّتِي لَا تَتَغَيَّرُ كَمَثَلِ الدِّيَةِ
رَابِعُهَا أَنْ لَا تُنَافِيَ أَرْجَحَا وَلَا مُسَاوِيَا لَهَا فَلْتُجَرِّحَا
وَلَيْسَ يَلْزَمُ فَسَادُ أَرْجَحُ وَلَا مُسَاوِيَا فَحَقُّقُ تَرْجَحُ

(٢٨١)

المسألة الخامسة في بيان أدلة اعتبارها

مِنْ الْأَدْلَةِ عَلَى اعْتِبَارِهَا فَتَوَى الصَّحَابَةُ عَلَى اخْتِيَارِهَا
لَدَى وَقَائِعٍ وَأَنَّ الْعَمَلُ بِهَا يَكُونُ وَاجِبًا حَيْثُ انْجَلَى
مُتَمِّمَ الْوَاجِبِ كَالْحِفْظِ عَلَى الْخَمْسَةِ الَّتِي مَضَتْ لَا تَذْهَلُ^(١)

المسألة السادسة : في بيان سد الذرائع، وإبطال الحيل

مِمَّا مَضَى يُعْلَمُ أَصْلَانِ هُمَا سَدُّ الذَّرَائِعِ لِمَا قَدْ حُرِّمًا
كَالْنَهْيِ عَنْ سَبِّ إِلَهِ الْمُشْرِكِينَ كَيْ لَا يَسُبُّوا هُمْ إِلَهَ الْعَالَمِينَ
وَالْحِيلُ الَّتِي تُؤَدِّي لِلْحَرَامِ بَاطِلَةٌ تَفْتَحُ بَابًا لِلطُّغَامِ^(٢)
كَحِيلَةِ الْيَهُودِ فِي صَيْدِ السَّمَكِ وَهَكَذَا حِيلُ كُلِّ مَنْ هَلَكَ

(١) من باب فتح، وفي لغة من باب تعب.

(٢) (الطغام) كسحاب أوغاد الناس، و(الأوغاد) بالفتح جمع وُغْد بفتح، فسكون: الأحمق الضعيف.

قاله في «القاموس».

الفصل الرابع: في النسخ، والتعارض،
والترجيح، وترتيب الأدلة
وفيه أربعة مباحث
المبحث الأول: في النسخ
وفيه مسائل

المسألة الأولى: في بيان تعريفه

فِي اللُّغَةِ النَّقْلُ كَذَا الْإِزَالَةُ أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ خُذْ مَا أَثْبَتُوا
فَهُوَ الْبَيَانُ فِي اصْطِلَاحِ السَّلَفِ فَهُوَ أَعَمُّ عِنْدَهُمْ فَلْيَتَّعَرَفِ
يَعْمُ تَخْصِيصاً لِعَامٍ وَكَذَا تَقْيِيدُ مُطْلَقٍ وَتَبْيِينُ خُذْ
لِمُجْمَلٍ وَرَفَعَ حُكْمَ جُمْلَةٍ فَذَا مُرَادُ هَؤُلَاءِ الْجُلَّةِ
وَالْمُتَأَخِّرُونَ خَصُّوا رَفَعُوا حُكْمَ لِشَرْعٍ بِدَلِيلٍ يُرْعَى
مَعَ تَرَاحٍ ثُمَّ هَذَا يَشْمَلُ أَرْبَعَةً مِنَ الْقِيُودِ تُقْبَلُ
أَوَّلُهَا رَفَعَ لِأَصْلِ الْحُكْمِ وَلَيْسَ تَقْيِيداً لَدَى ذِي الْفَهْمِ
وَالثَّانِ شَرْعِيٌّ وَلَيْسَ رَفَعاً بَرَاءَةً أَصْلِيَّةً قَدْ تُرْعَى
ثَالِثُهَا كَوْنُ خِطَابٍ شَرْعِيٍّ لَا غَيْرُ مِثْلُ مَوْتِهِ ذِي الْقَطْعِ
رَابِعُهَا كَوْنُهُ ذَا تَرَاحٍ إِذْ غَيْرُهُ مُخَصَّصٌ يُوَاحِي^(١)
فَهَذِهِ الْقِيُودُ إِنْ تَوَفَّرَتْ حَقِيقَةُ النَّسْخِ لَدَيْهِمْ حَصَلَتْ

المسألة الثانية: في بيان حكم النسخ

اعْلَمْ بِأَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ نَاسِخَةٌ لِمَا مَضَى جَمِيعَةً
صَالِحَةٌ لِكُلِّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ تَعْمُ كُلَّ النَّاسِ أَمْنًا ذَا ضَمَانٍ

(١) أي يُصاحب العام في الذكر، ولا يترأخى عنه، كقوله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

لِذَاكَ صَارَتْ خَيْرَ شِرْعَةٍ السَّمَاءِ
ثُمَّ أَعْلَمَنْ أَيْضًا بِأَنَّ الْأُمَّةَ
عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ مَعَ وَقُوعِهِ
يَقُولُ سُبْحَانَهُ ﴿ مَا نَنْسَخْ ﴾ كَذَا
تَحْوِيلَ قَبْلَةٍ وَنَسْخَ عِدَّةٍ
وَأَهْلُهَا الْوَسْطُ تَعْلَوِ الْأُمَمَا
قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى وِفَاقِ الْحِكْمَةِ
يَمْحُوا إِلَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ شَرْعِهِ
قَدْ قَالَ ﴿ يَمْحُوا ﴾ خُذْ مِثْلًا يُحْتَذَى
وَصَبْرًا وَاحِدًا لَدَى عَشْرَةِ

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حِكْمَةِ النَّسْخِ

فَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يَحْكُمُ مَا
تَخْفِيفُهُ عَنْ خَلْقِهِ وَتَوْسِيعُهُ
تَكْثِيرُ أَجْرِ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ يَكُنْ
وَدَفْعُ حُجَّةِ الْيَهُودِ الْفَجَرَةِ
إِذْ أَنْكَرُوا النَّسْخَ مِنَ الْقُدْسِ إِلَى
تَمْيِيزِهِ الْقَوِيَّ فِي الْإِيمَانِ
وَالْامْتِحَانُ بِكَمَالِ الْإِنْقِيَادِ
وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ فِي النَّسْخِ تُرَى
كَمِثْلِ مَا جَرَى لِإِبْرَاهِيمَ فِي
يَشَاءُ فَفِي النَّسْخِ أَرَادَ حَكَمًا
كَنَسْخِهِ الْأَثْقَلَ قُلْ مَا أَوْسَعَهُ
نَسْخُ الْأَخْفِ أَيُّ بِأَثْقَلِ فَصُنْ
وَالْمُشْرِكِينَ الظَّالِمِينَ الْكَفَرَةَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَامِلِ الْعَلَا
مِمَّنْ هُوَ الضَّعِيفُ فِي الْإِيقَانِ
مُبَادِرًا لِأَمْرِ قَاهِرِ الْعِبَادِ
قَبْلَ تَمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ جَرَى
ذَبْحَ ابْنِهِ الْحَلِيمِ ذِي الْعَهْدِ الْوَفِيِّ^(١)

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَمِثْلِ إِبْرَاهِيمَ ذَبَحَ وَلَدَهُ فَهُوَ ابْتِلَاءٌ نَالَهُ مِنْ سَيِّدِهِ

فقوله: ذبح ولده بالجر بدل اشتغال من إبراهيم عليه السلام.

ثُمَّةَ ذَا النَّاسِخِ خَيْرٌ مُطْلَقًا أَخَفٌّ أَوْ أَثْقَلُ أَوْ قَدْ وَافَقَا

المسألة الرابعة: في بيان شروطه

أَوَّلُهَا النَّاسِخُ وَخَى السُّنَّةُ	أَوِ الْكِتَابِ غَيْرَ ذَا لَا تُثْبِتُ
لَا نُسَخَ بِالْإِجْمَاعِ إِذْ لَا يَنْعَقِدُ	مِنْ قَبْلِ مَوْتِ الْمُصْطَفَى فَلَا تُجَدُّ
فَإِنْ أَتَى النَّسَخُ بِهِ مَنصُوصًا	فِي قَوْلِهِمْ عَنَّا بِهِ النَّصُوصَا
مُسْتَبَدًّا لَهَا كَذَا الْقِيَّاسُ لَا	يَنْسَخُ حَيْثُ كَانَ رَأْيَا حُظْلًا ^(١)
كَذَاكَ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ	لَا نُسَخَ إِذْ لَا خُلْفَ لِلشَّرْعِيَّةِ
وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ كَوْنُ النَّاسِخِ	أَقْسَوَى وَمِثْلُهُ لِقِسُومِ رَاسِخِ
بَلْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا صَحِيحًا	قَوْلِ الْأُصُولِيِّينَ خُذْ مَرْجُوحًا
لَا تَنْسَخُ الْآحَادُ مَا تَوَاتَرَا	فَهُوَ كَلَامٌ دُونَ أَصْلٍ قَدْ جَرَى ^(٢)
ثَانِي الشُّرُوطِ كَوْنُ مَا قَدْ نُسِخَا	مُؤَخَّرًا وَعِلْمُ هَذَا رَسَخَا
بَطْرُقِ إِجْمَاعُهُمْ إِذَا أَتَى	عَلَى خِلَافٍ خَبَرَ قَدْ ثَبَّتَا
كَذَا بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى وَفِعْلِهِ	وَقَوْلِ رَأَوْ خَبَرَ فِي ثَقْلِهِ
قَدْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ ثُمَّ نُسِخَا	أَوْ بَعْدَ تَرْخِيصِ نَهَى فَفُسِخَا
أَوْ ضَبْطِ تَارِيخٍ وَكُلُّ ثَقُلٍ	فَلَا الْقِيَّاسُ نَاسِخٌ وَالْعَقْلُ

(١) أي لأنه رأي الناس، والرأي في مقابلة النص فاسد الاعتبار، فلا يصلح للنسخ.

(٢) وفي نسخة: (قَدْ يُرَى).

ثَالِثُهَا امْتِنَاعُ أَنْ يَجْتَمِعَا بِأَنْ تَتَأَفَّيَا وَجَمْعُ مُنْعَا
رَابِعُهَا كَوْنُ الَّذِي قَدْ نُسِخَا لَا خَبْرًا بَلْ حُكْمَ شَرْعِ رَسَخَا
لَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّسْخُ الْخَبَرَ كَمِثْلِ مَا مَضَى وَيَأْتِي مِنْ أَثَرِ
وَالْجَنَّةِ النَّارِ وَأَسْمَاءِ الْإِلَهِ صِفَاتِهِ فَالْكُلُّ لَا نُسْخَ عِلَاهُ^(١)
وَأَمَّا يَدْخُلُ نُسْخُ خَبَرًا تَضَمَّنَ الْإِنْشَاءَ فَأَمْعِنَ نَظَرًا
كَ﴿ يَتَرَبَّصَنَّ ﴾ أَتَى فِي الْبَقَرَةِ أَيُّ لِلْمُطَلَّقاتِ أَمْرٌ أَصْدَرَهُ
تَنْبِيْهُ

لَا نُسْخَ مَعَ إِمْكَانِ جَمْعٍ وَكَذَا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ مَنْ لِيَتَكَلِّفَ حَدَا
وَجَازَ وَالنَّبِيُّ فِي السَّمَاءِ أَوْ مِنْ قَبْلِ وَقْتِ فِعْلِهِ كَمَا رَأَوْا
وَالْقَوْلُ بِالْبَدَاءِ كُفْرٌ وَهُوَ أَنْ يُجَدِّدَ الْعِلْمُ لِمَنْ يُعْطِي الْمَنْنُ
وَعَايَةُ مَجْهُولَةٍ إِنْ بُيِّنَتْ فَلَيْسَ ذَا نُسْخَا لَدَى أُولِي الثَّبَتِ
إِخْبَارُ مَنْ رَوَى بِنُسْخِ خَبَرٍ دُونَ بَيَانِ نَاسِخِ نُسْخَا دُرِي
وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِنْ خَالَفَ نَصْرُ يُقْبَلُ وَذَا عِنْدِي بِتَرْجِيحِ يُخَصَّرُ
كَذَاكَ سَبَقُ آيَةٍ فِي الْمُصْنَحَفِ وَصِغَرُ الرَّأْيِ الصَّحَابِيِّ فَأَعْرِفِ

(١) وفي نسخة: «تلاه».

كَذَلِكَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَأَخَّرَ وَلَا وَفَاقُ الْأَصْلِ نَسْخًا أَثَرًا
لَا نَسْخَ بِالْعَقْلِ وَلَا يُنْسَخُ أَوْ يَنْسَخُ إِجْمَاعٌ وَقَيْسٌ قَدْ رَأَوْا
إِنْ يُنْسَخِ الْأَصْلُ فَفَرَعٌ تَبِعَهُ وَالنَّسْخُ بِالْفَحْوَى أَجَازَ الْأَرْبَعَةَ
ثُمَّةً مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ إِنْ ثَبَتَ جَازَ نَسْخُهُ لَدَى الْفَطْنِ
بُطْلَانُهُ يَنْسَخُ أَصْلُهُ وَفَى وَلَا يُرَى النَّسْخُ بِهِ فَلَتَعْرِفَا
وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ النَّسْخَ فَلَا يُلْزِمُهُ فِيمَا رَأَى النَّبْلَا
وَلَيْسَ نَسْخًا الزِّيَادَةُ عَلَى قَوْلِ الْمُحَقِّقِينَ خُذْهُ مُسْجَلًا
وَنَسْخُهُ جُزْءًا وَشَرْطًا قَصِيرًا عَلَيْهِمَا لَا الْأَصْلُ فِيمَا حُرِّرَا

المسألة الخامسة : في بيان أقسامه

أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ أَخَفُّ بِأَثْقَلٍ وَجَاءَ فِيهِ الْخُلْفُ
وَعَكْسُهُ وَبِالْمُسَاوِي حَصَلًا وَذَانِ لَا خِلَافَ فِيمَا نُقِلَا
وَأَيْضًا انْقِسَمَ فِي الْوَقْتِ إِلَى مَا كَانَ نَسْخُهُ الْمُزِيلُ حَصَلًا
بَعْدَ تَمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ وَذَا غَالِبُهُ كَقِبْلَةِ الْقُدُسِ خُذَا
وَمَا أَتَى قَبْلَ التَّمَكُّنِ كَمَا بِقِصَّةِ الْخَلِيلِ فِي الدَّبْحِ سَمَا
وَأَيْضًا انْقِسَمَ فِي بَدَلِهِ لِمَا لَغِيَ بِدَلٍ فِي فِعْلِهِ
وَمَا أَتَى لِبَدَلِ كَالْقِبْلَةِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ

وَأَتَمَّا الْخِلَافُ فِيمَا قَبْلَهُ
 أَثَبَّتَهُ الْجُمْهُورُ قَالُوا وَجِدَا
 فِعْلَ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ
 وَفِي الْحَقِيقَةِ الْخِلَافُ لَفْظِي
 فَمَنْ رَأَى الرَّدَّ لِمَا قَبْلُ بَدَلْ
 وَالْأَحْسَنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ النَّسْخَ لَا
 جَدِيداً أَوْ لَا مِثْلُ قَبْلَةٍ وَأَنَّ
 وَأَيْضاً انْقِسَمَ لِلثَّلَاثَةِ
 كَعَشْرَ رَضَعَاتٍ بِخَمْسٍ عُلِمَتْ
 نَسْخُ تِلَاوَةِ بِدُونِ الْحُكْمِ ثَانٍ
 ثَالِثُهَا فِي الْحُكْمِ لَا التِّلَاوَةِ
 وَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا ذَكَرَا
 ثُمَّةً بِالنَّظَرِ لِلدَّلِيلِ جَا
 نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ أَثَرَا
 أَحَادُهَا بِمِثْلِهَا وَاخْتِلَافَا
 أَحَدُهَا نَسْخُ الْقُرْآنِ السُّنَّةِ
 وَقَدْ نَفَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
 لِلأَوَّلَيْنِ وَنَفَاهُ الشَّافِعِيُّ

فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ حَظَّلَهُ
 نَسْخُ وَجُوبِ مَا يُقَدِّمُ لَدَى
 فَلَمْ يَرَدْ بِدَلُّهُ فَلَمْ تَعْلَمْ
 إِذْ فِي سَمَاءِ الْخُلْفِ فَاسْمَعْ لَفْظِي
 سَمَاءُ نَسْخَا وَسِوَاهُ مَا جَعَلَ
 بَدَلَهُ مِنْ بَدَلِ جَا مُسْجَلَا
 تُنَاجِي الرَّسُولَ تَحْقِيقُ حَسَنُ
 أَوَّلُهَا فِي الْحُكْمِ وَالتِّلَاوَةِ
 فَحُكْمُهَا زَالَ كَذَا مَا تَلَيْتُ
 كَأَيَّةِ الرَّجْمِ فَحَقَّقَ الْبَيَانُ
 وَفِي الْقُرْآنِ غَالِبٌ فَاسْتَشَيْتُ
 ثَلَاثَةً فَصَارَ ضِعْفًا مَا جَرَى
 قِسْمَيْنِ مَا بِالِاتِّفَاقِ تُهْجَا
 وَسُنَنَ أَيْضاً بِمَا تَوَاتَرَا
 أَى فِي مَسَائِلِ ثَلَاثٍ فَأَعْرِفَا
 أَهْلُ الْأُصُولِ قَدْ رَأَوْهُ سُنَّةُ
 وَالثَّنَّانِ نَسْخُهَا بِهِ فَيُحْمَدُ
 وَهُوَ الصَّحِيحُ فِيهِمَا فَتَابِعْ

ثَالِثُهَا النَّسْخُ لِمَا تَوَاتَرَ
إِذَا مَا تَوَاتَرَ يَكُونُ أَقْوَى
وَالْأَرْجَحُ الْجَوَازُ وَالْوُقُوعُ
وَجَازَ نَسْخُ الْفِعْلِ لِلْقَوْلِ كَمَا
بُضِدَ لَهُ الْأُصُولُ حَظَرًا
لَكِنَّ تَعْلِيلَهُمْ لَا يَقْوَى
مِثَالُهُ فِي النَّصِّ قُلْ مَسْمُوعٌ
يَجُوزُ عَكْسُهُ بِقَوْلِ مُغْتَمَى

المسألة السادسة : في بيان الزيادة على النص

ثُمَّ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ أَتَتْ
وَهِيَ الزِّيَادَةُ الَّتِي اسْتَقْلَلْتُ
مِثْلُ الصَّلَاةِ لِلزَّكَاةِ أَوْ صَلَاةِ
وَالثَّانِ مَا لَمْ يَسْتَقِلَّ مَا يُزَادُ
فَهَلْ يَكُونُ نَسْخًا أَوْ لَا وَبَرَى
فَأَوَّلُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى
فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُطْلَقَ النَّسْخُ عَلَيْهِ
كَوْنُ الزِّيَادَةِ لِحُكْمٍ رَفَعَتْ
وَكَوْنُهَا صَحِيحَةً وَإِنْ غَدَتْ
نُوعَيْنِ مَا بِالِاتِّفَاقِ قَدْ ثَبَتَ
مِنْ جِنْسٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ قَدْ أَتَتْ
زِيدَتْ عَلَى الصَّلَاةِ كُنْ مِمَّنْ تَلَاةِ
كَمِثْلِ تَغْرِيبِ عَلَى جُلْدٍ يُفَادُ
فِيهِ الْكَلَامُ فِي مَقَامَيْنِ جَرَى
نَصٌّ لَدَى التَّحْقِيقِ لَفْظٌ أَجْمَلًا
إِلَّا إِذَا شُرُوطُهُ بَدَتْ لَدَيْهِ
وَأَنْ يُرَى ذَا الْحُكْمِ شَرْعِيًّا ثَبَتَ
أَقَلَّ رُتْبَةً مِنَ الْبَرِي وَفَتَ

وَكُونُ حُكْمِهَا يُنَافِي مَا وَكَوْنُهَا تَأَخَّرَتْ لَمْ تَتَّصِلْ
(١٣٩) فِي خَبَرٍ إِذْ نَسَخَهُ لَنْ يَحْصُلَا وَأَنْ يَكُونَا وَقَعَا فِي الْحُكْمِ لَا
بَعْضُ فَتَسْخَهُ بِبُطْلَانٍ رَمَوْا فَمَا خَلَا مِنْ هَذِهِ الْقُيُودِ أَوْ
يَكُونُ مُطْلَقَ الْبَيَانِ فَاقْبَلَنْ إِلَّا عَلَى الْمَعْنَى لَدَى السَّلَفِ أَنْ
أَيُّ سُنَنِ الْهَادِي الْبَشِيرِ الْمُؤْتَمَنُ وَالثَّانِ أَنَّهَا تُعَدُّ فِي السُّنَنِ
ثَلَاثَةٌ تَحْتَاجُ لاسْتِفْصَالِ وَهِيَ لَا تَخْلُو مِنَ الْأَحْوَالِ
يَجِبُ بِهَا الْعَمَلُ بِالْإِيقَانِ أَوْلَاهَا الْبَيَانُ لِلْقُرْآنِ
لَا نَصَّ فِيهِ فِي الْقُرْآنِ عُلِمَا وَثَانِيهَا مُنْشِئَةٌ لِحُكْمِ مَا
إِذْ هِيَ تَشْرِيعُ النَّبِيِّ الْمُجْتَبَى وَهَذِهِ الْعَمَلُ أَيْضًا وَجَبَا
تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَا فَاَعْمَلْ تُفَدُ ثَالِثُهَا نَاسِخَةُ الْكِتَابِ قَدْ
زَادَتْ عَلَى الْكِتَابِ بِالْأَخْذِ قَمَنْ خُلَاصَةُ الْقَوْلِ هُنَا أَنَّ السُّنَنَ
(١٤٠) أَتَتْ بِالِاسْتِقْلَالِ فَاحْفَظْ مَا رَأَوْا كَانَتْ مُبَيَّنَّةً أَوْ تَتَسَخَّخُ أَوْ

(١) بالبناء للمفعول، أي ما اتصل به، وهو المزيد عليه.

المبحث الثاني: في التعارض

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى في بيان تعريفه

هُوَ تَقَابُلُ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى
وَقَدْ يُرَى كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا
كَذَا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَمَا
كَذَاكَ مَا صَحَّ مِنَ الْقِيَاسِ لَا
إِذْ الْأَدِلَّةُ لَهَا اتِّفَاقٌ
فَكُلُّ مَا لَدَى الْكِتَابِ فَالرَّسُولِ
وَأَجْمَعَتْ عَلَيْهِ أَيْضًا أُمَّتُهُ
كَذَلِكَ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ
إِذْ خَالِقُ الْعَقْلِ هُوَ الَّذِي شَرَعَ
إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمَا تَعَارَضَا
أَيُّ حَيْثُ يَظْهَرُ لَدَى الْمُجْتَهِدِ
فَإِنْ تَعَارَضَ بَدَأَ فِي الْخَبَرَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ قَيْسٌ يُعَارِضُ الْخَبَرَ

وَجْهَ الْمُمَانَعَةِ خُذْ مَا نُقِلَ
مِنْهُ كِتَابُ اللَّهِ جَا بَرِيًّا
إِجْمَاعُ أُمَّةِ الْهُدَى قَدْ اعْتَمَى
يُرَى التَّعَارُضُ لَهُ فَلْتَعْقِلَا
وَلَيْسَ فِيهَا خُلْفٌ أَوْ فِرَاقٌ
مُصَدِّقٌ لَهُ مُقَرَّرٌ بِالْقَبُولِ
أَثْبَتَهُ الْقَيْسُ الصَّحِيحُ حُجَّتُهُ
تَوَافَقُ الْعَقْلِ الصَّرِيحِ النَّيَّةُ
فَكُلُّ مَعْقُولٍ يَصِحُّ لَمْ يَدْعُ
مِنْهَا فَقَدْ عَادَ لِرَأْيِ مَنْ قَضَى
لَا فِي الْحَقِيقَةِ فَحَقِّقْ تُرْشِدُ
فَوَاحِدٌ بَطْلَانُهُ مِنْ دُونِ مَيِّنٍ
فَفَاسِدٌ أَوْ لَمْ يَصِحَّ ذَا الْأَثَرِ

المسألة الثانية: في بيان محله؛ وطرق دفعه

وَلَا يُعَارِضُ الدَّلِيلُ الْقَطْعِيَّ	مِثْلُهُ عَقْلِيًّا غَدَاً أَوْ سَمْعِيًّا
كَذَاكَ ذُو الْقَطْعِ مَعَ الظَّنِّ	إِذْ يُلْزَمُ الْعَمَلُ بِالْقَطْعِيِّ
وَإِنَّمَا يَجِيءُ التَّعَارُضُ لَدَى	دَلِيلِ الظَّنِّ فَخُذْ نَهْجَ الْهُدَى
فَلْتَجْمَعَنَّ بَيْنَهُمَا إِنْ أَمْكَنَّا	أَوْ لَا فَتَنَاسِخْ أَخِيرُ زَمَانَا
أَوْ لَا يُرَجَّحُ بَوَجهُ يُذَكَّرُ	بَعْدُ مِنَ الْمُرْجَّحَاتِ تُؤَثَّرُ
وَقِفْ إِذَا تَعَدَّرَ التَّرْجِيحُ	وَلْتَجْتَهِدْ فِيمَا هُوَ الصَّحِيحُ
دَفْعُ تَعَارُضِ الْأَدْلَةِ أَتَى	بِالْبَحْثِ عَنْ صِحَّتِهَا كَيْ تَثْبُتَا
وَبِالتَّتَبُّعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ مَعَ	نَظَرِهَا حَتَّى يُضِيءَ الْمُتَّبَعُ
وَجَمْعُكَ الطُّرُقَ وَالْأَلْفَاظَ إِذْ	بَعْضُ يَفْسِّرُ سِوَاهُ فَلْتَلْذُ
وَالْعِلْمُ بِاللُّغَةِ وَالِدَّلَالَةِ	إِذْ لِلْعَوِصَّاتِ بِهَا الْإِزَالَةُ

المبحث الثالث: في بيان الترجيح

وفيه مسائل

المسألة الأولى: في بيان تعريفه

ترجيحهم تقوية لأحد دليلي الحكم بشيء عايد

المسألة الثانية: في بيان محله

محله الظنني حيث لا يرى في غيره تعارض مقررًا

المسألة الثالثة: في بيان طرقه

فلتجمعن من قبل ترجيح بما من الأدلة تراه سالما

وإن يك الترجيح لا بحجة فذا تحكّم بغير مزية

وعمل برأجج نعيّنا معلوما أو بالظن كان اقترنا

وعمل العالم برأجج لا يكون بالظن بلى علم جلا

إذ واجب عمله برأجج من ظنه وهو بعلم واضح

ثمّة ذا الترجيح إمّا أن يرى بين دليلين ذوي ثقل جرى

أو عقل أو بينهما فالأول في سند أو متن أو ما يحصل

مدلول لفظ أو لأمر خارجي فهذه أربعة للمرتجي

فأول معتبر بحال روى فكثر الرواة قل فمن

عَلُوُّ الْأَسْنَادِ وَفِقُّهُ الرَّأْيِ لُغَتُهُ وَنَحْوُهُ يَا حَاوِي
 وَرَعُهُ وَضَبْطُهُ وَفِطْنَتُهُ وَلَوْ رَوَى مَعْنَى كَذَا يَقْطَعْتُهُ
 وَشُهْرَةُ الْعَدْلِ وَفَقْدُ بَدْعَةٍ وَكَوْنُهُ اخْتِبَرَ فِي التَّزْكِيَةِ
 كَثْرَةُ مَنْ زَكَاهُ مَنْ قَدْ عُرِفَا نَسَبُهُ وَقَلِيلَ مَشْهُورًا وَقَا
 وَمَنْ يُزَكَّى بِالصَّرِيحِ قَدْ مَآ عَلَى الَّذِي بِالْإِتِّزَامِ عُلِمَا
 وَحِفْظُ مَرْوِيٍّ وَذِكْرُ السَّبَبِ مَعُولُ الْحِفْظِ بِدُونِ الْكُتُبِ
 ظُهُورُ حَمْلِهِ سَمَاعُهُ بِأَلَا حَجَبِ أَكَابِرِ الصَّحَابِ الْفُضَلَا
 وَذِكْرًا أَوْ غَيْرِ أَحْكَامِ النَّسَا حُرًّا وَضَعْفًا ذَا وَمَا قَبْلُ اثْتِسَا
 وَمَنْ تَأَخَّرَ فِي الْإِسْلَامِ رَجَحُ وَقَلِيلَ عَكْسُهُ هُوَ الَّذِي وَضَحُ
 وَمَنْ تَحَمَّلَ مُكَلَّفًا وَمَنْ غَيْرَ مُدَلِّسٍ يَكُونُ أَكْرَمَنْ
 وَغَيْرُ ذِي اسْمَيْنِ مُبَاشِرٌ وَمَنْ صَاحِبٌ وَقَعَةٍ يَكُونُ قَدَمَنْ
 رَأَوْ بِلَفْظٍ ثُمَّ مَا لَمْ يُنْكَرِ أَصْلٌ وَمَا حَوَى (الصَّحِيحُ) فَاخْتَرِ
 وَالثَّانِ تَرْجِيحُ بِحَالِ الْمَثْنِ إِذْ قَوْلٌ فَفَعَلٌ ثُمَّ تَقْرِيرٌ أُخِذَ
 فَصِيحُهُ لَا زَائِدٌ عَلَى الْأَصَحِّ مُشْتَمِلٌ عَلَى زِيَادَةٍ رَجَحُ
 وَمَا بِلَهْجَةٍ قُرَيْشٍ مَدَنِي وَمُشْعَرٌ عَلُوُّ شَأْنِهِ السُّنِّي
 مَذْكُورٌ عَلَيْهِ مَعَ الْحُكْمِ كَ «مَنْ بَدَلُ دِينَهُ» وَمَا فِيهِ عِلْنُ

تَهْدِيدٌ أَوْ تَأْكِيدٌ أَوْ عَامٌّ عَلَى
وَالْعَامُّ شَرْطِيًّا عَلَى النِّكَرَةِ
جَمْعٌ مُعَرَّفٌ عَلَى «مَا» «مَنْ»
مَا لَمْ يُخَصَّ مِنْ عُمُومٍ قَدْ مَّا
أَقْلُ تَخْصِيصًا وَالْاِقْتِضَا عَلَى
هُمَا عَلَى الْمَفْهُومِ وَالْمُوَافَقَةِ
وَتَالِثٌ أَتَى بِمَدْلُولِ الْخَبَرِ
وَمُثَبَّتٌ لِلتَّنَافِي وَالنَّهْيِ عَلَى
وَأَيْضًا الْخَبَرَ قَدَّمَهُ عَلَى
وَقَدَّمَ الْحَظْرَ عَلَى الْإِبَاحَةِ
وَوَاجِبٌ وَالْكُورَةُ لِلتَّنَدُّبِ وَذَا
وَمَا نَفَى الْحَدَّ وَمَعْقُولُ الْمُرَادِ
رَابِعُهَا مَا بِالْأُمُورِ الْخَارِجَةِ
مُؤَافِقٌ آخِرٌ أَوْ مُرْسَلٌ أَوْ
أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ
أَوْ الصَّحَابِيُّ بِنَصِّ مُبَيَّنٍّ

ذِي سَبَبٍ إِلَّا إِذَا فِيهِ جَلَالٌ
مَنْفِيَّةٌ وَهِيَ عَلَى الْبَقِيَّةِ
عَلَى الَّذِي عُرِّفَ لِلْجِنْسِ يَدُلُّ
وَالْبَعْضُ عَكْسَهُ يَرَى مُقَدِّمًا
إِشَارَةً مَعَ الْإِيمَاءِ فَضْلًا
لِعَكْسِهِ وَقِيلَ عَكْسٌ سَبَقَهُ
فَنَاقِلُ الْأَصْلِ لِجُلِّ مُعْتَبَرِ
أَمْرٍ وَذَا عَلَى الْإِبَاحَةِ عَلَا
أَمْرٍ وَنَهْيٍ إِذْ ثَبُوتُهُ جَلَالٌ
أَوْ عَكْسَهُ أَوْ اسْتِثْنَاءٌ أَثْبَتَ
عَلَى الْمُبَاحِ فِي الْأَصَحِّ مَا خَذَا
كَذَلِكَ الْوَضْعِيُّ تَقْدِيمًا يُرَادُ
تَرْجِيحُهُ أَتَى فَكُنْ مُعَالِجَةً
قَوْلَ صَحَابِيٍّ كَذَلِكَ مَا رَأَوْا
وَمَنْعُ ذَا لَدَيَّ أَقْوَى النَّظَرِ
أَوْ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ قَوْلًا أَبْرَزَا

أَوْ لَمْ يُخَالِفْ لَهُمَا مُعَادُ فِي
 وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ
 ثُمَّ مُعَادًا فَعَلِيًّا إِذْ وَرَدَ
 عَلَى النَّصُوصِ قَدَّمُوا الْإِجْمَاعَا
 فَمَا غَدَا لِلصَّحْبِ قُدَّمَ عَلَى
 مُنْقَرِضِ الْعَصْرِ وَمَا لَمْ يُسْبِقِ
 وَصَحَّحُوا تَسَاوِي مَا تَوَاتَرَا
 بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ قَيْسًا رَجَّحُوا
 وَالْقَطْعُ بِالْعُلَّةِ أَوْ ظَنُّ غَلَبِ
 وَذَاتُ أَصْلَيْنِ كَذَا الدَّائِيَّةُ
 وَمَا احْتِيَاطًا اقْتَضَتْ وَعَامَّةُ
 وَمَا أُصُولًا وَافَقَتْ أَوْ أُخْرَى
 وَمَا بِإِجْمَاعٍ فَنَصٌ عُلَا
 إِيْمَاؤُهُمْ فَالَسَّبْرُ فَالْمُنَاسَبَةُ
 قِيَاسُ مَعْنَى وَسِوَى الْمُرَكَّبِ

حِلٌّ وَفِي الْفَرَضِ ابْنُ ثَابِتٍ يَفِي
 تَقْدِيمَ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ يَعِي
 تَرْتِيبُهُمْ كَذَا بِنَصٍّ يُعْتَمَدُ
 كَذَلِكَ إِجْمَاعًا مَضَى إِيْقَاعَا
 أَتْبَاعُهُمْ وَهَكَذَا مُسْلَسَلًا
 بِخُلْفِهِمْ رَأَوْهُ حَقًّا يَرْتَقِي
 مِنْ سُنَّةٍ أَوْ مِنْ كِتَابٍ قَدْ جَرَى
 وَمَا عَلَى السَّنَنِ جَاءَ أَرْجَحُ
 وَقُوَّةُ الْمَسْئَلِ أَيْضًا تُنْتَجَبُ
 قَلِيلَةُ الْأَوْصَافِ أَيْضًا أَثْبَتُ
 الْأَصْلُ أَوْ تَعْلِيلُ أَصْلٍ أَثْبَتُوا
 إِنَّ عِلَّتَانِ جَارَتَا فَأُخْرَى
 بِالْقَطْعِ أَوْ بِالظَّنِّ قِيلَ قَدْ عَلَا
 فَشَبَهُهُ فَالدَّوْرَانُ قَارِيَهُ
 عَلَيْهِ إِنْ يَكُنْ قَبُولُهُ اجْتِهَابِي

وَصَفَّ حَقِيقِيٌّ فَعُرْفِيٌّ عَلَى
مَا اطَّرَدَتْ وَانْعَكَسَتْ فَأَلْوَلَى
وَقِيلَ عَكْسُهَا أَوْ اسْتَوَتْ وَمَا
وَأَعْرِفُ الْحُدُودَ ذِي السَّمْعِ عَلَى
كَذَا الصَّرِيحِ وَالْأَعْمُ وَعَلَا
وَمَا طَرِيقٌ لَكِتْسَابِهِ رَجَحُ
بِذَا الْمُرَجَّحَاتُ لَا تَتَحَصَّرُ
شَرْعِيٌّ وَجُودِيٌّ بِسَيْطٍ اعْتَلَى
وَمَا تَعَدَّتْ قَدْ رَأَوْهَا أُولَى
كَثْرَ فَرْعًا لِلْخِلَافِ يُنْتَمَى
أَخْفَى وَذَاتِيٌّ عَلَى الضِّدِّ عَلَا
مُؤَافِقُ اللَّغَةِ وَالسَّمْعُ جَلَا
تَقْدِيمُهُ عَلَى خِلَافِهِ وَضَحُ
مَثَارُهَا الظَّنُّ الْمُفِيدُ الْبَاهِرُ

المبحث الرابع: في بيان ترتيب الأدلة

تَرْتِيبُهَا الْمُرَادُ مِنْهُ النَّظَرُ
وَبَعْدَهُ السُّنَّةُ مُطْلَقًا يَلِي
وَهَكَذَا ثَقُلَ عَنْ جَمَاعَةٍ
صِدِّيقُهُمْ وَنَجَلُ مَسْعُودٍ عَمَرُ
هَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَا تُقَدِّمُ
وَلَيْسَ تَأْخِيرُ بِهِذَا لِلْسُّنَنِ
إِذِ الْمُرَادُ نَظَرُ الْمُجْتَهِدِ
أَوِ الْمُرَادُ سُنَّةٌ تَنْفَرِدُ
فِيهَا فَأَعْلَاهَا الْكِتَابُ الْأَكْبَرُ
إِجْمَاعُهُمْ ثُمَّ الْقِيَاسُ يَنْجَلِي
مِنْ الصَّحَابَةِ هُدَاةِ الْأُمَّةِ
وَيَحْرَهُمُ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ زَيَّرُ
إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْكِتَابِ الْأَعْظَمِ
عَنِ الْكِتَابِ حُجَّةٌ فَلْتَفُطِنَنَّ
أَدْلَةُ الْأَحْكَامِ حَتَّى يَهْتَدِيَ
بِشَرْعِ أَحْكَامٍ بِهِ لَا تَرُدُ

البَابُ الثَّانِي: فِي الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ عِنْدَ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ
الفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ
الشَّرْعِيِّ
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ

المبحث الأول في بيان تعريفه ، وأقسامه

فِي اللُّغَةِ الْحُكْمُ بِمَنْعٍ فَسَّرَا	أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَهُوَ مَا يُرَى
إِثْبَاتَ أَمْرٍ أَوْ لَأَمْرٍ أَوْ نَفْيِ	ذَا مُطْلَقُ الْحُكْمِ ثَلَاثَةٌ يَفِي
عَقْلِيٍّ أَوْ عَادِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ	وَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْمَرْعِيُّ
فَهُوَ مَدْلُولُ خِطَابِ الشَّرْعِ قُلْ	بِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَ مَرْبُوطًا كَمَلْ
مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِهِ مُكَلَّفٌ	ثَلَاثَةٌ مِنَ الْقِيُودِ تُعْرَفُ
خَرَجَ بِالْأَوَّلِ حُكْمٌ غَيْرِهِ	وَخَمْسَةٌ أَخْرَجَ ثَانٍ فَادِرِهِ
مَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتٍ أَوْ صِفَةٍ	أَوْ فِعْلٍ رَبَّنَا فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٍ
أَوْ بِالْجَمْعِ آدَاتٍ أَوْ الْمُعْلَقُ	بِذَاتٍ مَنْ كَلَّفَهُ قَدْ حَقَّقُوا
فِعْلُ الْمُكَلَّفِ هُنَا الْقَوْلُ شَمِلَ	وَعَمَلًا وَالْاِعْتِقَادَ الْمُكْتَمِلَ
وَتَالِثُ الْقِيُودِ قَدْ أَخْرَجَ مَا	بِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَ لَا مِنْ حَيْثُ مَا
كَلَّفَ وَالْمَعْنَى هَهُنَا غَدَا	ثَلَاثَةٌ أَوَّلُهَا مَا وَرَدَا
فِيهِ اقْتِضَاءٌ شَامِلٌ لِأَرْبَعَةٍ	وَاجِبُ الْمَنْدُوبِ مَعَ مَا مَنَعَهُ
مَكْرُوهٌ الثَّانِي بِهِ التَّخْيِيرُ	هُوَ الْمُبَاحُ الْخَامِسُ الْأَخِيرُ
وَمَا مَضَى لَدَيْهِمْ يُسَمَّى	خِطَابَ تَكْلِيفٍ فَخُذْ مَا عَمَّا

ثَالِثُهَا مَا لَا اقْتِضَا فِيهِ وَلَا تَخْيِيرَ قُلْ خِطَابَ وَضَعَ قَدْ جَلَا

إِذَا الْخِطَابُ جَاءَ بِنَصْبٍ سَبَبٍ أَوْ مَانِعٍ أَوْ جَاءَ شَرْطًا يَجْتَبِي (٥٠)

أَوْ كَوْنِ فِعْلٍ رُخْصَةً أَوْ ضِدًّا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَتَابِعْ رُشْدًا

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ

هُوَ خِطَابُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا بِفِعْلٍ مَنِ كُفِّ خُذْ مُحَقَّقًا

بِالِاقْتِضَاءِ أَوْ بِتَخْيِيرٍ وَقَدْ جَاءَ مُقَسَّمًا لِخَمْسَةِ فَقَدْ

إِجَابُ التَّحْرِيمِ وَالْكَرَاهَةِ وَالنَّدْبُ وَالْخَامِسُ قُلْ إِبَاحَةٌ

وَوَجْهُ هَذَا الْحَصْرِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ خِطَابُ الشَّرْعِ نَعَمَ مَا خُذَا

طَلَبًا أَوْ تَخْيِيرًا أَيْ وَالطَّلَبُ لِفِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ لِحَزْمٍ يَنْصَحُ

أَوْ لَا فَمَا طَلَبَ جَزْمًا يَجِبُ وَغَيْرُ جَزْمٍ فِعْلُهُ قُلْ يُنْدَبُ

وَمَا بِجَزْمٍ تَرْكُهُ قَدْ طَلَبَا مُحَرَّمٌ أَوْ لَا لِكُرْهِ صَحْبًا

الْوَاجِبُ

فِي اللُّغَةِ الْوَاجِبُ قَالُوا السَّاقِطُ وَلَا زِمَ وَتَأَبَّسَتْ ذِي ضَابِطُ

فِي الشَّرْعِ مَا تَارِكُهُ أَيْ مُطْلَقًا قَصْدًا يُذَمُّ فِي شَرِيعَةِ التُّقَى (٥١)

وَالْفَرَضُ يُطْلَقُ عَلَى التَّقْدِيرِ عَطِيَّةٌ كَذَا عَلَى التَّأْثِيرِ

إِبَاحَةٌ إِنْزَامِ الْإِنْزَالِ ذَا فِي لُغَةٍ وَالْخُلْفَ فِي الشَّرْعِ خُذَا
 وَكَوْنُهُ مُرَادِفًا لِلْوَاجِبِ قَدْ صَحَّحُوا وَالْخُلْفَ لِلْفُظِّ انْسُبِ
 وَيُسْتَفَادَانِ بِالْأَمْرِ تَارَةً وَتَارَةً تُصَرِّحُ الْعِبَارَةُ
 بِلَفْظِ فَرَضٍ وَوُجُوبٍ وَعَلَى كَتَبٍ وَحَقٍّ وَوَعِيدٍ حَصَلَا
 بِتَرْكِهِ كَذَلِكَ إِحْبَاطُ الْعَمَلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَخُذْ نِلْتَ الْأَمَلِ
 يَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ لِلْمُعَيَّنِ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كُنْ مِمَّنْ
 وَوَاجِبٍ مُخَيَّرٍ مِثْلُ خِصَالِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَاحْفَظْ مَا يُقَالُ
 فَوَاحِدٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ يَجِبُ تَعْيِينُهُ بَدَأَ بِفِعْلِ الْمُتَنَصِّبِ
 وَإِنْ يُؤَدِّي كُلُّهَا مَرَّتَبَهُ فَالْوَاجِبُ الْأَوَّلُ عَالِي الْمَرَّتَبَةِ
 وَإِنْ مَعًا يُثَابُ بِالْأَعْلَى كَمَا يَأْتُمُّ بِالْأَدْنَى بِتَرْكِ مُجْرِمَا
 وَيُعْتَبَرُ بَارٍ وَقَتِهِ مُوسَّعٌ مَا كَانَ وَقَتُهُ سِوَاهُ يَسْعُ
 مِثْلُ الصَّلَاةِ وَمُضَيِّقٌ إِذَا لَمْ يَشْمَلِ الْوَقْتُ كَصَوْمٍ فَادْرِ ذَا
 وَلَا تُؤَخَّرُ وَاجِبًا مُوسَّعًا إِلَّا بَعَزَمَ فِعْلُهُ فَلْتَسْمَعَا
 وَيُعْتَبَرُ بَارٍ فَاعِلٍ يَنْقَسِمُ إِلَى كِفَائِيٍّ وَعَيْنِيٍّ يُعْلَمُ
 فَأَوَّلُ وَاجِبٍ كُلِّ شَخْصٍ فَلْيَحْرِصِ الْجَمِيعُ كُلَّ الْحَرْصِ

وَالثَّانِ مَا لَوْ قَامَ بَعْضُ أَجْزَى	أَوْ لَمْ يَقُمْ كُلُّ بَائِثٍ يُجْزَى
فَأَوَّلُ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ	وَالثَّانِ كَالْجِهَادِ قَتْلِ النَّفْسِ
وَمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ	كِفَايَةً سِوَاهُ حَثْمًا يَعْمَلُ
إِنْ يَفْعَلِ الْجَمِيعُ كَانَ فَرَضًا	لِكُلِّهِمْ إِذْ لَمْ يَخُصَّ بَعْضًا (٣٥)
وَفَرَضُ عَيْنٍ مِنْ سِوَاهُ أَفْضَلُ	وَعَكْسُهُ بَعْضٌ رَأَى يُفْضَلُ
وَبِالشَّرُوعِ يُلْزَمَانِ مُطْلَقًا	وَحُلْفُ بَعْضِهِمْ لِهَذَا مَا ارْتَقَى
وَالْوَاجِبَاتُ بَيْنَهَا تَفَاضُلُ	فَطَلَبُ الْأَكْمَلِ مِنْهَا أَفْضَلُ
ثُمَّ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا وَجَبَا	إِنْ لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً لَنْ تُوجَبَا
وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَكُونُ أَمْرًا	بِلَازِمٍ لَهُ فَخُذْهُ خَيْرًا
ثُمَّ الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ	مَقَاصِدٍ فَمَا بِهَا يُرَامُ
مُحَرَّمَاتٌ حُرِّمَتْ وَمَا وَجَبُ	وَاجِبَةٌ كَمَا لِنَدْبِ انْتِسَابِ
وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ	فِي طَائِفَةِ مَسَائِلِ جَسِيمَةٍ
بِذَا عَرَفْتَ أَنَّ مَا لَيْسَ يَتِمُّ	إِلَّا بِهِ الْوَاجِبُ حَثْمًا قَدْ لَزِمَ
أَمَّا الَّذِي الْوُجُوبُ لَا يَتِمُّ	إِلَّا بِهِ فَلَيْسَ فِيهِ حَثْمٌ (٣٥)
كَالاسْتِطَاعَةِ لِحَجٍّ وَكَذَا	مِلْكُ النَّصَابِ لِلزَّكَاةِ فَائِذَا

مَا لَا يَتِمُّ وَاجِبٌ نَوْعَانِ مَا
 كَالسَّغْيِ لِلْجُمُعَةِ وَالطَّهَارَةِ
 فَالْنَّصُّ وَالْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ
 وَالثَّانِ مَا كَانَ مُبَاحًا مِثْلُ أَنْ
 وَمِنْ هُنَا أَنَّ الْمُبَاحَ قَدْ يَجِبُ
 وَقَدْ يَكُونُ نَدْبًا أَوْ مَكْرُوهًا أَوْ
 وَالنَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ يَكُونُ نَهْيًا
 إِلَّا بِهِ كَمَا إِذَا تَخَلَّطَ
 وَالنَّهْيُ فَرَعُ الْأَمْرِ إِذْ هُوَ الطَّلَبُ
 لَا يُمْكِنُ امْتِثَالُ أَمْرِ مُطْلَقٍ
 وَذَلِكَ تَابِعُ الْأَدْلَةِ فَقَدْ
 مِمَّا مَضَى يَبِينُ أَنَّ مَا يَتِمُّ
 أَرْبَعَةً أَحَدُهَا الْوَاجِبُ دَا
 وَثَانِيهَا الْمُبَاحُ مِثْلُ خَصْلَةٍ
 كَمُطْلَقِ الْعِثْقِ وَرَابِعٌ بَدَأَ
 يَكُونُ مَأْمُورًا بِشَرْعٍ عُلِمَا
 أَيْ لِلصَّلَاةِ جَاءَ فِي الْعِبَارَةِ
 هُمَا دَلِيلَانِ فَخُذْ مَا أَثْبَتُوا
 تَفَرِّزُ مَا لَكَ تُزَكِّي فَاعْلَمَنَّ
 أَوْ يَلْزِمُ الْأَصْلَ الْجَوَازَ فَاسْتَجِبْ
 مُحَرَّمًا حَسَبَ التَّعَلُّقِ رَأَوْا
 عَمَّا اجْتِنَابُهُ يَكُونُ أَعْيَا
 زَوْجٌ بغيرِهَا فَدَعُ تَغْتَسِبُ
 وَهُوَ لِفِعْلٍ أَوْ لِتَرْكِ اصْطَحَبَ
 إِلَّا بِتَحْصِيلِ مُعَيَّنٍ فَفَقِ
 يُنْدَبُ أَوْ يُبَاحُ أَوْ كُرْهُا وَرَدَّ
 بِهِ امْتِثَالُ وَاجِبٍ قَدْ يَنْقَسِمُ
 مِثَالُهُ الْإِمْسَاكُ فِي الصَّوْمِ خُذَا
 كَفَّارَةٍ وَغَيْرُ نَهْيٍ يَنْتَلُو تِي
 بِأَنَّهُ الَّذِي بِنَهْيٍ أَبْعَدَا

مِثْلُ صَلَاةٍ صَلَّيْتُ فِي دَارٍ مَغْصُوبَةٍ فَفِيهِ خُلِفَ جَارِي
صَحَّحَهَا مَنْ فَكَّ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَ تَأْثِيمِهِ بِالْوَزْرِ
وَمَنْ رَأَى عَدَمَ فَكٍّ أَبْطَلَ وَذَا هُوَ الَّذِي أَرَاهُ أَعْدَلَ

الْحَرَامُ

ثُمَّ الْحَرَامُ ضِدٌّ وَاجِبٌ عُرِفَ فَاعِلُهُ ذُمَّ وَلَوْ قَوْلًا وَصِفَ (١٥٧)
أَوْ عَمَلِ الْقَلْبِ وَيُدْعَى مَغْصِيَّةً ذَنْبًا عَقُوبَةً وَتِلْكَ مُخْزِيَّةً
سَيِّئَةٌ فَاحْشَةٌ مَحْظُورًا وَحَرَجًا إِثْمًا كَذَا مَرْجُورًا
كَذَاكَ مَمْنُوعًا قَبِيحًا دُعِيًّا كَذَاكَ تَحْرِيجٌ لَهُ قَدْ وَعِيًّا
وَتُسْتَفَادُ حُرْمَةٌ مِمَّا أَتَى تَوْضِيحُهُ لَدَى النُّصُوصِ ثَبَتًا
كَالنَّهْيِ وَالتَّحْرِيمِ وَالْحَظَرِ وَذَمِّ فَاعِلِهِ وَيَوْعِيدُ مَنْ أَلَمَ
إِجَابِ تَكْفِيرِ بِفَعْلٍ وَكَذَا لَا يَنْبَغِي هَذَا وَمَا لَكُمْ بِذَا
وَلَا يَحِلُّ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَا يَصْلُحُ وَصَفٌ بِالْفَسَادِ ثَقِلًا
مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَكْلَمُ وَيَرْضَى رَبُّهُ
وَلَا يُزَكِّيهِ كَذَا لَا يَنْظُرُ وَنَحْوُ ذَا مِمَّا النُّصُوصُ تَشْرُ
وَجَائِزٌ نَهَى لِوَاحِدٍ بِلَا عَيْنٍ كَأَخْتَيْنِ بِوَطْءٍ حُظْلًا (١٥٨)

وَجَازَ فِعْلٌ وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ لَهُ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ وَارِدٌ
 وَوَاحِدٌ بِالنُّوعِ مِنْهُ وَاجِبٌ وَمِنْهُ مَا بِحُرْمَةٍ يُجْتَنَّبُ
 مِثْلُ السُّجُودِ لِلإِلَهِ الْحَقِّ وَغَيْرِهِ الْأَصْنَافِ ذَاتِ السُّحْقِ
 أَمَّا الَّذِي بِالشَّخْصِ قُلٌ يَمْتَنِعُ مِنْ جَهَةِ إِيْجَابِهِ وَيُمْنَعُ
 وَجَازٌ مِنْ وَجْهَيْنِ كَالصَّلَاةِ فِي مَقْصُوبَةٍ وَلَمْ تَجْزُ وَلَمْ تَفِ
 أَيْ لَا بِهَا أَوْ عِنْدَهَا الطَّلَبُ قَدْ سَقَطَ فِي الْقَوْلِ الصَّحِيحِ
 وَتَوْبَةُ الْخَارِجِ مِمَّا غَضَبَا صَحِيحَةٌ فِيهِ وَإِثْمًا جَانِبًا
 عِنْدَ الْخُرُوجِ وَالَّذِي قَدْ نَزَلَ عَلَى جَرِيحٍ إِنْ بَقِيَ قَدْ قَتَلَ
 وَمِثْلُهُ إِنْ يَنْتَقِلُ ضَمِنَ ثُمَّ تَوْبَتُهُ تَصِحُّ إِنْ كَانَ نَدِمَ
 وَيَحْرُمُ اتِّقَالُهُ عَلَى الْأَصَحِّ أَمَّا إِذَا أَدْنَى فَلَا خُلْفَ وَضَحَّ

(٥٠)

تَنْبِيْهٌ

تَحْرِيمُ شَيْءٍ مُطْلَقًا قُلٌ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ كُلِّ جُزْئِهِ فَلْتَرْتَضِ
 كَمِيَّةً وَكَالْخَنَازِيرِ فَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ فَاجْتَنِبْهُ مُسْجَلًا
 سَدُّ الدَّرَائِعِ مِنَ الْقَوَاعِدِ ذَاتِ الْأَهْمِّيَّةِ عِنْدَ الْقَاصِدِ
 كَحُرْمَةِ الْحَيْلِ إِذْ يَنْدَرِجَانِ تَحْتَ الْقَوَاعِدِ الْمَفْرُوعَةِ الْبَيَانِ

الْمَنْدُوبُ

فِي اللُّغَةِ الْمَنْدُوبُ مَدْعُو مُهِمٌ فِي الشَّرْعِ مَا أَثِيبَ مَنْ بِهِ مُلِمٌ
فِعْلاً وَقَوْلًا عَمَلُ الْقَلْبِ وَلَا يُعَاقَبُ التَّارِكُ مُطْلَقًا جَلًّا
يُدْعَى بِسُنَّةٍ وَطَاعَةٍ كَذَا نَفْلٌ تَطَوُّعٌ وَقَرْيَةٌ خُذًا
إِحْسَانًا أَوْ مُرَغَّبًا وَمُسْتَحَبٌّ فَسُنَّةٌ أَعْلَى يَلِيهَا فِي الرُّتَبِ
فَضِيلَةٌ نَافِلَةٌ تَلِي وَقَدْ رُجِّحَ كَوْنُهُ بِتَكْلِيْفٍ وَرَدٌ
وَهُوَ مَا أُمُورٌ بَغَيْرِ جَزْمٍ جَائِزٌ تَرَكُّ لِقَلِيلِ الْحَزْمِ
وَاجِبُ الْإِعْتِقَادِ يُؤْتَى فَوْرًا بِلَا لُزُومٍ شَارِعٍ بَلْ أُخْرَى
وَاسْتِثْنَايَ النَّسْكَ حَيْثُ وَجَبَا إِذِ الْمُضْيِ فِي الْفَسَادِ أُوجِبَا
وَعِنْدِي اسْتِثْنَاءُ ذَا لَا يُحْمَدُ إِذِ الدَّلِيلُ عَنْ قَبُولٍ يَبْعُدُ

الْمَكْرُوهُ

تُمَّتْ مَا يُمْدَحُ فَاعِلٌ وَلَا يُذَمُّ تَارِكٌ بِمَكْرُوهٍ جَلًّا
وَهُوَ تَكْلِيْفٌ وَمَنْهَى وَلَا يَنَالُهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ فَاعْقِلَا
وَالْمُتَأَخِّرُونَ لِلتَّنْزِيهِ قَدْ اسْتَغْمَلُوهُ غَالِبًا فَلَا تَعْدُ
أَمَّا لَدَى السَّلَفِ فَالْمُحَرَّمُ قُلٌّ غَالِبٌ وَفِيهِ أَخْطَا أَمَمٌ
مِمَّنْ تَأَخَّرُوا عَلَى الْأَيْمَةِ فَمَا أَحَقَّ النُّقْلَ بِاللَّائِمَةِ

إِذْ عَدَلُوا عَنْ لَفْظٍ تَحْرِيمٍ إِلَى
فَهَؤُلَاءِ خَفَّفُوا فَحَمَلَهُ
لِتَرْكِ الْاَوَّلَى كُلُّ ذَا لِلْجَهْلِ
وَهَكَذَا «لَا يَنْبَغِي» قَدْ فَهَمَا

(١٢٠)
كَرَاهَةً تَوَرُّعاً مِنْهُمْ جَلَا
بَعْضٌ عَلَى التَّنْزِيهِ بَعْضٌ جَعَلَهُ
بِقَصْدِهِمْ وَسُوءِ فَهَمِ النُّقْلِ
بَغَيْرِ مَا فِي النَّصِّ يُعْنَى مُحْكَمًا

المُبَاحُ

فِي اللَّغَةِ الْمُبَاحُ مُعْلَنٌ وَمَا
مَا فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ قَدْ أُرْنَا
فِي كَوْنِهِ مُكَلِّفًا بِهِ اخْتِلَافٌ
أَلْفَظُهُ الْإِحْلَالُ وَالْإِبَاحَةُ
رَفَعُ الْجُنَاحِ وَكَذَا التَّخْيِيرُ
وَهِيَ قِسْمَانِ إِبَاحَةُ غَدَتْ
عَقْلِيَّةٌ وَهِيَ بِالِاسْتِصْحَابِ أَوْ
رَفَعُ إِبَاحَةٍ لِدَاثِ الشَّرْعِ قُلْ
وَمُوجِبَ اسْتِصْحَابِ الْعَقْدِ رَفَعُ
ثُمَّ الْمُبَاحُ غَيْرُ مَأْمُورٍ سِوَى

أُذِنَ فِيهِ وَأَصْطِلَاحًا عُلِمَا
لَا دَمَّ لَا مَدَحَ لِدَاثِهِ دَنَا
وَكَوْنُهُ مِنْهُ أَرَاهُ يَأْتِلِفُ
وَالِإِذْنُ وَالْعَقْوُ فَكُلُّ مُثَبَّتٌ
وَنَحْوُهَا مِمَّا بِهِ التَّغْيِيرُ
شَرْعِيَّةٌ وَهِيَ الَّتِي تَقَدَّمَتْ
بِرَاءَةِ أَصْلِيَّةٍ لَهَا دَعَا
سُمِّيَ نَسْخًا ذَاتَ عَقْلٍ لَا تَقُلْ
وَالشَّرْطُ لَا شَرْعِيَّةٌ قَدْ امْتَنَعَ
مَا بِهِ تَحْصِيلُ لِيُوجِبِ حَوَى

(١٢٠)

إِنْ نُسِخَ الْوُجُوبُ فِيهِ اشْتَرَكَا إِبَاحَةُ وَالنَّدْبُ وَالْخُلْفُ صَكَ^(١)
وَأِنْ عَنِ التَّحْرِيمِ نَهَى صُرْفَا حَقِيقَةُ بَقَى كُرَّةٌ عَاكِفَا

تَنْبِيْهٌ

وَحُكْمُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُنْتَفَعُ بِهَا كَذَا الْعُقُودِ إِذَا لَا يُشْرَعُ
فَرَضْنَا أَوْ الشَّرْعُ لَهَا أَبَانَا لَكِنَّهُ بِالْجَهْلِ مَا اسْتَبَانَا
إِبَاحَةٌ إِذْ خُلِقَتْ لِلنَّفْعِ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حَبْرُ الشَّرْعِ
الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ التَّوْقِيفُ فَلَا زِيَادَةَ وَلَا تَطْفِيفُ
وَلَا يَصِحُّ لِلَّذِي بَعْدُ أَتَى إعْطَاؤُهُ حُكْمًا قُبِيلُ ثَبَاتَا
إِذَا حُكْمُهُ مُبَيَّنٌ فِي الشَّرْعِ فَلَا ثَمَارَ جَاهِلًا بِالْوَضْعِ
وَكُلُّ ذَا فَرَضٍ وَتَخْمِينٍ فَلَمْ يَزَلْ إِحَاطَةُ الشَّرِيعَةِ الْأَمَمِ
﴿ فِي كُلِّ أُمَّةٍ ﴾ ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿ حُجَّتِي

تَنْبِيْهٌ آخَرُ: فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِلْهَامِ، وَحُكْمِهِ

إِلْهَامُنَا وَهُوَ الَّذِي يُحَرِّكُ الْقَلْبَ بِالْعِلْمِ لِكَيْمَا يُدْرِكُ
بِهِ الطَّمَأْنِينَةَ تَحْصُلُ وَقَدْ دَعَى إِلَى الْعَمَلِ غَيْرُ مُسْتَتِدِّ
عَلَى الصَّوَابِ بَعْضُهُمْ يَسْتَتِدُّ إِلَيْهِ وَهُوَ زَائِفٌ مُفَنَّدُ

(١) أي لزم، قال في «القاموس»: صكاه: لزمه. انتهى، أي فيه خلاف بين العلماء.

ضَلَّ بِهِ مُعْظَمُ مَنْ تَعَبَّدَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَىٰ فَبَاءَ بِالرَّدَىٰ
حَادُوا بِهِ عَنْ مَنَهِجِ الْكِتَابِ وَسُنَنِ النَّبِيِّ ذِي الْخَطَابِ

المبحث الثالث: في الحكم الوضعي

وفيه مسائل

المسألة الأولى: في بيان تعريفه

فِي الاصْطِلَاحِ خَبَرٌ قَدْ اسْتَفِيدَ مِنْ نَصْبِ شَرْعِنَا مُعَرِّفًا يُفِيدُ

لِحُكْمِهِ وَلَيْسَ تَكْلِيفٌ وَلَا كَسْبٌ وَلَا عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ جَلَا

شَرْطًا سِوَى السَّبَبِ لِلْعِقَابِ أَوْ لِنَقْلِ مِلْكٍ دُونَ ذَيْنَ قَدْ تَقَوَّا

المسألة الثانية: في بيان الفرق بين الحكم التكليفي والوضعي

يَتَضَحُّ الْفَرْقُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فَمِنْهُمَا الْأَوَّلُ دُونَ مَـيْنِ

عِلْمُ الْمُكَلَّفِ وَقُدْرَةُ عَلَى فِعْلٍ لَدَى الْأَوَّلِ شَرْطٌ يُعْتَلَى

كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ أَمَّا الْوَضْعِيُّ فَلَيْسَ شَرْطًا كَصَيِّ أَرْع^(١)

يَضْمَنُ غُرْمَ^(٢) الْمُتَلَفَاتِ إِنْ بَدَا وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ غَدَا

هَذَا الضَّمَانُ حُكْمٌ وَضَعُ بَدَلُ إِتْلَافِهِ ذَا سَبَبٍ مُقَابِلُ

(١) بفتح الهمزة، أي استمع، يقال: أرعى كاصغى وزنا ومعنى.

(٢) الغُرم بالضمة: ما يلزم أدائه، كالغرامة، والمُعرم كمكرم. أفاده في «القاموس».

ثَانِيهِمَا الْأَوَّلُ أَمْرٌ وَطَلَبٌ كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَاسْتَمَعَ بِالرَّغْبِ
خِلَافَ حُكْمِ الْوَضْعِ لَيْسَ بِطَلَبٍ بَلْ هُوَ إِخْبَارٌ مِنَ الشَّرْعِ انْتُخِبَ

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ

أَقْسَامُهُ قُلُّ عِلَّةٍ كَذَا السَّبَبُ وَمَانِعٌ شَرْطٌ وَبَعْضٌ قَدْ ذَهَبَ
فَزَادَ صِحَّةً كَذَاكَ ضِدُّهَا قَضَاءُ الْأَدَاءِ أَيْضًا عَدُّهَا
إِعَادَةٌ وَرُخْصَةٌ عَزِيمَةٌ فَعِنْدَهُ لِلْوَضْعِ مُسْتَقِيمَةٌ

(١٦٥٠)

الْعِلَّةُ

أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ مَا أَوْجَبَا حُكْمًا لِشَرْعٍ وَهُوَ قَدْ تَرَكَبَا
مِنْ مُقْتَضِيهِ شَرْطُهُ كَذَا الْمَحَلُّ وَأَهْلِهِ وَالثَّانِ مُقْتَضٍ حَصَلُ
لِلْحُكْمِ لَوْ لِمَانِعٍ تَخَلَّفَا أَوْ قَاتَ شَرْطُ الْحُكْمِ إِذْ عَنْهُ
وَالثَّالِثُ الْحُكْمَةُ مَا يُنَاسِبُ يَنْشَأُ عَنْهُ حُكْمُهُ الْمُصَاحِبُ

السَّبَبُ

فِي اللَّغَةِ السَّبَبُ مَا تُوصَّلَا بِهِ لِغَيْرِهِ وَشَرْعًا قَدْ جَلَا
مَا يَلْزَمُ الْوُجُودُ مِنْ وَجُودِهِ لِذَاتِهِ وَالْعَكْسُ فِي وَرُودِهِ
فَعِنْدَهُ يُوجَدُ حُكْمٌ لَا بِهِ يُطْلَقُ لِلْأَشْيَاءِ فَلْتَنْتَبِهْ

أَحَدُهَا مُقَابِلُ الْمُبَاشَرَةِ وَعِلَّةُ الْعِلَّةِ ثَانِيًا تَرَةً
ثَالِثُهَا بِدُونِ شَرْطٍ عِلَّةٌ شَرْعِيَّةٌ رَابِعُهَا كَامِلَةٌ
وَهُوَ قِسْمَانِ لَوْ قُتِلَ نُسَبًا مِثْلُ زَوَالِ الظُّهْرِ أَيْ لِيَجِبَا
وَمَعْنَوِيٌّ وَهُوَ مَا يَسْتَلْزِمُ لِحُكْمَةٍ بَاعِثَةٌ تُحَثِّمُ
كَمِثْلِ إِسْكَارٍ لِتَحْرِيمِ كَذَا وَجُودُ مَلِكٍ لِاتِّفَاعِ أَخِذَا

الشَّرْطُ

الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ قُلٌّ عَلَامَةٌ وَفِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ خُذْ مَا أَثْبَتُوا
مَا يَلْزِمُ الْعَدَمُ إِذْ يَنْعَدِمُ لَا مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ يَلْزِمُ
أَوْ عَكْسُهُ لِذَاتِهِ فَإِنْ أَخْلَ عَدَمُهُ بِحُكْمَةِ السَّبَبِ نَلْ
شَرْطًا بَدَأَ لِسَبَبٍ أَوْ لَزَمَا مَا يَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِ أُبْرَمَا
فَشَرْطُ حُكْمٍ قِسْمُوهُ أَرْبَعَةً أَحَدُهَا الْعَقْلِيُّ عَقْلٌ وَضَعَةٌ
مِثْلُ حَيَاتِنَا لِعِلْمِ شَرْطًا وَالثَّانِ شَرْعِيٌّ هُوَ الَّذِي سَطَا
بِالْقَصْدِ هَاهُنَا وَقِسْمَيْنِ بَدَأَ شَرْطٌ وَجُوبٌ كَالزَّوَالِ إِذْ غَدَا
شَرْطَ صَلَاةِ الظُّهْرِ شَرْطُ صِحَّةٍ مِثْلُ الْوُضُوءِ لِأَدَا الْفَرِيضَةِ

(١٦٦)

(١٦٧)

وَاللَّفَوِيُّ ثَالِثٌ كَالسَّبَبِ كَأَنْتَ طَالِقٌ إِذَا لَمْ تَرْغَبِ^(١)
وَالرَّابِعُ الْعَادِيُّ كَالْغِذَاءِ أَيْ لِلَّذِي يَعِيشُ بِاِغْتِذَاءِ

الْمَانِعُ

وَمَانِعٌ مَا مِنْ وُجُودِهِ الْعَدَمُ وَلَيْسَ فِي عَدَمِهِ شَيْءٌ أَلَمْ
وَهُوَ إِمَّا مَانِعٌ لِلْحُكْمِ مِثْلُ أُبُوَّةٍ لِقَصِّ الظُّلْمِ
أَوْ مَانِعٌ لِسَبَبِ كَالدَّيْنِ مَعَ مِلْكٍ نَصَابٍ لِلزَّكَاةِ قَدْ دَفَعُ
وَتَصْنِبُهَا مُفِيدَةٌ لِمَا اقْتَضَتْ حُكْمٌ إِلَى الشَّرْعِ انْتِسَابُهُ ثَبَتَ

الصِّحَّةُ وَالْفَسَادُ

وَمِنْ خَطَابِ الْوَضْعِ صِحَّةٌ فَسَادُ عَلَى الَّذِي رَجَّحَهُ ذُووُ اعْتِمَادِ
بِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ الْمُرَادُ اسْتِقَاطُهَا الْقَضَاءُ لَا تَعَادُ
أَوْ الْمُوَافَقَةُ لِلْأَمْرِ وَفِي تَعَاقُدِ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ الْوَفَى
فَإِذَا يَصِحُّ الْعَقْدُ قَدْ تَرْتَّبَا أَكْرَهُ كَالْمَلِكِ بَيْعًا صَحِيًّا
وَإِذَا عِبَادَةٌ تُصِرُّ أَجْزَأَتْ أَيْ أَسْقَطَتْ تَعَبُّدًا حَيْثُ كَفَتْ
كَوْنِ الْقَبُولِ لِأَزَمِ الصِّحَّةِ فِي ثُبُوتِ أَوْ نَفْيِ مُرَجَّحًا يَفَى
قَابِلَهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ وَفَرَقَ ذَيْنِ قَدْ رَأَى النُّعْمَانُ

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر: كَإِنْ تَرَكْتَ الْعِلْمَ إِنَّكَ غَيِي

تنبيه

وَصِرْجَةٌ مَعَ إِثَابَةٍ تَجِي
وَتَارَةٌ يُثَابُ دُونَ صِرْجَةٍ
ثُمَّ الْكَمَالُ وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌ
فَأَوَّلُ وَإِنْ أَتَى بِمَا اسْتُحِبُّ
وَالنَّقْصُ نَوْعَانِ فَنَقْصُ وَاجِبٍ
وَالْفُقْهَاءُ حَمَلُوا مَعْنَى الْكَمَالِ
وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَدَى الشَّرْعِ حُمِلَ
كَنْصٌ لَا صَلَاةَ أَوْ مَنْ غَشَّنَا
النَّفْيُ لِلْكَمَالِ إِنْ أَرَادَ مَا
وَإِنْ أَرَادَ مَا اسْتُحِبُّ وَهَمَا
فَلَيْسَ مِنَّا لَيْسَ مِنْ خِيَارِنَا
أَوْ صَارَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْإِسْلَامِ
وَالْحَقُّ أَنَّ ذَا الضَّمِيرِ يَنْصَرِفُ
لَهُمْ مُوَالَاةٌ وَحُبٌّ مُطْلَقٌ

فِي عَمَلٍ كَمُلَ وَفَقَ الْمَنْهَجُ^(١)
وَتَارَةٌ لِعَكْسِ هَذَا أَثْبَتَ
إِنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الَّذِي لَهُ وَجِبٌ^(٢)
فَالثَّانِ قُلْ وَهُوَ كَمَالٌ مَنْ قَرِبَ
وَنَقْصٌ مَا اسْتُحِبُّ أَيْضًا أَصْحَبِ
عَلَى الَّذِي اسْتُحِبُّ غَالِبًا يُقَالُ
عَلَى الَّذِي وَجِبَ حَقُّ مَا نُقِلَ
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مَنْ قَالَ لَنَا
وَجِبَ قَدْ صَدَقَ إِذْ قَدْ فَهَمَا
إِذْ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّرْعِ هَذَا فَاعْلَمَا
قَوْلُ لِمَنْ أَرْجَأَ لَا تُجْزِ هُنَا
قَوْلُ الْخَوَارِجِ أُولِي الْمَلَامِ
لِلْكَامِلِينَ فِي الثَّوَابِ فَاغْتَرَفَ
بِغَشُّهُ لَهُمْ غَدَا يُفَارِقُ

(١) أي وفق الطريق الشرعي.

(٢) أي وجب عليه، فاللام بمعنى على.

لَكِنَّهُ بَغْيُهُمْ لَا يُلْحَقُ وَإِنْ كَبِيرَةٌ أَتَتْهُ تُسْحَقُ^(١)
وَتَقْصُ وَاجِبُ الْعِبَادَاتِ أَتَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ مُبْطِلٌ قَدْ ثَبَتَا
كَتَقْصِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَتَلَا مَا لَيْسَ يُبْطِلُ كَوَاجِبِ جَلَا
فِي الْحَجِّ أَوْ فِيهَا بِسَهْوٍ يُجْبَرُ بِالدَّمِّ وَالسَّجُودِ حِينَ يُذْكَرُ

الآداء والإعادة والقضاء

فِعْلُ الْعِبَادَةِ لَوْ قَتَّهَا الْآدَاءُ وَفِعْلُهَا أُخْرَى إِعَادَةُ بَدَا
وَفِعْلُهَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ هُوَ الْقَضَاءُ رَافِعاً لِلْمَقْتِ
ثُمَّ الْآدَاءُ وَالْقَضَاءُ يَجْتَمِعَانِ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فَافْعَلْ
وَتَّارَةً يَنْفَرْدُ الْآدَاءُ كَجُمُعَةٍ لَيْسَ لَهَا قَضَاءُ
وَتَّارَةً يَنْفَرْدُ الْقَضَاءُ كَحَائِضٍ لَيْسَ لَهَا آدَاءُ
وَتَّارَةً قَدْ يُنْفَيَانِ مِثْلُ مَا يُرَى لِنَفْلٍ مُطْلَقٍ قَدْ انْتَمَى

العزيمة، والرخصة

فِي اللُّغَةِ الْعَزِيمَةُ الْقَصْدُ غَدَاً مُؤَكِّدَاً وَفِي الشَّرِيعَةِ بَدَاً
حُكْماً يَفِي بِهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ بِلَا مُعَارَضٍ لَهُ ذِي مَنَعٍ
فَتَشْمَلُ الْأَحْكَامَ أَمَّا الرُّخْصَةُ فَإِنَّهَا فِي اللُّغَةِ السُّهُولَةُ

(١) أي تبعده.

فِي الشَّرْعِ حُكْمٌ ثَابِتٌ عَلَى دَلِيلِنَا الشَّرْعِيِّ مِنْ أَجْلِ الثَّنَافِ
 أَيْ لِمُعَارِضِ تَرْجَحِ فَمَا غَيْرَ مُخَالِفٍ دَلِيلًا عُلِمَا
 فَلَيْسَ رُخْصَةً كَذَا مَا خُفِّفَا عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ نِعْسَمَ شَرْفَا
 وَقَدْ تَجَيَّ الرُّخْصَةُ لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلتُّدْبِ أَوْ إِبَاحَةِ كَمَا رَأَوْا
 كَأَكْلِ مَيْتَةٍ وَقَصْرِ مَنْ سَفَرُ وَجَمْعِهِ ثُمَّ بِهِذَا قَدْ ظَهَرَ
 أَنَّهُ لَا تَقَعُ ذَاتُ حُرْمَةٍ كَذَاكَ لَا تُوصَفُ بِالْكُرَاهَةِ

المبحث الثاني: في بيان لوازم الحكم الشرعي

وفيه مطلبان

المطلب الأول: في التحسين، والتقبيح العقليين

الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ يُقَالَانِ عَلَى مَعْنَى الْمُلَاعَمَةِ لِلطَّبْعِ جَلَا
 كَحُسْنِ إِتْقَانِكَ لِلْفَرِيقِ أَوْ ضِدِّ كَقُبْحِ ضُرْذِي سِلْمِ رَأَوْا
 وَأُطْلِقَا أَيْضًا عَلَى الْكَمَالِ كَالْعِلْمِ وَالنَّقْصِ كَجَهْلِ خَالِ
 هُمَا بِذَيْنِ الْأَعْتِبَارَيْنِ بِلَا خُلْفٍ إِلَى الْعَقْلِ اتِّسَابًا حَصْلًا
 وَأُطْلِقَا أَيْضًا عَلَى الثَّوَابِ مَذْحٍ وَذَمٍّ وَعَلَى الْعِقَابِ
 وَهَذَا الْأُطْلَاقُ مَحَلٌّ لِلنِّزَاعِ بَيْنَ الطَّوَائِفِ فَأَحْسِنِ السَّمَاعَ
 فَذُو اعْتِرَالٍ لِلْعُقُولِ نَسَبًا الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ فَحَقًّا جَانِبًا

وَالْحَقُّ بَيْنَ ذَيْنِ قَدِ افْتَقَا	وَالْأَشْعَرِي نَفَاهُمَا إِطْلَاقَا
لَا جَوْرَ لَا ظُلْمَ وَلَا فِيهِ شَطَطُ	مَذْهَبُ أَهْلِ سُنَّةٍ هُوَ الْوَسَطُ
نَلْخُصُّ الْأُصُولَ حَتَّى نَصْحَبَا	وَقَبْلَ أَنْ نَشْرَحَ هَذَا الْمَذْهَبَا
تَعْلِيلَ أَفْعَالِ إِلَهٍ الرَّحْمَةِ	أَوَّلُهَا قَدْ يُثَبِّتُونَ الْحُكْمَةَ
عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ تَحْصُلُ	فَأَمْرُهُ وَنَهْيُهُ مُشْتَمِلُ
قَدْ مُلَّا بَدَأَ فَخُذْهُ بِالْقَبُولِ	وَكَيْفَ وَالْقُرْآنُ سُنَّةُ الرَّسُولِ
(١٧٣٠) أَوِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ الْفِعْلُ فُعِلْ	فَتَارَةً تُذَكِّرُ لَمْ قَدْ تُعِلْ
تُذَكِّرُ تَارَةً أَدَاءً تُعْتَمَدُ	وَتَارَةً يُذَكِّرُ (مِنْ أَجْلِ) وَقَدْ
يَذَكِّرُهُ صَرَاخَةٌ فَلَا عَجَبُ	كَالْفَا وَ«كَيَّ» «لَعَلَّ» «إِنَّ» وَالسَّبَبُ
جَمِيعُهَا جَمِيلَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ	الْبَتَّانِ أَفْعَالُ الْإِلَهِ حَسَنَةٌ
الْمَلِكِ الْأَعْلَى نُعُوَّتَا تُعْرَفُ	ثَالِثُهَا أَنَّهُمْ قَدْ وَصَفُوا
أَثَبَتَهُ الرَّسُولُ عَنْ وَحْيِ السَّمَاءِ	حَيْثُ بِهَا وَصَفَ نَفْسَهُ وَمَا
وَعَايِرَ تَكْوِينِ وَلَا تَمَثِيلِ	مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَغْطِيلِ
عَلَى الْإِلَهِ جَلَّ مَا لَا يَجِبُ	رَابِعُهَا أَنَّهُمْ لَمْ يُوجِبُوا
فَضْلًا وَنِعْمَةً بِفَيْضِ قُدْسِهِ	إِلَّا الَّذِي أَوْجَبَهُ بِنَفْسِهِ

خَامِسُهَا أَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ
سَادِسُهَا قَرَّرَ شَرْعُنَا الَّذِي
فَحَسَّنَ الْحَسَنَ ثُمَّ أَمَرَ
سَابِعُهَا لَا دَخَلَ لِلْعَقْلِ لَدَى
وَلَا تَعَلَّقَ لِمَدْحٍ عَاجِلًا
وَأَيْمًا طَرِيقُ ذَاكَ السَّمْعُ
إِلَّا إِذَا الْحُجَّةُ قَامَتْ تُرْهِبُ
فِي الْعَقْلِ وَالْفِطْرِ عِنْدَ الْمُحْتَذَى
وَقَبَّحَ الْقَبِيحَ ثُمَّ زَجَرَ
إِثْبَاتِ أَحْكَامِ شَرِيعَةِ الْهُدَى
وَلِلتَّوَابِ وَالْعِقَابِ أَجْلًا
مِنْهُ يُحَقِّقُ بِهِذَا الْقَطْعُ

تَفْصِيلُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْحَسَنِ وَالْقُبْحِ

أَعْلَمُ بِأَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ صِفَةً
بِالْعَقْلِ أَوْ بِالْفِطْرِ السَّالِمَةِ
فَهَذِهِ الطُّرُقُ لَا تَخْتَلِفُ
وَأَنَّ مَا حَسَّنَ عَقْلٌ قَدْ عَلِمَ
وَتَارَةً تَغِيبُ عَنْ عُقُولِنَا
وَأَنَّ مَا عُرِفَ حُسْنُهُ كَذَا
مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ وَلَا تَوَابُ
بِالْوَحْيِ عَنْ رُسُلِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ
ثَابِتَةٌ لِلْفِعْلِ يَا ذَا الْمَعْرِفَةِ
أَوْ بِطَرِيقِ الشَّرْعِ الْحَكِيمَةِ
بَلْ كُلُّهَا فِي الصِّدْقِ قَدْ تَأْتَلَفُ
حِكْمَتُهُ كَذَاكَ شَرْعٌ فَاغْتَنِمْ
فَمَا لَنَا إِلَّا الْقَبُولُ بِالْهَنَاءِ
قُبْحُهُ بِالْعَقْلِ فَمَا لَهُ احْتَذَى
إِلَّا إِذَا جَاءَ بِهِ الْخَطَابُ
إِذْ حُجَّةُ اللَّهِ بِهِمْ مُقَرَّرَةٌ

هَذَا بَيَانُ الْمَذْهَبِ الْمَرْضِيِّ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ السَّيِّئِ
 أَمَّا الَّذِينَ أَثْبَتُوا الْعَقْلِي فَقَطْ أُولُو اعْتِزَالٍ رَكِبُوا بَحْرَ شَطَطٍ
 وَارْتَكَبُوا الْمَحَازِيرَ^(١) الْكَثِيرَةَ أَقْبَحُ بِهَا شَنْيَعَةٌ جَرِيرَةٌ
 أَوَّلُهَا تَمْجِيدُ عَقْلِهِمْ فَمَا أَذْرَكَهُ أَصْلٌ لِشَرْعٍ بِئْسَمَا^(٢)
 الثَّانِ أَنَّهُمْ عَلَى ذَا قَدِّ بَنَوْا إِيْجَابَ الْأَصْلَحِ^(٣) أَلَا قَدْ اعْتَدَوْا
 ثَالِثُهَا بَنَوْا عَلَى هَذَا الثَّوَابِ وَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ كَذَلِكَ الْعِقَابِ
 وَهَذِهِ الْأُمُورُ لَيْسَتْ تُدْرِكُ إِلَّا مِنَ السَّمْعِ فَهُمْ قَدْ أَفْكُوا^(٤)
 رَابِعُهَا تَشْبِيهُهُمْ سُبْحَانَهُ بِخَلْقِهِ أَقْبَحُ بِوَصْفِ شَانِهِ
 أَمَّا الْأَشَاعِرَةُ نَافُوا الْعَقْلِي لَهُمْ مَحَازِيرُ فَحَبِذْ نَقْلِي
 أَوَّلُهَا أَنَّهُمْ قَدْ خَالَفُوا بَدَاهَةَ الْعَقْلِ السَّلِيمِ جَازَفُوا
 إِذْ سَوَّوْا الظَّالِمَ بِعَدْلِ فَحَشَا بِضِدِّهِ فَبِئْسَ رَأْيَا وَخَشَا

(١) أصله محاذير بالياء حُذفت للوزن، وهو جمع محذور.

(٢) أي بئسما اعتقدوه.

(٣) بدرج الهمزة بعد نقل حركتها.

(٤) من باب ضرب، وعلم: أي كذبوا.

بَلْ جَوَزُوا الْأَمْرَ بِشِرْكٍ وَكَذًا نَهْيًا عَنِ التَّوْحِيدِ ذَا هُوَ الْبَدَا
 وَاللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ دُو حِكْمَةٍ بِالْفَلَةِ الثَّنَاءِ
 وَالثَّنَانِ أَتَهُمُ نَفَوْا عَنْ رَبَّنَا حِكْمَةٍ فَعِلِهِ الْبَلِيغَةُ الثَّنَا
 يَأْمُرُ وَيَنْهَى لَا لِحِكْمَةٍ وَلَا يَخْلُقُ لِلْحِكْمَةِ بِئْسَ مَثَلًا
 بَطْلَانُ هَذَا وَاضِحٌ بِالسُّنَّةِ وَبِالْقُرْآنِ وَخِيَارِ الْأُمَّةِ^(١)
 مُخَالِفٌ أَيْضًا صَرِيحَ الْعَقْلِ فَاتَّبِعِ الْحَقَّ تَكُنْ ذَا فَضْلٍ
 ثَالِثُهَا جَعَلَهُمُ اتِّقَا الْعَذَابِ قَبِيلَ بَعَثِ الرُّسُلِ مَعَهُمُ الْكِتَابِ
 دَلِيلَ الْإِتِّقَا لِحُسْنِ الْعَقْلِ وَالْقُبْحِ مَا أَقْبَحَ ذَا فِي النُّقْلِ
 لِأَنَّ إِثْبَاتَ الثُّوَابِ وَالْعِقَابِ لَيْسَتْ مِنَ الْمَعْقُولِ بَلْ مِنْ
 فَهَذِهِ الْمَحَازِرُ الْخَطِيرَةُ لِأَزْمَةٍ ذَوِي الْهَوَى الْحَقِيرَةِ
 أَمَّا أَوْلُو السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَابْتَغُوا عَنْ هَذِهِ الْبِشَاعَةِ
 فَاتَّبِعُوا الْحِكْمَةَ وَالتَّعْلِيلَ لِلَّهِ مَا أَعْظَمَهُ سَبِيلًا
 وَزَرُّهُوا اللَّهَ تَعَالَى أَمْرَهُ بِالْفَحْشِ وَالْقُبْحِ فَمَا أَكْبَرَهُ

(١) المراد بهم السلف الصالح.

وَأَثْبَتُوا تَحْسِينَ عَقْلِ وَافَقَا نَقَلًا أَوْلَوْهُدَى وَعِلْمٌ وَتَقَى
فَاسْنُكُ سَبِيلَهُمْ تَنَلَّ كُلَّ الْهُدَى وَلَا تَحِدْ عَنْهُمْ يَنَالُكَ الرَّدَى

تَنْبِيْهَانِ

(١٠٨٨) أَوَّلُ دَيْنٍ أَنْ شُكِرَ الْمُنْعَمُ عَلَى الَّذِي مَضَى بَنُوهُ فَاعْلَمْ
فَذُو اعْتِزَالٍ وَاجِبٌ بِالْعَقْلِ وَالْأَشْعَرِيُّ قَائِلٌ بِالسَّنْقَلِ
كُلٌّ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي لَهُ سَبَقُ أَمَّا أَوْلُوا السُّنَّةِ رَأَيْهُمْ أَحَقُّ
فَشُكْرُ مُنْعَمٍ لَدَيْهِمْ وَاجِبٌ بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ وَنِعْمَ الصَّاحِبُ
ثَانِيهِمَا كَثُرَ خَلَطٌ بَيْنَ مَا رَأَاهُ أَهْلُ سُنَّةٍ وَمَا ائْتَمَى
إِلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي مَسْأَلَةٍ تَحْسِينَ عَقْلِ وَكَذَا مَا تَلَّتِ
أَيُّ شُكْرِ مُنْعَمٍ فَبَعْضٌ وَحْدًا الْمَذْهَبَيْنِ فَالْصَّوَابُ مَا اقْتَدَى
فَالْحَقُّ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ افْتَرَقَا كَمَا مَضَى تَفْصِيلُهُ مُحَقَّقًا
لَكِنَّهُ يُمَكِّنُ إِرْجَاعُ الْخِلَافِ لِلْفُظْهِ فَلْيُشْرَحْ بِمَا يَنْفِي التَّنَافُ

المطلب الثاني: في التكليف

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: في بيان تعريفه

فِي اللُّغَةِ التَّكْلِيفُ إِلْزَامٌ لِمَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَفِي الشَّرْعِ سَمًا

إِلْزَامٌ مُقْتَضَى خِطَابِ الشَّرْعِ وَالْمُقْتَضَى الْأَحْكَامُ فَافْهَمْ وَضَعِي

المسألة الثانية: في بيان شروط التكليف العائدة إلى الفعل المكلف به

أُولَى الشُّرُوطِ كَوْنُ ذَا الْفِعْلِ وَثَانِيهَا كَوْنُهُ أَيْضًا قَدْ عَلِمَ

ثَالِثُهَا كَوْنُهُ مَقْدُورًا عَلَيْهِ حَتَّى يُحْصَلَ بِسَعْيِهِ إِلَيْهِ

لِذَلِكَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ لِذَاتِهِ كَانَ مِنَ الْمُحَالِ

شَرْعًا وَأَمَّا الْمُسْتَحِيلُ لَا لِذِي فَجَائِزٌ وَوَاقِعٌ فَلْتَحْتَذِي

فَأَوَّلُ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَضَادِّ وَالثَّانِ إِيْمَانٌ لِأَصْحَابِ الْعِنَادِ

وَمِنْ هُنَا لَا يُطْلَقُ التَّكْلِيفُ بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ يَا حَصِيفُ

بَلْ يَجِبُ التَّفْصِيلُ مِثْلَ مَا سَبَقَ وَاعْنِ بِالْفَاضِلِ بِدَرْسِهَا أَحَقُّ

قُدْرَةُ اسْتِطَاعَةٍ وَطَاقَةٍ مُجْمَلَةٌ لِفَضْلِهَا مُحْتَاجَةٌ

فَقُدْرَةُ شَرْعِيَّةٍ مُصَحَّحَةٌ لِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَ وَهِيَ مُصْلِحَةٌ

وَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ﴾	بِهَا يُنَاطُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ الْمُطَاعُ (١٠٠)
وَقُدْرَةٌ مُوجِبَةٌ لِلْفِعْلِ	اِقْتَرَنْتَ وَحَقَّقْتَ بِالْعَدْلِ
وَهِيَ مَنَاطٌ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ	فَنُسِبَتْ لَهُ فَكُنْ مِمَّنْ سَبَرَ
فَالْأَسْتَطَاعَةُ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ	شَرَطُ التَّكَالُيفِ الْمُحَقَّقِ الْجَلِيِّ
فَلَا يُكَلِّفُ إِلَّا إِلَهٌ أَحَدًا	إِلَّا بِهَا فَافْهَمْ لَقِيتَ الرِّشْدَا
وَهِيَ بِمَعْنَى الثَّانِ لَا تُشْتَرِطُ	وَذَا بِاجْتِمَاعِ عَدَاكَ الْغَلَطُ
وَفِي مُقَارِنَتِهَا لِلْفِعْلِ أَوْ	قَبِيلُهُ النَّزَاعُ وَالْفَصْلُ رَأَوَا
فَالْأَسْتَطَاعَةُ الَّتِي تُشْتَرِطُ	فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَلَمْ يَشْتَرِطُوا
قِرَائِنُهَا الْفِعْلُ وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ	تُقَارِنُ الْفِعْلَ فَخُذْهُ وَاعِيَّةُ
وَأَعْلَمْ بِأَنَّ مَا بِهِ يُكَلِّفُ	أَرْبَعَةَ وَكُلُّهَا نَعْرِفُ
فِعْلٌ صَرِيحٌ كَالصَّلَاةِ فِعْلٌ	أَلْسِنَةٌ وَذَاكَ قَوْلٌ فَصْلُ (١٠١)
تَرَكَ وَذَا التَّحْقِيقُ فِعْلٌ وَهُوَ كَفُ	نَفْسٍ عَنِ الْمَنْهْيِ عَنْهُ الْمُقْتَرَفُ
وَالرَّابِعُ الْعَزْمُ الْمُصَمَّمُ عَلَى	فِعْلٍ وَكَوْنُهُ مِنَ الْفِعْلِ جَلَا
وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّكْلِيفُ مَعَ	جَهْلٍ بِذَا التَّصَوُّصِ جَاءَتْ تُتْبِعُ

كَقَوْلِهِ ————— ﴿مُعَذِّبِينَ حَتَّى﴾ وَ﴿حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ خُذْ بَيِّنَةً^(١)
 وَقَوْلِهِ ﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ﴿فَاتَّلَهَا مَقْبُولًا﴾
 كَذَا حَدِيثُ مَنْ أَسَا مُصَلِّيًّا إِذْ لَمْ يَقُلْ لَهُ الرَّسُولُ صَلِّ يَا
 صَلَاةَ عُمْرِكَ مُعِيدًا بَلْ أَمَرَ إِعَادَةَ الَّتِي رَأَاهُ قَدْ أَضَرَّ
 وَالْمُسْتَحَاضَةُ الَّتِي قَدْ اشْتَكَتْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مَا قَضَتْ مَا فَوَّتَتْ
 كَذَاكَ بَعْضُ الصَّحْبِ لَمَّا سَأَلَا عَنْ خَيْطِي الْأَبْيَضِ وَالضُّدِّ الْاُجْلَى
 إِذْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ مَا يُرَادُ وَلَمْ يَقُلْ صَوْمُكَ قَدْ يُعَادُ^(٢٠٨)
 مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْعَظِيمَةِ تَفَرَّعَتْ مَسَائِلُ جَسِيمَةٍ
 فَلَمْ يَجْزْ تَكْفِيرُ أَوْ تَفْسِيقُ مَنْ لَمْ يَدْرِ إِرْسَالِ النَّبِيِّ الْمُؤْتَمَنُ
 كَذَاكَ لَا يُحْكَمُ بِالنَّارِ عَلَى مَنْ جَهِلَ الشَّرْعَ الشَّرِيفَ فَاعْقِلَا
 كَذَاكَ يَسْقُطُ عَنِ الْجَاهِلِ مَا وَقَّتْ خُطَابُهُ مَضَى وَأَنْصَرَمَا
 هَذَا هُوَ الْحَقُّ لَدَى الْمُحَقِّقِينَ فَاسْأَلْكَ سَبِيلَهُمْ بِصِدْقٍ وَيَقِينٍ
 وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْخَطِيرَةُ حَقَّقَهَا ذُو الْخَبْرَةِ الشَّهِيرَةُ

(١) بفتح الموحدة، وتشديد التاء المثناة، أي أخذ بتة، أي قطع.

أَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ لَمْ أَرِ أَحَدًا حَقَّقَ مِثْلَهُ وَنِعَمَ الْمُعْتَمِدُ

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِ التَّكْلِيفِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْمُكَلَّفِ

الشَّرْطُ فِي الْمُكَلَّفِ الْعَقْلُ كَذَا فَهُمُ الْخِطَابُ فَافْهَمَنَّ الْمَأْخَذَا

فَخَرَجَ الْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ وَكُلُّ مَنْ عَنِ وَعْيِهِ خَلِيٌّ

وَلَا خِلَافَ فِي اتِّفَا التَّكْلِيفِ صَبِيٌّ أَوْ مَنْ جُنَّ كُنْ مِمَّنْ فَطَنَّ

أَمَّا الزَّكَاةُ وَالَّذِي قَدْ أَتَّفَمَا أَوْ جَنِيًّا فَلَيْسَ مِمَّا كَلَّفَا

وَأَيُّمَا خِطَابُ وَضَعِ رِبْطَا أَحْكَامُهُ بِسَبَبٍ قَدْ ضُبطَا

وَمُخْطِئٌ وَمَنْ نَسِيَ وَنَائِمٌ لِفَقْدِ قَصْدٍ تُرْفَعُ الْمَآثِمُ

وَوَجِبَ الْقَضَا وَغُرْمُ الْمُتَلَفَاتِ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ عَلَيْهِمْ قَائِمَاتُ

كَذَلِكَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْأَظْهَرُ يُلْحَقُ بِالنَّائِمِ فِيمَا سَطَرُوا

وَلَمْ يُكَلَّفْ غَافِلٌ لَا يَعْلَمُ أَمَّا إِذَا فَرَطَ فَهُوَ آثِمٌ

أَمَّا الَّذِي غَضِبَ إِنْ لَمْ يَعْقِلِ فَلَا طَلَّاقَ بِاتِّفَاقٍ يَنْجَلِي

وَإِنْ يَكُنْ يَشْعُرُ وَهُوَ قَاصِدٌ فَوَاقِعُ وَالْخُلْفُ فِيهِ بَائِدٌ^(١)

(١) أي ذاهب، يعني أنه ليس في وقوعه خلاف، يقال: باد الشيء يبيد: إذا ذهب، وانقطع. أفاده في

أَمَّا الَّذِي اشْتَدَّ بِهِ وَلَمْ يُزَلْ عَقْلُهُ فَلَا ظَهَرَ أَنْ لَا يَنْفَصِلُ^(١)
تَصَرُّفُ السَّكْرَانِ فِيهِ اخْتِلَافًا وَعَدَمُ الصَّحَّةِ قَوْلُ الْحُنْفَا
وَمُكْرَهٌ إِنْ كَانَ مِثْلَ آلَةٍ غَيْرُ مُكَلَّفٍ لِعَدَمِ الطَّاقَةِ
وَإِنْ يَكُ الْإِكْرَاهُ دُونَ ذَلِكََا فَإِنْ عَلَى قَوْلٍ يَقْلُهُ سَالِكَا
وَإِنْ عَلَى فِعْلٍ وَكَانَ لِإِلَالَةٍ وَسِعَهُ الْفِعْلُ فَخُذْهُ بِاتِّسَابَا
وَمَا لِمَخْلُوقٍ فَلَا وَأَوْخِذَا كَقَتْلِ مَعْصُومٍ فَلَا عَفْوَ لِذَا
وَالْفَرَقُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْتَفِعُ فَسَادُهُ خِلَافَ قَوْلٍ يَقَعُ
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَهْلَ كُفْرِ خُوطِبُوا أَنْ يُؤْمِنُوا بِلَا خِلَافٍ يُنْسَبُ
أَمَّا بغيرِهِ فَاخْتِلَافٌ جَا وَالْقَوْلُ بِالْخِطَابِ أَقْوَى حُجْجَا
إِذَا عَلِمْتَ مَا مَضَى لَكَ اتَّضَحَ شُرُوطُ تَكْلِيفٍ لِأَمْرَيْنِ وَصَحَّ
الْفَهْمُ وَالْقُدْرَةُ أَنْ يَمْتَثِلَا إِنْ وَاحِدٌ فَقَدْ فَالْتَّكْلِيفُ لَا

الْمَبْعَثُ الثَّالِثُ : فِي بَيَانِ قَوَاعِدِ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ

أَوَّلُهَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَتَى تَعْيِيرُهُمْ عَنْ حُكْمٍ شَرَعَ يَا فَتَى
إِذْ عَنْهُمَا الْأَحْكَامُ لَيْسَتْ تَخْرُجُ كَذَا الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَدْرَجُوا

(١) أي لا ينقطع النكاح، ولا يقع الطلاق.

كَذَلِكَ التَّحْرِيمَ وَالْإِجَابَا
وَعَبَّرُوا أَيْضًا بِحُكْمِ الشَّرْعِ
لِكَوْنِهِ الْأَصْلَ الْمُهِمَّ وَلِذَا
وَتَأْنِيهَا عَدَمُ أَخْذِ الْحُكْمِ
لَأَنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلْحَكِيمِ
فَلَيْسَتْ الْأَحْكَامُ تَثْبُتُ بِلَا
أَصْلٍ عَظِيمٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ
فَالنَّصُّ إِنْ أَوْجَبَ أَوْ يُحَرِّمُ
مِنْ الْقَوَانِينِ الَّتِي بِهَا هَدَمُ
ثَالِثُهَا إِذَا عَلِمْتَ مَا مَضَى
لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ «لِتَقْتَرُوا»
رَابِعُهَا حُكْمُ الشَّرِيعَةِ بُنِيَ
مُكَمَّلٌ لَهَا وَلِلْمَفَاسِدِ
قَدْ أَطْلَقُوا لَهُ فَلَا عِتَابَا
عَنْ حُكْمٍ تَكْلِيفٍ بِدُونِ
يُرَادُ بِالْإِطْلَاقِ فَادِرِ الْمَأْخِذَا
إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ الْمُحْمِي
سُبْحَانَهُ لَهُ الثَّنَاءُ الْمُسْتَدِيمُ
أَدْلَى شَرْعِيَّةٍ فَلْتَقَبَلَا
فَلَا تَمَلْ لِذِي الْهَوَى الْمُهِينِ
يُقْبَلُ لَا الَّذِي افْتَرَاهُ الْمُجْرِمُ
أَحْكَامَ شَرْعِ اللَّهِ بِسْمَا ظَلَمَ
قَوْلٌ بِلَا عِلْمٍ مُحَرَّمًا أَضَا
وَأَجْمَعَ الْكُلُّ عَلَى ذَا فَاحْذَرُوا
عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ قَدْ عُنِيَ^(١)
مُعْطَلٌ بِهِ الْجَمِيعُ يَهْتَدِي

(١٧٨)

فَالشَّرْعُ عَدْلٌ كُلُّهُ وَرَحْمَةٌ
تَعْمُ كُلَّ الْخَلْقِ هَدْيٌ حِكْمَةٌ
خَامِسُهَا أَعْلَى الْمَصَالِحِ احْتِرَامُ
وَإِنْ يَكُنْ أَذْوُنُهَا قَدْ انْخَرَمَ
مِثَالُهُ تَرْكُ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ
إِذْ هَدَمُهَا فِيهِ اجْتِلَابُ الْفِتْنَةِ
سَادِسُهَا يَبِينُ مِمَّا قَدْ مَضَى
أَنْ مُرَادَ الشَّرْعِ بِالْأَمْرِ أَضًا
وَالنَّهْيُ تَحْصِيلُ الْمَصَالِحِ فَقَطُ
أَمَّا الْمَشَقَّةُ فَلَيْسَتْ تُرْتَبِطُ
كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ
وَطَلَبُ الْعِلْمِ وَحُجٌّ وَاجْتِهَادُ
أَمَرَنَا اللَّهُ بِهَا لِلنَّفْعِ مَعُ
مَشَقَّةٌ إِذْ بِالسُّؤَالِ يُنْتَفَعُ
سَابِعُهَا إِذَا عَلِمْتَ ذَا اسْتَقَرَّ
مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنَّ الْأَمْرَ^(١) مَا صَدَرَ
بِخَالِصٍ أَوْ رَاجِحِ الْفَسَادِ
إِذْ لَا يُجِبُّهُ إِلَّا لَهُ الْهَادِي
ثَامِنُهَا أَنَّ مِنَ الْأَحْكَامِ
مَا كَانَ نِعْمَةً بِشَكْلِ سَامِي
وَذَاكَ كَالْإِجَابِ لِلْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ لِلْمُنْكَرِ ذِي الصُّنُوفِ
وَبَعْضُهَا يَأْتِي عُقُوبَةً عَلَى
جَرِيمَةٍ فَفِيهِ نَفْعٌ حَصَالًا
وَبَعْضُهَا يَكُونُ مِحْنَةً فَقَدْ
بَانَ لَكَ السَّرُّ بِحِكْمَةِ الصَّمَدِ

(١) بنقل حركة الهمزة إلى اللام ودرجها.

فَتَارَةً تُعَلِّمُ فَالْأَمْرُ امْتِثِلْ سَهْلًا وَتَارَةً مَرَامُهَا جُهْلُ
مَحْضُ تَعَبُدٍ بِهَا ابْتِلَاءُ لَتُعَلِّمَ الطَّاعَةَ وَالْإِبَاءُ
كَمَا ابْتَلَى اللَّهُ خَلِيلَهُ الْوَفَى بِذَبْحِ نَجْلِهِ بِهِ قَدْ اصْطَفَى
تَأْسِغُهَا النَّظَرُ فِي الْمَالِ مَبْنَى الشَّرِيعَةِ بِكُلِّ حَالِ (١٧٨)
سَدُّ الدَّرَائِعِ وَتَحْرِيمُ الْحِيلِ مِنْ ذَا كَمَا الْغُلُوفُ فِي الدِّينِ حَظْلُ
عَاشِرُهَا مَبْنَى الشَّرِيعَةِ عَلَى يُسْرٍ وَدَفْعِ الْعُسْرِ حَيْثُ حَصَلَا
مِنْ ذَاكَ شَرْطُ الاسْتِطَاعَةِ لَدَى مُكْلَفٍ حَتَّى يَقُومَ بِالْأَدَا
وَالْحَادِي الْعَشَرَ لَا تُبْنَى عَلَى نَادِرَةِ الصُّورِ بَلْ بِمَا انْجَلَى
بِكَثْرَةِ لِذَاكَ تُلْغَى الْمَصْلَحَةُ جُزْئِيَّةً لِضِدِّهَا الْمُرْجَحَةُ
وَالثَّانِي الْعَشَرَ أَنَّهَا عَلَى تَسْوِيَةٍ مَبْنِيَّةٌ فَلَا تَعْقِلَا
فَالْمُتَمَاتِلَيْنِ سَوَتْ وَالنَّظِيرُ أَلْحَقَ بِالنَّظِيرِ يَدْرِ ذَا الْبَصِيرُ
وَالثَّلَاثُ الْعَشَرَ قَدْ تَجْمَعُ مَا اخْتَلَفَا إِذَا اشْتَرَاكَ قَدْ سَمَا
فِي سَبَبٍ كَخَطَاٍ وَعَمْدِ أَيُّ فِي ضَمَانِ الْمَالِ فَافْهَمْ قَصْدِي (١٧٩)

إِذْ عَلَّةُ الضَّمَانِ إِثْلَافٌ وَقَدْ
 وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ قَدْ يَنْقَسِمُ
 الْأَوَّلُ الثَّابِتُ لَا يُغَيَّرُ
 كَالْوَاجِبَاتِ وَالْمُحَرَّمَاتِ
 وَالسَّانِ مَا يَصْلَحُ لِلتَّغْيِيرِ
 وَالْخَامِسَ الْعَشَرَ قَدْ بَانَ بِمَا
 لَدَى اخْتِلَافِ الْوَقْتِ وَالْحَالِ
 وَلَيْسَ ذَاكَ لَا ضَطْرَابَ الْحُكْمِ
 وَإِنَّمَا ذَا لاختِلَافِ السَّبَبِ
 وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ قَدْ يَخْتَلِفُ
 إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مُكَلَّفٌ بِمَا
 لَيْسَ كَجَاهِلٍ لِيَنْشُرَ عِلْمَهُ
 وَحَاكِمٌ يُخَالِفُ الْمُفْتِيَ إِذْ

اشْتَرَكَا وَالْإِثْمُ فِي الْعَمْدِ فَقَدْ^(١)
 الْحُكْمُ قِسْمَيْنِ فَخُذْهُ تَعْنَمُ
 دَوْمًا فَلَا اجْتِهَادَ فِيهِ يَظْهَرُ
 وَكَالْحُدُودِ وَالْمَقْدَرَاتِ
 وَالْاجْتِهَادُ حَسَبَ الْحَالِ دُرِي
 سَبَقَ أَنَّ الْحُكْمَ خُلْفُهُ سَمَا
 إِذَا اقْتَضَتْ مَصَالِحُ النَّاسِ وَيَانُ
 حَاشَا وَكَأَلَّا لَا تَزْعُ بِجُرْمِ
 فَاخْتَلَفَ الْحُكْمُ الْمُحِيطُ الرَّغْبِ
 الْحُكْمُ مِنْ شَخْصٍ لِشَخْصٍ يُعْرِفُ
 يَقْضِيهِ حَالُهُ فَمَنْ تَعَلَّمَا
 بِالصَّبْرِ وَالْعِلْمِ يَنَالُ غُنْمَهُ
 يُنْفِذُ الْحُكْمَ عَلَى الَّذِي أُخِذَ

(١) أي فحسب.

كَذَا الْغَنِيِّ يُسْأَلُ عَنْ حُقُوقِ مَالٍ لَيْسَ عَلَى الْفَقِيرِ وَجْهٌ لِلسُّؤَالِ
وَقَادِرٌ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ مُطَالِبٌ مَا لَيْسَ لِلضَّعِيفِ
خُلَاصَةُ الْكَلَامِ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ كَلَّفَ كُلًّا وَسُئِلَهُ بِمَا نَكَدَ
وَالسَّابِعُ الْعَشَرَ أَنَّهُ جَرَى أَحْكَامُ ذِي الدَّارِ عَلَى مَا ظَهَرَ
فَاللَّهُ لَمْ يَحْكَمْ بِعِلْمِهِ عَلَى عِبَادِهِ فِيهَا بَلَى بِمَا انْجَلَى
مِنْ سَبَبِ ظَهَرٍ إِلَّا إِنْ أَتَى دَلِيلُ خُلْفِهِ تَرَاهُ ثَبَاتًا
وَالثَّامِنُ الْعَشَرَ أَنَّ الْحُكْمَ قَدْ يَتَّبِعُ مَا الْعَامِلُ إِيَّاهُ قَصَدَ
إِذَا تَبَيَّنَ وَإِلَّا اعْتُصِمَ بِرَأْيِ (١٥٢)
مَنْ تِلْكَ بَيْعُ لِسِيْلَاحٍ قَدْ عُرِفَ ظَاهِرُهُ أَمْثَلُهُ لِيَذَا تُرَى
أَمَّا لِمَنْ يُعْرَفُ أَنْ يُجَاهِدَا قِتَالُ مُسْلِمٍ بِهِ فَلَا تَحِفُ
كَذَلِكَ لَحْمُ الْحَيَوَانِ إِنْ أَهْلُ بِهِ فَطَاعَةٌ وَغُنْمٌ وَهُدَى
لَوْ أَمْسَكَ الْإِنْسَانُ عَنْ مُفْطَرِّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ جَلَّ قَدْ حُظِلَ
أَوْ دَارَ حَوْلَ الْبَيْتِ شَيْئًا يَطْلُبُ عَادَةً أَوْ شُغْلًا فَلَا صَوْمَ دُرَى
فَلَيْسَ طَائِفًا ثَوَابًا يَرْغَبُ

يُظُنُّهَا زَوْجَتُهُ الْمَرُضِيَّةُ	أَوْ جَامِعَ الرَّجُلِ أَجْنَبِيَّةُ
بِنِيَّةِ الْخَيْرِ ثَوَابًا حَصَّالًا	أَوْ أَمَةً لَمْ يَكُ أَثْمًا بَلَى
خِلَافَهَا أَثْمٌ إِذَا سَا ظَنُّهَا ^(١)	وَإِنْ يُجَامِعُ زَوْجَةً يَظُنُّهَا
فَاسْمَعْ لِمَا يُلْقَى إِلَيْكَ مُرْتَضَى	وَإِنْ تُرِدْ أَدْلَةً لِمَا مَضَى
إِذَا التَّقَوَّا بِالسَّيْفِ بِالْإِثْمِ نَأَوَّا	كَ« إِنْمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » أَوْ
لِمُحَرِّمٍ فَذَا لِحُسْنِ الْمَقْصِدِ	وَصَيْدُ بَرٍّ حَلٌّ مَا لَمْ يُصْطَدَّ
يُخَالِفُ الْعَقْلَ السَّلِيمَ الْأَعْدَلَا	وَالْتَّاسِعَ الْعَشَرَ أَنَّ الْحُكْمَ لَا
بِهِ الْعُقُولُ شَهِدَتْ وَسَلَّمَا	فَخَبِرَ الرُّسُلَ عَلَى قِسْمَيْنِ مَا
تُجِيزُهُ تَرَاهُ حَقًّا يُقْتَبَلُ	وَمِنْهُ مَا الْعُقُولُ لَا تُدْرِكُ بَلْ
فِي بَرْزَخٍ وَكُلُّ غَيْبٍ قَدْ سَمَا	لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُحَالٍ مِثْلَمَا
عَقْلًا وَإِنْ قَدْ حَاوَلَ الضُّلَالُ	فَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ أَتَى مُحَالٌ
أَوْ لِفَسَادِ الْعَقْلِ فَلْتَسْتَبْصِرْ	فَإِنْ يُخَلُّ يَكُنْ لِكِذْبِ الْخَبَرِ
أَحَاطَ أَفْعَالُ الْعِبَادِ وَانْفَرَدَ	مُتَمِّمُ الْعَشْرِينَ أَنَّ الْحُكْمَ قَدْ

(١) من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي لسوء ظنه لها، حيث ظنها أجنبية.

قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ جَمِيعَ مَا نَهَى	أَوْ أَمَرَهُ أَوْ غَيْرَ ذَا لِذِي النُّهَى
وَالْحَادِ ^(١) وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الْحُكْمَ	مَوْضَحًا مُبَيَّنًا لِذِي الْحَجَا
وَجُمْلَةَ الْكَلَامِ مَا اللَّهُ تَرَكَ	وَلَا رَسُولُهُ لِكُلِّ مَنْ سَلَكَ
مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا	قَدْ بَيَّنَّا بَيَانًا صِدْقٍ جَلًّا
لَكِنْ بَيَانُ بَعْضِهِ قَدْ يَظْهَرُ	وَبَعْضُهُ يُدْرِكُهُ مَنْ يَمْهَرُ
فِي ذَا تَرَى اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ	حَيْثُ اخْتِلَافُ ذَوْقِهِمْ فِي الْفَهْمِ
وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ	يَعْتَبَرُ الْمَعَانِ لَا الْأَلْفَاظَ قَدْ ^(٢)
فَحَسَرَمَ الْأَشْيَا لِأَجْلِ مَفْسَدِهِ	وَلَيْسَ ذَا لِلصُّوَرِ الْمُجَرَّدَةِ
فَتَتَّبِعُ الْمَفْسَدَةُ الْحَقِيقَةَ	فَالِاسْمُ لَا يُغَيِّرُ الطَّرِيقَةَ
إِذْ لَوْ تَبَدَّلَ بِالِاسْمِ الْحُكْمُ	لَذَهَبَ الدِّينُ وَزَالَ الرَّسْمُ
فَأَيُّ شَيْءٍ نَفَعَ الْمُشْرِكِ إِذْ	صَنَمُهُ سَمَّى إِلَهًا يَتَّخِذُ
وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ صِفَاتِ مَنْ عُبِدَ	شَيْءٌ وَلَا حَقِيقَةٌ فِيهِ شُهِدَ

(١) أصله: والحادي، فحذفت الياء للوزن.

(٢) (قد) الأولى هي التحقيقية، والثانية بمعنى (حسب).

وَهَكَذَا تَسْمِيَةُ الْإِشْرَاقِ تَقَرُّبًا لِمَلِكِ الْمُلَاقِ
كَذَاكَ تَسْمِيَةُ مَنْ قَدْ عَطَّلَا صِفَاتِ رَبِّنَا بِتَنْزِيهِهِ غَلَا
وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَغْيِيرُهَا لَمْ يُعْطِ شَرْعًا حُكْمًا
وَالثَّلَاثُ الْعِشْرُونَ حُكْمُ الشَّرْعِ وَاجِبٌ اعْتِقَادُهُ بِالْقَطْعِ
فَلْتَعْتَقِدْ وَجُوبَ وَاجِبٍ كَذَا تَحْرِيمَ مَا حُرِّمَ وَالنَّدْبَ خُذَا
وَالْكُرَّةَ وَالْمُبَاحَ ثُمَّ مَنْ جَعَدَ مَا بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ وَرَدَ
فَكَافِرٌ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَمَكْنَا فِيهِ الْخِلَافُ لَمْ يُكْفَرْ عَلْنَا
وَالرَّابِعُ الْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَخْذَ بِهِ مُحْتَمٌّ عَلَى الدَّوَامِ فَانْتَبِهْ
وَالْخَامِسُ الْعِشْرُونَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ لِكُلِّ مُنْتَبِهٍ
وَفَرَضُ عَيْنٍ إِنْ يَكُنْ تَعَيَّنَا عَمَلُهُ لِكُلِّ شَخْصٍ عَيْنَا
وَالسَّادِسُ الْعِشْرُونَ إِنَّمَا حُتِمَ تَبَاعُهُ لِقَادِرٍ وَقَدْ عَلِمَ

الفصلُ الثَّاني: في دَلالاتِ الألفاظِ، وطُرُقِ الاستنباطِ

وفيه مباحثُ

المبحثُ الأولُ: في المبادئِ اللُّغويَّةِ

وفيه مسائلُ

المسألة الأولى: في بيان علاقة اللغة العربية بالشرعة

اعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْكِتَابَ
كَذَا الرَّسُولُ عَرَبِيٌّ وَلِدًا
لِذَا أَسَالِيبُ الْكِتَابِ وَافَقَا
فَفِيهِ جَا الْإِيجَازُ وَاخْتِصَارُ
مِنَ الْفُنُونِ وَكَذَا السُّنَّةُ قَدْ
إِذْ أُوتِيَ النَّبِيُّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ
إِذَا عَرَفْتَ ذَا فَفَهْمُكَ الْمُرَادُ
إِلَّا بِفَهْمِكَ لُغَاتِ الْعَرَبِ
نَحْوُ وَصَرْفٍ وَاشْتِقَاقٍ وَلُغَةٍ
مُكْمَلُهَا الْبَيَانُ وَالْمَعَانِي
وَالْخَطُّ وَالتَّارِيخُ وَالْإِنْشَاءُ
تُنْمِي الْقَرِيحَةَ وَذَهْنًا تَشْجِدُ
قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ أَوْسَعُ
جَمِيعَهَا لَمْ يُخَصَّ إِلَّا ذُو نِسْبَا

بِلُغَةِ الْعَرَبِ اللَّذِيذَةُ الْخِطَابُ
مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ قُرَيْشٍ فَاهْتَدَى
أَسَالِيبُ^(١) الْعَرَبِ الْعَجِيبَةِ النَّقَا
وَالْعَامُ وَالْخَاصُّ وَمَا يُخْتَارُ
نَالَتْ مَكَائِنَهُ رَفِيعَةُ السُّنْدِ
مِنْ وَصْمَةِ الْعُجْمَةِ وَالْعِيَّ سَلِمَ
مِنَ النَّصُوصِ لَمْ يَكُنْ سَهْلٌ
مُحَقِّقًا عُلُومَهَا بِالرَّغَبِ
هَذِي الْأَسَاسُ فَاجْتَهِدْ أَنْ تَبْلُغَهُ
وَقَرُضُ شِعْرِ وَالْعَرُوضُ دَانُ
قَافِيَةٍ فَذِي بِهَا الْغِنَاءُ
تُزِيلُ جَاشَكَ وَوَهْنًا تَنْبِذُ
الْأُسْنَةَ لِسَانُ عَرَبٍ أَنْفَعُ
لَكِنْ عَنِ الْأُمَّةِ لَيْسَ ذَاهِبًا

(١٩٦٠)

(١) بحذف الياء التي بعد اللام للوزن.

فَكُلُّهَا يَجْمَعُ كُلُّهَا وَلَا عَنْ كُلِّهَا يَغِيبُ شَيْءٌ مُسْجَلًا
كَجَمْعِهَا السُّنَنَ كُلُّهَا فَلَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ بِحَمْدِ ذِي الْعُلَى
قَالَ وَلَا يَعْلَمُ إِضْطِحَ الْجُمْلُ مِنْ الْكِتَابِ مَنْ يَكُونُ ذَا خَلَلٍ
بِجَهْلِهِ سَعَةَ السُّنَنِ الْعَرَبِ وَمَا لَهَا مِنَ الْمَزَايَا تُنْتَخَبُ
أَمَّا الَّذِي يَعْلَمُهَا عَنْهُ انْتَفَتْ الشُّبُهَةُ الَّتِي بِجَهْلِهَا اخْتَفَتْ

(١٩٧)

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَبْدَأِ اللُّغَاتِ

قَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ لِلتَّوْقِيفِ قَدْ^(١) وَبَعْضُهُمْ إِلَى اصْطِلَاحِ اسْتِنْدُ
وَعَبِيرُ ذَلِكَ وَأَوَّلُ رَجَحٍ وَلَا نَرَى أَثَرَ خُلْفِهِمْ وَضَحٍ
لَيْسَ بِهِ ارْتِبَاطُ أَمْرٍ يُعْتَقَدُ وَلَا تَعَبُدُ إِلَيْهِ يُسْتَتَدُ
لِذَا نَرَى الْخَوْضَ فَضُولًا فِيهِ فَلَا نُمَدُّ بَحْثَنَا إِلَيْهِ

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الْاِشْتِقَاقِ

مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ الْاِشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ لآخرٍ مُوَافِقًا وَرَدُّ
أَيُّ فِي الْحُرُوفِ وَالْمَعَانِي ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ التَّغْيِيرِ فِيهِ مُسْجَلًا
أَصْغَرُ إِنْ فِي الْحَرْفِ وَالتَّرْتِيبِ وَافِقَ وَالْأَوْسَطُ فِي الْحَرْفِ فَقَدْ
أَكْبَرُ فِي الْمَخْرَجِ وَهُوَ يَطْرُدُ وَقَدْ يَخْصُ مَا لِأَجْلِهِ يَرُدُّ

(١) أي فحسب.

إِطْلَاقُهُ قَبْلَ قِيَامِ الْوَصْفِ جَا
أَمَّا صِفَاتُ اللَّهِ قُلْ حَقِيقَةٌ
حَقِيقَةٌ حَالِ قِيَامِ الْوَصْفِ
يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ مَعْنَى سُمِّيَ
وَغَيْرَ مَخْلُوقٍ يَكُونُ الْخَلْقُ
تَجَوُّزًا إِنْ كَانَ فِعْلٌ يُرْتَجَى
قَدِيمَةً هَذَا الصَّوَابُ الْمُثَبَّتُ
وَدُونَ صِدْقِ أَصْلِهِ لَا يَكْفِي
مَحَلَّهُ عَلَى الصَّوَابِ فاعْلَمَا
لَدَى أُولَى السُّنَّةِ نَعَمْ الصَّدَقُ

المسألة الرابعة : في بيان الأسماء الشرعية

وَقَسَّمُوا الْأَلْفَازَ لِلْحَقِيقَةِ
أَيَّ لَا صُنْطَ طِلَاحِيَّةٍ أَوْ لُغَوِيَّةٍ
وَالْخُلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ ذَاتِ الشَّرْعِ
أَوْ بَقِيَّتْ وَزِيدَ فِي الْأَحْكَامِ
حَقِيقَةٌ فِي الشَّرْعِ أَمَّا فِي اللُّغَةِ
وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّرْعَ حَيْثُ حَدَّدَا
لَمْ يَلْزَمْ النُّقْلُ وَلَا الزِّيَادَةُ
وَقَدَّمَ مَنْ بَيَّانَ الشَّارِعِ عَلَى
هَذَا هُوَ الْحَقُّ طَرِيقُ السَّلَفِ
وَلِلْمَجَازِ وَهِيَ قَدْ قُسِّمَتْ
وَضَعِيَّةٌ عُرْفِيَّةٌ فَاسْتَثْبَتِ
هَلْ تُقْلَبُ عَنْ لُغَةٍ لِلنَّفْعِ
أَوْ قَدْ تُصَرَّفُ كَعُرْفِ سَامِي
فَهِيَ مَجَازٌ ذَا اخْتِلَافٍ نَسَفَهُ
مُرَادُهُ بِالشَّرْعِ حَيْثُ وَجَدَا
إِذِ الْمُرَادُ فَهْمُنَا مُرَادُهُ
بَيَانٍ غَيْرِهِ لَزُومًا مُسْجَلًا
وَمَنْ بِإِحْسَانٍ هَذَا هُمْ يَقْتَضِي

أَمَّا طَرِيقَةُ أُولَى الْأَهْوَاءِ فَهِيَ ارْتِكَابُ مَنْهَجِ الْآرَاءِ
يُفَسِّرُونَ النَّصَّ حَسَبَ اللُّغَةِ دُونَ السِّقَاتِ لِبَيَانِ الشَّرْعَةِ
فَفَسَّرَ الْمُرْجِئَةُ الْإِيمَانَا مُجَرَّدَ التَّصَنُّدِيقِ يَا خُسْرَانَا
فَوَاجِبُ الْمُسْلِمِ أَنْ يَرْجِعَ فِي بَيَانِ الْأَلْفَافِ إِلَى النَّهْجِ الْوَفِيِّ
وَهُوَ بَيَانُ اللَّهِ وَالرَّسُولِ فِيهِ كِفَايَةُ ذَوِي الْعُقُولِ
ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْأُمُورِ تَقْتَرِنُ
أَوَّلُهَا أَنْ تُعْرِفَ الْحُدُودَا شَرْعًا لِأَلْفَافٍ لِكَيْ تَسُودَا ^(١)
ثُمَّ الْوُقُوفُ عِنْدَهَا بِحَيْثُ لَا يُدْخَلُ فِيهَا غَيْرُهَا مِمَّا خَلَا
كَذَاكَ لَا يُخْرَجُ مِنْهَا إِلَّا ذَا هُوَ التَّعَدِّي لِلْحُدُودِ مَا أَخْذَا
إِنْ تَعَدَّى الْحُدُودَ يَخْصُلُ إِمَّا بِنَقْصٍ أَوْ بِزَيْدٍ يُجْعَلُ
فَأَوَّلُ كَنْقْصٍ بَعْضُ الْأَشْرِيَةِ عَنِ اسْمِ خَمْرٍ فَيُظْلَمُ شَرِيَّةُ
وَالثَّانِ كَالِدُخَالٍ فِي التَّجَارَةِ لِمُؤَرِّدٍ مِنَ الرِّبَا الْمُؤَبَّقَةِ
ثَانِي الْأُمُورِ حَمْلُ الْأَفَافِ الْكِتَابِ عَلَى الَّذِي اعْتِيدَ لِعَصْرِ ذِي الْخَطَابِ ^(٢)

(١) أي للعصر النبوي الذي جاء الخطاب المباشر له x.

وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الَّذِي حَدَّثَ بَعْدَهُ فَذَا حَمْلٌ بِذِي

وَتَالِثُ الْأُمُورِ أَنْ تَرَعَى السِّيَاقَ وَمُقْتَضَى الْحَالِ لِيَحْصُلَ الْوِفَاقُ

وَانْظُرْ إِلَى الْقَرَائِنِ الَّتِي أَتَتْ دَلَالَةُ الْأَلْفَافِ عِنْدَهَا وَفَتْ

وَفَرَّقَنْ بَيْنَ الْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ بِقَيْدِهِ وَبَيْنَ مَا لَا يَتَّصِلُ (ع)

رَابِعُهَا اعْتِبَارُ قَصْدِ الْقَائِلِ لِاخْتِلَافِ حَسَبِ الدَّلَائِلِ

المسألة الخامسة: في الحروف التي يحتاج الفقيه إليها

«إِذَا» جَوَابًا وَجَزًا مُصَاحِبُ فَقِيلَ دَائِمًا وَقِيلَ غَالِبُ

لِلشَّرْطِ «إِنْ» وَالنَّفْيِ وَالزِّيَادَةِ وَالشُّكِّ وَالْإِبْهَامَ «أَوْ» أَفَادَهُ

وَمُطْلَقَ الْجَمْعِ وَتَفْصِيلًا وَ«بَلْ» وَكَ«إِلَى» كَذَا عَلَى التَّخْيِيرِ دَلْ

«أَيُّ» لِنِدَاءِ الْأَوْسَطِ أَوْ ذِي الْقُرْبِ أَوْ ذِي الْبُعْدِ وَالتَّفْسِيرِ أَيْضًا قَدْ رَأَوْا

لِلشَّرْطِ «أَيُّ» وَلِلْإِسْتِفْهَامِ ثُمَّ مَوْصُولَةٌ مَعْنَى الْكَمَالِ قُلْ يُضَمُّ

لِلْمَاضِ «إِذْ» ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بَدَلْ وَوُصْلَةٌ إِلَى نِدَاءِ مَا فِيهِ «أَلْ»

وَرَجَّحَنْ مَجِيئُهَا مُسْتَقْبَلًا وَذَاتُ جَرٍّ بِالزَّمَانِ اتَّصَلًا

وَلِلْمُفَاجَاةِ بِخُلْفٍ تُلْفَى وَعَلَّاتُ حَرْفًا وَقِيلَ ظَرْفًا

ظَرْفٌ لِلْإِسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ «إِذَا» فِي غَالِبٍ وَلِلْمُفَاجَاةِ خُذًا (ع)

فَقِيلَ حَرْفٌ وَيُقَالُ ظَرْفٌ	مَكَانٌ أَوْ ظَرْفٌ زَمَانٌ يَقْفُو
«إِلَى» لِلانْتِهَاءِ وَمَعْنَى «فِي» وَ«مَعَ»	و «مِنْ» وَ«عِنْدَ» وَلِتَبْيِينِ تَقَعُ
و«الْبَاءُ» لِلانْصَاقِ وَالتَّعْذِيرَةِ	وَالسُّبُوبَةِ وَالْإِسْتِعَانَةِ
وَقَسَمٍ وَبَدَلٍ وَ«مَعَ» وَ«فِي»	«عَلَى» وَ«عَنْ» وَ«مِنْ» «إِلَى» قَابِلٌ تَقِي
وَأَكَّدَتْ وَ«بَل» لِعَطْفِ الْمُفْرَدِ	وَإِنْ تَلَا الْجُمْلَةَ ذَا لَمْ تُفْرِدْ
بَلْ أَضْرِبَتْ مِنْ غَرَضٍ لِمُغْرَضٍ	أَوْ أَبْطَلَتْ كَ«بَلْ عِبَادٌ» فَارْتَضِ
«بَيْنَ» كَ«غَيْرُ» وَكَ«مِنْ أَجْلِ» وَ«ثُمَّ»	عَطْفًا وَتَشْرِيكًَا وَمُهْلَةً تَضُمُّ
كَذَاكَ تَرْتِيبًا وَهَذَا الْأَرْجَحُ	فِي ذِي الثَّلَاثَةِ كَمَا قَدْ أَوْضَحُوا
«حَتَّى» لِلانْتِهَاءِ وَالتَّعْلِيلِ	وَمِثْلُ «إِلَّا» جَاءَ فِي الْقَلِيلِ
وَاسْتَعْمِلَتْ مِثْلُ «إِلَى» ، وَالْوَاوِ أَوْ	لِلابْتِدَاءِ «مَاءٌ دَجَلَةٌ» رَوَوْا (ن)
وَفِي دُخُولِ الْغَايَةِ الْأَصَحُّ لَا	تَدْخُلُ مَعَ «إِلَى» وَ«حَتَّى» دَخَلَا
وَقِيلَ فِيهِمَا إِذَا جِنْسًا دَخَلَ	فِي ذَاتِ عَطْفٍ اتَّفَقَهُمْ حَصَلَ
وَحِينَئِذَا دَلَّ دَلِيلٌ لِلدُّخُولِ	أَوْ عَكْسِهِ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالْقَبُولِ
و«رُبَّ» لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ	أَوْ أَوَّلٍ وَقِيلَ لِلْأَخِيرِ
«عَلَى» لِلانْتِعَالِ وَمِثْلُ «مَعَ» وَ«فِي»	و«مِنْ» وَ«عَنْ» «لَكِنْ» مَزِيدَةٌ تَقِي

وَاللَّامُ وَالْبَاءُ وَسُمِّيَ كَ «فَوْقُ» قَدْ	أَمَّا عَلَا يَعْلُو فَفِعْلًا يُعْتَمَدُ
بِ «عَنْ» تَجَاوَزَ ابْتَدَى اسْتَعْلَى ابْدَلَ	سَبَّبَ بِفَا عَقَّبَ وَرَتَّبَ تَعَتَّلَ
وَ «فِي» لُظِرْفِي الْمَكَانِ وَالزَّمَنُ	عَلَّنَ «إِلَى» «عَلَى» «مَعَ» وَالْبَاءُ وَ «مِنْ»
أَكْدَ وَقَاسَى عَوَّضَنَ وَ «كَيْ» كَ «أَنْ»	وَاللَّامُ «كُلُّ» فِيهِ الْاسْتِغْرَاقُ عَنْ
أَفْرَادَ نُكْرٍ أَوْ مُعَرَّفٍ جُمِعَ	أَجْزَاءُ مُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ تَبِعَ (ش)
وَإِنْ تَكُنْ فِي حَيْزِ النَّفْيِ أَتَتْ	كَسَبَقِ فِعْلٍ أَوْ أَدَاؤِ قَدْ نَفَتْ
تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ ثُمَّ	أُثْبِتَ لِلْبَعْضِ وَإِلَّا فَلْيَعْمَ
وَالسَّلَامُ لِلْمَلِكِ وَالْاِخْتِصَاصُ أَوْ	أَكْدَ بِهَا وَعَدَّ صَيَّرَ إِذْ رَأَوْا (١)
عَلَّنَ وَمَلَّكَ أَوْ كَ «فِي» «عِنْدَ» «عَلَى»	«بَعْدَ» وَ «مِنْ» وَ «عَنْ» وَ «مَعَ» وَ كَ «إِلَى»
«لَكِنْ» لِالِاسْتِدْرَاكِ وَالْعُطْفِ إِذَا	يَقَعُ فِي نَفْيٍ أَوْ النَّهْيِ اخْتَدَى
إِنْ مُفْرَدٌ يَلِي وَلَا بُتْدَاءً إِنْ	قَبِيلَ جُمْلَةٍ يَجِيءُ فَاسْتَبْنُ
«لَوْلَا» امْتِنَاعُ لَوْجُودِ فِي الْجُمْلِ	اسْمِيَّةٌ وَفِي الْمُضَارِعِ اخْتَمَلَ
عَرْضًا وَتَحْضِيضًا وَفِي الَّذِي	وَبَخَّ وَالنَّفْيُ لَهُ لَا يُرْتَضَى

و«لَوْ» لَشَرَطِ الْمَاضِ عَكْسَ «إِنْ» وَقَلَّ	مُسْتَقْبَلًا وَخَلْفَ الْاِمْتِنَاعِ حَلَّ
فَقَلِيلَ لَا وَسَيَبُوءِيهِ جَا لِمَا	كَانَ سَيَأْتِي لِسِوَاهُ فَاعْلَمَا
لِلْمُعَرِّبِينَ وَالَّذِي فِي الْفَنِّ شَاعَ	قَوْلُهُمْ حَرْفُ اِمْتِنَاعٍ لَا اِمْتِنَاعَ
وَالْمُرْتَضَى اِمْتِنَاعُ مَا يَلِيهِ مَعَ	كَوْنِهِ يَسْتَلْزِمُ تَالِيًا يَقَعُ
ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي	إِنْ أَوَّلًا خِلَافُهُ لَمْ يَخْلُفْ
كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ «لَوْ كَانَ» لَا	ذُو خَلْفٍ وَيَتَّبِعُ الَّذِي تَلَا
إِنْ لَمْ يُسَنَّفِ وَيَأُولَى نَاسَبَا	كَقَوْلِهِ «لَوْ لَمْ يَخَفْ مَا أَذْنَبَا»
أَوْ بِالْمُسَاوِي نَحْوُ «لَوْ لَمْ تَكُنْ	رَبِيبَتِي» الْحَدِيثُ أَوْ بِالْأَدْوَنِ
لِلْعَرَضِ وَالْحَاضِ وَلِلثَّمَنِي	قَدْ وَرَدَتْ لَسَدَى أَهْيَلِ الْفَنِّ
وَجَا لِقَلَّةِ كَ«رُدُّوا السَّائِلُ»	وَمَصْنَدِيًّا عِنْدَ بَعْضِ النَّاقِلِ
«لَنْ» حَرْفُ نَفْيٍ نَاصِبٌ مُؤَكِّدٌ	نَفْيٍ عَلَى الْأَصَحِّ لَا مُؤَبِّدٌ
وَلِلدُّعَاءِ جَا وَ«مَا» اسْمًا وَرَدَتْ	مَوْصُولَةً وَذَا تَعَجُّبٍ أَتَتْ
نَكِيرَةً مَوْصُوفَةً وَشَرْطًا	كَذَاكَ الْاِسْتِفْهَامَ خُذْهُ ضَبْطًا
وَحَرْفَ نَفْيٍ وَرَدَتْ وَزَائِدَةٌ	وَمَصْنَدِيَّةٌ فَخُذْهَا فَائِدَةٌ
بَعْضُ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى وَعَلَّلَ	بِ«مِنْ» وَلِلْفَصْلِ أَتَتْ وَالْبَدَلِ

وَالنَّصُّ لِلْعُمُومِ أَوْ مِثْلَ «إِلَى»
 لِلشَّرْطِ «مَنْ» وَالْوَصْلِ وَاسْتِفْهَامِ
 لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ «هَلْ» وَمَا أَتَى
 وَقَوْلُهُ فِي «الْجَمْعِ» لِلإِيجَابِي
 لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِ
 وَمِثْلَ «أَوْ» وَ«مَعَ» وَ«رُبَّ» وَالْقَسَمِ
 وَ«عَنْ» وَ«فِي» وَ«عِنْدَ» وَالْبَاءِ وَ«عَلَى»
 وَذَاتِ وَصْفٍ كُفْرًا أَوْ تَمَامِ
 تَصَوُّرًا كَهَلِ أَخُوكَ ذَا لَفْتَى
 كَابْنِ هِشَامٍ لَيْسَ بِالصَّوَابِ^(١)
 السَّوَاوُ لَا تَرْتِيبَ لَا مَعِيَّةَ
 حَالٍ وَالْاِسْتِثْنَاءُ ثُمَّ الْبَابُ ثُمَّ

المسألة السادسة : في بيان الاشتراك

تَعَدُّ الْمَعْنَى فَقَطْ مُشْتَرَكٌ
 لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ وَفِي الْأَفْعَالِ
 وَضِدِّهِ وَفِي الْحُرُوفِ مِثْلُ «مِنْ»
 وَالْحَقُّ أَنْ يَجُوزَ حَمْلُ الْمُشْتَرَكِ
 كَذَاكَ إِطْلَاقُ اللَّفْظَةِ عَلَى
 وَهُوَ ظَاهِرٌ لِذَيْنِ وَامْتِنَعُ
 يَقَعُ فِي الْأَسْمَاءِ كَ«قُرْءٍ» سَلَكَوا
 كَنَحْوِ «عَسْعَسَ» لَدَى الْإِقْبَالِ
 لِلْبَعْضِ أَوْ بَيَانِ جِنْسٍ فَاسْتَيْنُ
 فِي مَعْنِيَّتِهِ أَوْ فِي أَكْثَرِ اشْتِرَاكِ
 حَقِيقَةٍ وَالضُّدُّ رَاجِحًا جَلًّا
 إِذَا تَنَافَى كَمِثْلِ أَفْعَلٍ جَمَعَ

(١) هذان البيتان مقتبسان من «الكوكب الساطع» للسيوطي.

أَمْرًا وَتَهْدِيدًا بِذَا قَدْ أُلْحَقَا أَيِ الْمَجَازَانِ اسْتِوَاءٌ حَقَّقَا

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ التَّرَادُفِ

تَعَدُّدُ اللَّفْظِ فَقَطُ تَرَادُفُ وَفِي وَقُوعِهِ الْخِلَافُ يُعْرَفُ

فِي الْأَسْمِ كَالْأَسَدِ وَالسَّبْعِ وَفِي فِعْلٍ كَمِثْلٍ اقْعُدْ وَاجْلِسْ^(١) يَا

وَفِي الْحُرُوفِ مِثْلُ حَتَّى وَإِلَى وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ قِسْمٌ قَدْ جَلَا

أَيُّ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ قَطُّ كَالْحِنْطَةِ وَالْبُرِّ وَالْقَمْحِ وَمَا أَشْبَهَ تَى^(٢)

وَالثَّانِ مَا يَدُلُّ بِاعْتِبَارِ مَا تَبَايَنَتْ مِنْ الصِّفَاتِ فَاعْلَمَا

تِلْكَ كَأَسْمَاءِ الْإِلَهِ وَكَمَا إِلَى الْكِتَابِ أَوْ نَبِيِّهِ ائْتَمَى

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَذِي تَرَادُفَتْ بِنِسْبَةِ الذَّاتِ وَقَدْ تَبَايَنَتْ

بِنِسْبَةِ الصِّفَاتِ وَابْنُ الْقَيْمِ حَقَّقَ ذَا الْفَرْقِ فَخُذْهُ تَغْنَمْ

وَقَالَ أَيْضًا نُكْتَةٌ لَطِيفَةٌ لَمْ نَرَهَا لِغَيْرِهِ مِنْ لَيْفَةٍ

أَسْمَاؤُهُ جَلٌّ وَأَسْمَاءُ الْكِتَابِ كَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ الْمُسْتَطَابِ

تَكُونُ أَعْلَامًا مُفِيدَةً الْمَعَانِ وَهِيَ أَوْصَافٌ جَلِيلَةٌ حِسَانِ

(١) بقطع الهمزة للوزن.

وَلَا تُنَافِي الْعِلْمِيَّةَ وَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الْحَقُّ نِعَمَ الْمُحْتَذَى
فَالْخَالِقُ الْبَارِي الْمُصَوِّرُ الصَّمَدُ أَسْمَاؤُهُ وَهِيَ صِفَاتُ تَعْتَمَدُ
كَذَلِكَ الْقُرْآنُ بِالْفُرْقَانِ قَدْ وَصِفَ وَالنُّورَ وَغَيْرُ ذَا وَرَدُ
كَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ مُحَمَّدُ وَالْعَاقِبُ الْمَاحِي الْمُقَفِّي أَحْمَدُ
فَكُلُّهَا أَسْمَاءُ مَدْحٍ وَصِفَةٍ لَا مَحْضُ أَعْلَامٍ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٍ

تَنْبِيْهَانِ

الأول: في بيان مقتضى العطف

عَطْفُكَ لِلشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ اقْتَضَى تَغَايُرًا بَيْنَهُمَا قَدْ نَهَضَا
مَعَ اسْتِثْرَاكِ ذَيْنِ فِي الْحُكْمِ وَذَا لَهُ مَرَاتِبٌ سَتَأْتِيكَ خُذَا
أُولَى الْمَرَاتِبِ ثَبَاتٌ وَذَا أَعْلَى كَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ احْتَذَى
وَالثَّانِ مَا بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ مَثَالٌ سَالِمٌ
وَالثَّلَاثُ عَطْفٌ لِبَعْضِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ كَ﴿ الْوُسْطَى ﴾ فَكُنْ ذَا فَيءٍ
وَعَطْفُكَ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ رَابِعٌ إِلَى اخْتِلَافِ الصِّفَتَيْنِ رَاجِعٌ
مِثْلُ ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ «الْبَقَرَةُ» تَغَايُرُ الصِّفَاتِ عَطْفًا يَسَّرُهُ

الثاني: في دلالة الاقتران

إِذَا الْقِرَانُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَتَى لَفْظًا فَلَا قِرَانَ حُكْمًا ثَبَتَا
فِي غَيْرِ مَذْكُورٍ إِلَّا بِحُجَّةٍ عَلَى الَّذِي اخْتِيرَ لَدَى الْأَيْمَةِ
إِضْمَارُ شَيْءٍ فِي الَّذِي عَطِيفٌ لَا يُلْزَمُ فِي قَرِينِهِ أَنْ يَحْصُلَا

مَبْحَثُ النَّصِّ

تَمْهِيدٌ

يَنْقَسِمُ اللَّفْظُ إِلَى النَّصِّ وَمَا ظَهَرَ وَالْمُجْمَلُ عِنْدَ الْفُهِمَاءِ
لَأَنَّهُ إِمَّا عَلَى مَعْنَى يَدُلُّ بِإِلَّا احْتِمَالَ غَيْرِهِ ذَا النَّصِّ قُلُ
أَوْ مَعَهُ أَظْهَرُ فَهُوَ الظَّاهِرُ أَوْ الْمُسَاوِي مُجْمَلٌ يَا مَاهِرُ
يَحْتَاجُ لِلْبَيَانِ وَالظَّاهِرُ قَدْ يَأْتِي مُؤَلًّا فَخَمْسَةٌ فَقَدْ

تَعْرِيفُ النَّصِّ، وَبَيَانُ حُكْمِهِ

مَا لَيْسَ يَحْتَمِلُ إِلَّا وَاحِدًا مِنْ الْمَعَانِي النَّصُّ نِلَتْ الرِّشْدَا
أَوْ هُوَ مَا يَنْفَسِيهِ يُفِيدُ مِنْ غَيْرِ الْإِحْتِمَالِ يَا سَعِيدُ
كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) وَحُكْمُهُ الْمُثَبَّتُ
وَجُوبُ أَخَذِنَا بِإِلَّا عُدُولُ عَنْهُ لِغَيْرِ نَسْخِهِ الْمَعْدُولُ (ع)

مَبْحَثُ الظَّاهِرِ

الظَّاهِرُ الَّذِي غَدَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى وَلَكِنْ يَعْدُلُ
لِأَحَدِ الْمَعَانِ أَوْ تَبَادُرًا مَعْنَى لَهُ مَعَ احْتِمَالِ آخَرَا
كَأَسَدٍ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ مَعَ احْتِمَالِ لِلشُّجَاعِ الْمُخْتَلِسِ
وَحُكْمُهُ الْمَصِيرُ لِلظَّاهِرِ لَا يُعْدَلُ إِلَّا إِنْ دَلِيلٌ قَدْ جَلَا
يَصْرِفُهُ لِاحْتِمَالٍ وَهُوَ مَا يَدْعُوهُ التَّأْوِيلُ خُذْهُ مَعْنَمَا

مَبْحَثُ الْمُؤُولِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَى التَّأْوِيلِ

لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي مِنْ تِلْكَ لِلسَّلَفِ مَعْنَيَانِ
 الْأَوَّلُ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يَأْوُلُ إِلَيْهَا الْأَمْرُ^(١) قَدْ أَتَى بِذَا نُقُولُ
 إِذْ قَدْ أَتَى اسْتِعْمَالُهُ مِنَ السَّلَفِ لَمْ يَأْتِ تَأْوِيلٌ وَهَذِهِ سَلَفٌ^(٢)
 وَكَانَهَا التَّفْسِيرُ وَالْبَيَانُ كَقَوْلِهِمْ تَأْوِيلُ ذَا يُبَانُ
 ثَالِثُهَا لِلْمُتَأَخِّرِينَ جَا لَدَى الْأَصُولِيِّينَ صَارَ مِنْهَجًا
 وَهُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَمَّا رَجَحَا لِعَكْسِهِ أَيْ بِدَلِيلِ جَنَحَا

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِهِ

أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ مَا كَانَ عَنْ مَا صَحَّ مِنْ دَلِيلِهِ قَدْ اقْتَرَنَ
 نَحْوُ ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ أَيْ إِنْ أَرَدْتُمْ مِنْنِي الصَّلَاتِ
 وَالثَّانِ أَنْ يَكُونَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِمَا يُظَنُّ بِأَلْوَهْنِ
 دَلِيلَ صَرْفِهِ وَلَيْسَ صَارِفًا وَذَا هُوَ الْفَاسِدُ عِنْدَ مَنْ وَفَى^(٣)

(١) بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذفها؛ للوزن.

(٢) أي حيث يقولون في بعض الآيات: ذهب تأويلها، وفي بعضها: لم يأت تأويلها.

(٣) وفي نسخة: (عِنْدَ الْحُنَفَاءِ).

مِنَ الْبُعِيدِ حَمْلُ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ» عَلَى الصَّغِيرَةِ أَسَاءَ مَنْ رَأَاهُ
 كَذَا الْإِمَامَ وَحَمْلُ «أَمْسِكَ» بِابْتَدِي
 «سِتِّينَ مَسْكِينًا» بِمُدٍّ أَوَّلًا
 وَخَبَرَ الْجَنَيْنِ لِلتَّشْبِيهِ
 عَلَى الْمَصَارِفِ وَلَى فِيهِ نَظَرُ
 وَحَمْلُ «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحْمٍ» عَلَى
 وَ«يَشْفَعُ الْأَذَانُ» شَفَعَ مَا مَضَى
 ثَالِثُهَا صَرْفُهُ لَيْسَ لِذَلِكَ
 كَحَمْلِ ذِي حَقَرٍ وَنَفْسٍ طَائِشَةٍ^(١)
 وَآيَةُ الزَّكَاةِ لِلتَّشْبِيهِ
 وَحَمْلُ ذِي الْقُرْبَى عَلَى الْفَقِيرِ ذُرُّ
 الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ تَكْلُفًا جَلًّا
 جَعَلَهُ حَمْلٌ ضَعِيفٌ أَبْغَضًا
 فَذَا هُوَ اللَّعِبُ وَالرَّأْيُ الدَّلِيلُ
 أَنْ تَذَبَّحُوا بَقَرَةً فِي عَائِشَتِهِ

(١٧٣)

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ

شُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ فَالْأَوَّلُ
 وَالثَّانِ أَنْ يَأْتِيَ لِذَا بِالْحُجَّةِ
 ثَالِثُهَا إِثْبَاتُ صِحَّةِ الدَّلِيلِ
 رَابِعُهَا سَلَامَةُ الدَّلِيلِ عَنْ
 كَوْنِ الْمُؤَوَّلِ غَدًا يَحْتَمِلُ
 مَعْنَى الْمُؤَوَّلِ لَهُ فِي اللُّغَةِ
 إِذْ مُدْعَى الظَّاهِرِ جَنْبُهُ أَصِيلُ
 مُعَارِضُ يَرُدُّهُ إِلَى الْوَهْنِ

(١) يقال: طاش فلان: إذا ذهب عقله، والمراد به بعض الشيعة، الذين جُنُوا بسبب اتباع الهوى والشیطان..

(تَنْبِيهَاتُ)

أَوَّلُهَا فَاصِلُ مَا صَحَّ وَمَا بَطُلَ بِالدَّلِيلِ جَاءَ مُحْكَمًا
فَكُلُّ مَا يُوَافِقُ التَّصَوُّصَ صَحٌّ وَكُلُّ مَا خَالَفَ بَاطِلًا وَضَحٌّ
وَالثَّانِ حَمْلُكَ التَّصَوُّصَ قَدْ حَتِمَ عَلَى الَّذِي يَظْهَرُ إِلَّا أَنْ لَزِمَ
دَلِيلُ مَا يَصْنَرُفُهَا فَيُتَّبَعُ ثَالِثُهَا إِنْ الدَّلِيلُ قَدْ سَطَعَ
قَرِيبَ الاحْتِمَالِ يَكْفِي أَدْنَى وَإِنْ يَكُنْ وَسَطًا فَوْسَطُ يُعْنَى
وَأَنْ بَعِيدًا فَقَوِيًّا يَطْلُبُ أَوْ لَا دَلِيلَ بَاطِلٌ يُجْتَنَّبُ

مَبْحَثُ الْمَجْمَلِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ

فِي اللَّفْظِ الْمَجْمَلُ قُلُ مَجْمُوعُ وَفِي اصْطِلَاحِ خُلْفُهُمْ مَسْمُوعُ
فَهُوَ لَدَى السَّلَفِ مَا اخْتِاجَ إِلَى بَيَانِهِ لِكَيْ يَصِرَ عَمَلًا
كَأَخْذِهِ صَدَقَةً مُطَهَّرَةً فَإِنْ تَبَيَّنَ الرَّسُولُ أَظْهَرَةً
أَمَّا الْأَصُولِيُّونَ قَالُوا الْمَجْمَلُ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى غَدَا يَحْتَمِلُ
مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِوَاحِدٍ كَمَا فِي الْقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَلِلطُّهْرِ انْتِمَى
يَكُونُ فِي حَرْفٍ وَفِي مُرَكَّبٍ وَاسْمٍ وَمَرْجِعِ الضَّمِيرِ فَارْتَبِ
وَصِرْفَةٍ تَعْدُّ الْمَجَازَ أَوْ عَامٍ بِمَجْهُولٍ مُخَصَّصًا رَأَوْا

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ، وَذِكْرِ أَمْثَلَةٍ مِمَّا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا مُجْمَلَةً، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ

وَحُكْمُهُ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ	إِلَّا بِحُجَّةٍ تُعَيِّنُ انْتِزَاعَهُ
فِي «حُرْمَتِ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» أَوْ	آيَةِ حِلِّ الْبَيْعِ إِجْمَالًا أَبَوًا
وَآيَةِ الْقَطْعِ وَمَسْحِ الرَّأْسِ مَعَ	«وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا» تَبَعٌ
وَنَحْوِ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»	فَنَفْيُهُ الصَّحَّةَ فِيهِ مُنْجَلِي
إِذِ الْمُرَادُ وَاضِحٌ وَإِنَّمَا	فِي النُّورِ وَالْقُرْءِ وَجِسْمِ عُلَمَا
وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ «أَوْ يَعْضُو»	«وَالرَّاسِخُونَ» مُبْتَدَأٌ أَوْ عَطْفُ
وَفِي ضَمِيرِ «فِي جِدَارِهِ» وَقَدْ	يُرْجَحُ الْعَوْدُ إِلَى لَفْظِ «أَحَدٌ»
كَذَلِكَ «الْمُخْتَارُ» بِالْحَرْفِ يُرَى	تَمْيِيزُ مَا اشْتَبَاهَهُ فِيهِ جَسَرِي
وَاحْتِمَالُ عَلَى الشَّرْعِيِّ ذَاتَ مُحْمِلٍ	شَرْعٌ مَعَ اللَّغَةِ فِي الْقَوْلِ الْجَلِيِّ
كَذَلِكَ ذُو حَقِيقَةٍ فَالْعُرْفُ ثُمَّ	اللُّغَةُ الْمَجَازُ بَعْدَهَا أَتَمُّ

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي وَقُوعِ الْمُجْمَلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

وَفِي الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ وَقَعَا	وَالظَّاهِرِيُّ فِيهِمَا قَدْ مَنَعَا
وَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مُجْمَلًا ثَبَتَ	مِنْ جِهَةٍ وَضَحَ مِنْ أُخْرَى وَفَتَ
وَاللَّفْظُ تَارَةً لِمَعْنَى يَرُدُّ	وَتَارَةً لِأَخْرَيْنِ يُقْصَدُ
عَلَى الْأَصَحِّ مُجْمَلٌ فَإِنْ يَفِي	ذَا مِنْهُمَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُوقَفُ

مَبْحَثُ الْبَيَانِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ

الأولى: في بيان تعريفه

إِخْرَاجُهُ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى تَجَلِّيهِ الْبَيَانُ الْغَالِي
 وَهُوَ الْمُبَيِّنُ وَيُطْلَقُ عَلَى مَا حَصَلَ الْبَيَانُ عِنْدَ الثَّبَلِ
 فَهُوَ كُلُّ مَا أزالَ مُشْكَلاً تَقْيِيداً أَوْ تَخْصِيصاً أَوْ نَسْخاً جَلّاً
 كَذَلِكَ التَّأْوِيلُ وَالْبَيَانُ قَدْ يُطْلَقُ لِلإيضاحِ مُطْلَقاً وَرَدّاً
 سَبَقَهُ الْإِجْمَالُ أَمْ لَا فَالْبَيَانُ يَأْتِي ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ إِجْمَالٍ يُبَانُ

المسألة الثانية: في بيان طريقه

وَيَحْصُلُ الْبَيَانُ مِنْهُ عَزَّ جَلَّ أَوْ مِنْ رَسُولِهِ فَكُلُّ مُقْتَبَلٍ
 أَوْ فِعْلِهِ إِقْرَارِهِ كِتَابَتِهِ سُكُوتِهِ وَتَرْكِهِ إِشَارَتِهِ
 كَوْنُ الْبَيَانِ رُتْبَةً أَدُونِ مَنْ مُبَيِّنٍ يَجُوزُ عِنْدَ مَنْ فَطِنَ
 لَيْسَ دَلَالَةً فَقَدْ جَازَ الْبَيَانُ لِمُتَوَاتِرِ بِأَحَادٍ تُصَانُ
 وَلَيْسَ شَرْطاً عِلْمُهُ لِلْكَُلِّ بَلْ جَازَ وَصَفُ بَعْضِهِمْ بِالْجَهْلِ

المسألة الثالثة: في بيان حكم تأخير البيان

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ حَاجَةِ الْمُكَلَّفِ الْمَعَانِ

لأنه يوقع في التكليف ما ليس يطاق وهو ممنوعاً سماً
 جوزه بعض ولكن قال لا
 وجوز الجمهور تأخيرها عن
 وربما الحاجة تدعوك إلى
 فواجب تعجيله إذا يخاف
 وجاز تدريج البيان وكذا
 وجب اعتقاد عام والعمل
 ليس يطاق وهو ممنوعاً سماً
 يقع فالإجماع حتماً حصلاً
 وقت الخطاب لا احتياج فأنصرن
 تعجيله أو ضده فلتعقلاً
 فوائده بلا تمكّن التلاف
 تأخير إسماع مخصص خذاً
 كل الأدلة كذا عند النبل

(٢٨٠)

فائدة

اعلم بأن ما بيانه حتم
 وكل ما بيانه قد حرم
 وإن يجز بيانه وكثمه
 فحرم التعريض فيه تغنيم
 تعريضه جاز بلى قد حتماً
 حسب المصالح يكون حكمه

مَبْحَثُ الْأَمْرِ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأُولَى : فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

حَقِيقَةُ فِي الْقَوْلِ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ نَوْعٌ مِنَ الْكَلَامِ خُذُهُ بِاعْتِرَازِ
وَحَدُّهُ اسْتِدْعَاءُ مُسْتَعْلٍ لِمَنْ دُونُهُ فِعْلًا أَيْ بِقَوْلِ كَافِهِمْ
لَمْ يُشْتَرَطْ إِرَادَةُ الْفِعْلِ بَلَى إِرَادَةُ السُّطْقِ اعْتِبَارُهُ عَلاَ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي بَيَانِ صِيغِهِ

لِلْأَمْرِ صِيغَةٌ عَلَيْهِ قَدْ تَدُلُّ بِذَا يَقُولُ السَّلَفُ الْغُرْفَقُلُ (١)
وَقَدْ نَفَى صِيغَتُهُ الْمُبْتَدِعَةَ إِذِ الْكَلَامُ عِنْدَهُمْ مَعْنَى مَعَهُ
أَيُّ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِالذَّاتِ لَا لَفْظَ لَهُ أَقْبَحُ بِيْهَتَانِ جَلَا
لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ مَعَ لُغَةٍ أَوْ عُرْفٍ فَيُسَّسُ الْمُتَّبِعُ
صِيغَةُ الَّتِي لَهُ تُسْتَعْمَلُ أَرْبَعَةٌ فَفِعْلُ أَمْرٍ كَ «ادْخُلُوا»
فِعْلٌ مُضَارِعٌ بِإِلَامِ الْأَمْرِ كَذَا اسْمُ فِعْلٍ كَ «عَلَيْكُمْ» فَادِرٍ
وَمَصْنَدٌ يَنْوِبُ عَنْ فِعْلٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ «ضَرَبَ الرَّقَابَ» فَاعْلَمَا

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : فِي بَيَانِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْوُجُوبِ

الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ إِنْ تَجَرَّدَا عَنِ الْقَرَائِنِ فَخُذْ نِلْتَ الْهُدَى

هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي بِهِ السَّلَفُ قَالُوا وَجُمُهورُ الوُعَاةِ مِنْ خَلْفِ
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ ﴾ حُجَّةٌ جَلَا كَذَا ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا ﴾
كَذَلِكَ «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ» مَعَ مَا قَدْ أَجْمَعَ الصَّحْبُ الْكِرَامُ فَاعْلَمَا^(١)
عَلَى امْتِثَالِهِ بِلَا اسْتِفْصَالِ كَمَا تَمَسَّكَ بِلَا جِدَالِ
أَهْلُ اللُّغَاتِ كُلُّهُمْ إِذْ لَوْ أَمَرُ السَّيِّدُ الْعَبْدَ فَخَالَفَ اسْتَقَرَّ
لَهُ عَلَى خِلَافِهِ الْمُعَاقِبَةُ لَوْلَا الْوُجُوبُ مَا رَأَوْا مُعَاتِبَةَ
تَنْبِيْهٌ

صَرِيغَتُهُ تَرْدُ لِلْمَعَانِي مِنْهَا الْوُجُوبُ وَهُوَ الْأَصْلُ الدَّانِي
وَالنَّدْبُ وَالْإِرْشَادُ وَالْإِبَاحَةُ وَالْإِذْنُ وَالتَّأْدِيبُ وَالْإِهَانَةُ
إِكْرَامُ الْإِنْعَامِ وَالتَّعْجِيبُ تَقْوِيضُ الدُّعَاءِ وَالتَّكْذِيبُ
تَمَنُّ التَّعْجِيزُ وَالْإِنْذَارُ مَشُورَةُ تَكْوِينُ اعْتِبَارُ
خَبَرُ امْتِنَانِ التَّسْخِيرُ تَسْوِيَةُ تَهْدِيدُ التَّحْقِيرُ
إِرَادَةُ امْتِثَالِ الْخِصَامِ سِتُّ وَعِشْرُونَ لَهَا التَّمَامُ

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْفَوْرِ

اخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا تَجَرَّدَا عَنِ الْقَرَائِنِ لِفَوْرِ أَوْ بَدَا

(١) وفي نسخة «الرحمًا».

(١٠٣٤) لِيُضِدَّهُ وَالْأَوَّلُ الْحَقُّ لِمَا ظَوَاهِرُ النَّصِّ عَلَيْهِ حَكَمًا
كَقَوْلِهِ «وَسَارِعُوا» وَ«اسْتَبِقُوا» كَمَا أُولُوا اللُّغَةَ أَيْضًا أَطْبَقُوا
وَأَيْضًا السَّلَامَةُ الْمُحَقَّقَةُ تَحْصُلُ بِالْفَوْرِ لَدَى مَنْ حَقَّقَهُ

المسألة الخامسة : في دلالة على التكرار

اِخْتَلَفُوا هَلْ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ إِنْ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِمَرَّةٍ يَبِينُ
أَوْ ضِدِّهَا أَوْ صِفَةٍ أَوْ شَرْطٍ قِيلَ نَعَمْ وَقِيلَ لَيْسَ يُعْطَى^(١)
وَأَوَّلًا رَجَحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ إِذْ هُوَ غَالِبُ النُّصُوصِ فَاعْلَمْ

المسألة السادسة : في الأمر بعد الحظر

إِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِعَيْدِ النَّهْيِ قَدْ يُفِيدُ مَا كَانَ قُبِيلُ يُعْتَمَدُ
مِنْ نَذْبٍ أَوْ وَجُوبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ بِذَا يَقُولُ جِلَّةُ الْأَيْمَةِ
وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ يَنْحُو السَّلَفُ حُجَّجُهُ كَالشَّمْسِ ظَهْرًا تُعْرَفُ

المسألة السابعة : هل يستلزم الأمر الإرادة؟

(١٠٣٥) إِنَّ الْإِرَادَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ قَدْرِيَّةٌ شَامِلَةٌ الْكَوْنَيْنِ
كَقَوْلِهِ «يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ» فَهَذِهِ رِضَاةٌ لَا تُفِيدُ
إِرَادَةً دِينِيَّةً شَرْعِيَّةً مَحْبُوبَةٌ لِرَبِّنَا مَرْضِيَّةٌ

(١) أي لا يُعْطَى وجوب التكرار، بمعنى لا يقتضيه.

كَقَوْلِهِ ﴿ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ ﴾ ثُمَّ هَذِهِ قَدْ تَقَعُ أَوْ لَا بَلْ تَعْمُ
فَأَمْرُهُ سُبْحَانَهُ يَسْتَلْزِمُ إِرَادَةَ شَرْعِيَّةٍ تَحْتَ
لَا تَلْزِمُ الْإِرَادَةَ الْكُونِيَّةَ إِذْ رَبُّنَا ذُو الْحِكْمَةِ الْعَلِيِّ
يَأْمُرُ بِالْأَمْرِ يُرِيدُ شَرْعًا وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ صُنْعًا
وَالْحِكْمَةُ ابْتِلَاؤُهُ كَيْ يُعْرِفَا مَنْ كَانَ طَائِعًا وَمَنْ قَدْ أَنْفَا

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ هَلْ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ ضِدِّهِ؟

الْحَقُّ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ فَلَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ الضِّدِّ اعْقِلَا
لَفْظًا وَيَسْتَلْزِمُ فِي مَعْنَاهُ إِذْ دُونَهُ لَمْ يَأْتِ مَا عَنَاهُ
وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَلَوْ تَعَدَّدَا الضِّدُّ وَالضُّدْبُ كَأَيْجَابِ بَدَا

(٠٣٣)

تَنْبِيهَاتٌ

أَمْرٌ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ لَيْسَا بِعِلَّةٍ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
لَمْ يَتَكَرَّرْ وَالْقَضَاءُ أَوْجَبُوا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا صَوَّبُوا
وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ وَاسْتِثْنَانٍ إِبَاحَةٌ أَوْ عَنْ سَوْأَلِ الْعَانِي
وَرَجَّحُوا هَذَا وَلَكِنْ لِي نَظَرُ إِذْ احْتِجَّاجُهُمْ عَلَيْهِ مَا ظَهَرَ

.....

وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِشَيْءٍ لَا يُرَى أَمْرًا بِهِ نَحْوُ «مُرُوا» كَمَا جَرَى
«أَوْلَادَكُمْ» لَيْسَ خِطَابًا لِلصَّبِيِّ بَلِ الْوُجُوبُ لِلْوَلِيِّ نَجْتَبِي
وَأِنْ يَكُنْ حَصَلَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كـ «فَلْيُرَاجِعْهَا» فَيُصَرِّفُ إِلَيْهِ
أَمْرٌ بِمَوْصُوفٍ إِذَا أَمْرٌ وَرَدَّ بِصِفَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَسَدُ
وَالْأَمْرُ بِالِاتِّمَامِ مُطْلَقًا غَدَا أَمْرًا بِالِاثْنَانِ بِمَا فِيهِ بَدَا
مِنْ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ مِثْلَمَا فِي «وَأَتُمُوا الْحَجَّ» جَاءَ مُحْكَمًا

مَبْحَثُ النَّهْيِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الأولى: في بيان تعريفه

اعْلَمْ بِأَنَّ النَّهْيَ عَكْسُ الْأَمْرِ فَكُلُّ مَا مَضَى عَلَيْهِ يَجْرَى
عُرِفَ بِاسْتِدْعَاءِ تَرْكِ فِعْلٍ مُسْتَعْلِيًا بِالْقَوْلِ فَاحْفَظْ نَقْلِي

المسألة الثانية: في بيان صيغته، والمعاني التي تأتي له

صِيغَتُهُ الَّتِي أَتَتْ «لَا تَفْعَلْ» تَحْرِيمُهَا حَقِيقَةُ قُلْ يَنْجَلِي
وَهِيَ تَجِيءُ لِمَعَانٍ جَمَّةٍ كَرَاهَةِ تَحْقِيرِ مَا قَدْ دُمَّه
بَيَانُ عَاقِبَتِهِمْ يَأْسٌ كَذَا إِرْشَادُ الْأَدَبِ هَدًى مَنْ بَدَا

إِبَاحَةُ التَّرَكِّ وَإِيقَاعُ امْنٍ^(١) تَسْوِيَّةُ تَصْبِيرُ مَنْ فِي الْحُزْنِ
وَلَا لَتِمَاسٍ وَلَا تَحْذِيرٍ دُعَا كَلَّ رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا ﴿ وَوَزَّرْنَا ضَعَا
فَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنِ الْقَرَائِنِ فَهِيَ لِتَحْرِيمٍ بِلَا مَطَاعِينَ
هَذَا هُوَ الْأَرْجَحُ وَالصَّوَابُ وَغَيْرُهُ كَأَنَّهُ السَّرَابُ

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ النَّهْيَ لِلدَّوَامِ وَالْفُورِ، وَالتَّكْرَارِ

النَّهْيُ لِلدَّوَامِ وَالْفُورِ وَإِذْ يَقُولُ لَا تَفْعَلْ لِمَرَّةٍ فَخُذْ
تَكْرَارَهُ وَالنَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ أَوْ لَا جَمْعًا أَوْ جَمِيعًا أَوْ فَرْقًا رَأَوْا

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ

النَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ مُطْلَقًا لِذَاتِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَحَقَّقْنَا
عِبَادَةً أَوْ عَقْدًا أَوْ مُعَامَلَةً فَالْكُلُّ فَاسِدٌ وَلَا مُجَادَلَةَ
هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْمَذْهَبُ الْحَقُّ الدَّلِيلُ يَأْلَفُ
مِنْ الْأَدْلَةِ حَدِيثُ (مَنْ عَمِلَ) جَوَابُهُ (رَدٌّ) فَمَا مِنْهُ قَبْلُ
كَذَا اسْتَدَلَّ الصَّحْبُ فِي فُسَادِ عَقْدٍ بِنَهْيِهِ بِلَا نَكَارٍ^(٢)
وَأَيْضًا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ رَاجِحٌ مَفْسَدَةٌ قَلَّتْ بِهِ الْمَصَالِحُ
لَكِنْ إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ يَقْتَضِي أَنَّ لَا فُسَادَ فَاَعْمَلَنَّ بِمَا ارْتَضَى

(١) بدرج الهمزة؛ للوزن.

(٢) أي دون إنكار عليهم، فيكون إجماعاً منهم، وفي نسخة: (بلا انتقاد).

كَالنَّهْيِ عَنْ تَصْرِيَةٍ كَذَا الْجَلْبُ أَنْ يُتْلَقَ مِثْلُ هَذَا يُجْتَنَّبُ
لِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنْ تَسَامَحَا ارْتَفَعَ النَّهْيُ فَخُذْهُ وَاضِحَا

تنبيهات:

اعْلَمْ بِأَنَّ جِنْسَ فِعْلٍ مَا أَمَرَ أَعْظَمُ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْهِي حُظِرَ
وَعَكْسُهُ كَذَا ثَوَابُ مَا وَجَبَ أَعْظَمُ مَنْ تَرَكَ الَّذِي النَّهْيُ اصْطَحَبَ
كَذَا عِقَابُ تَرْكِ وَاجِبٍ عَلَى فِعْلٍ الْمُحَرَّمَاتِ أَعْلَى مَنَزَلًا
دَلِيلُ هَذَا أَكْلُ آدَمَ كَمَا إِبْلِيسُ أَنْ أَبَى السُّجُودَ أَجْرَمَا
وَأَيْضًا الشَّهْوَةُ مَصْدَرُ ارْتِكَابِ نَهْيٍ وَفِي الْأَمْرِ تَكْبِيرُ يُعَابُ
وَأَيْضًا الطَّاعَةُ مَقْصُودُ الرُّسُلِ وَالْاجْتِنَابُ لِأَزْمٍ بِهِ كَمُلُ

مَبْحَثُ الْعَامِّ، وَفِيهِ مَسَائِلُ

الأولى: في بيان تعريفه

لَفْعَةُ الشَّامِلُ أَمَّا فِي اصْطِلَاحِ فَهُوَ الَّذِي اسْتَفْرَقَ مَا لَهُ صَلَاحُ
فِيهِ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ وَدَفْعَةٍ بِغَيْرِ حَصْرِ ذِي الْقُيُودِ أَثْبَتَ
قَدْ أَخْرَجَتْ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَفْرَقًا كَرَجُلٍ إِذَا لِشَخْصٍ أُطْلِقَا
وَخَرَجَ الْمُشْتَرَكُ الَّذِي وَضِعَ لِعِدَّةٍ إِذْ لَيْسَ وَاحِدًا جُمِعَ
وَخَرَجَ الْمُطْلَقُ إِذْ يَسْتَفْرَقُ لَا دَفْعَةَ بَلْ بَدَلِيًّا يُخَدِّقُ

وَخَرَجَتْ أَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ^(١) فَهِيَ تَدُلُّ بِالْحَصْرِ الَّذِي قَدْ يَنْتَهِي

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ

يَنْقَسِمُ الْعَامُ إِلَى أَقْسَامٍ عَدِيدَةٍ بِحَسَبِ الْمَرَامِ

فَبَاعْتِبَارِنَا لِمَا فَوْقُ وَمَا تَحْتَ لِمَا لَيْسَ أَعَمُّ قَسِمًا

مِنْهُ كَمَعْلُومٍ وَمَذْكُورٍ وَمَا هُوَ أَعَمُّ وَأَخَصُّ فَاعْلَمَا

أَعْنِي بِنِسْبَةِ لِمَا تَحْتَ وَمَا فَوْقُ كَحَيَوَانٍ^(٢) وَإِنْسَانٍ سَمَا

فَالْأَوَّلُ يُدْعَى بَعَامٍ مُطْلَقٍ لِلثَّانِ نِسْبِيٌّ إِضَافِيٌّ بَقِي

وَبَاعْتِبَارِ مَا يُرَادُ يَنْقَسِمُ لِلْعَامِ قَدْ أُريدَ عَامٌ فَاسْتَقِمَ

وَالْعَامُ قَدْ أُريدَ خَاصٌّ مِثْلَمَا ﴿ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ لِشَخْصٍ عُلَمَا

وَبَاعْتِبَارِ أَنَّهُ يُخَصُّ جَا قُسِمَ لِلْمَحْفُوظِ عَنْ أَنْ يُخْرَجَا^(٣)

وَعَامٌ خَصٌّ نَحْوُ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ بِغَيْرِ لَبْسٍ

مِثَالُ الْأَوَّلِ^(٤) وَأَمَّا الثَّانِي فَفِي ثُبُوتِ الْخُسْرِ لِلْإِنْسَانِ

(١) بدرج الهمزة للوزن.

(٢) بسكون الياء للوزن.

(٣) أي عن أن يُخرج منه شيء، بل بقي على عمومته.

(٤) بدرج الهمزة للوزن.

ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْتَجُّ بِهِ مَحْفُوظًا أَوْ مُخَصَّصًا فَلْتَتَّبِعْهُ
دَلِيلُهُ تَمَسُّكَ الصَّحَابَةِ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ دُونَ مَرِيَّةٍ
وَأِنْ تَعَارَضَا فَقَدِّمَ مَا حُفِظَ إِذْ هُوَ حُجَّةٌ بِإِجْمَاعِ لُفْظٍ

المسألة الثالثة : في بيان صيغه

صِيغُهُ الْأَلْفَاظُ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الشُّمُولِ لُغَةً قَدْ انْجَلَى
إِثْبَاتُهَا مَذْهَبُ كُلِّ الْعُلَمَاءِ أَنْكَرَهَا قَوْمٌ جُفَاءً لَوْ مَا
أَسْمَاءُ الاستِفْهَامِ وَالشَّرْطِ كـ «مَنْ» لِعَالِمٍ وَ«مَا» بِغَيْرِهِ اقْتَرَنَ
وَ«أَيْنَ» «أَيُّ» «حَيْثُ» لِلْمَكَانِ مَعَ «مَتَى» وَ«أَيُّ» كُلُّ مَا مَضَى جَمَعَ
تَعْمُ «مَنْ» «أَيُّ» ضَمِيرًا فَاعِلًا كَذَاكَ مَفْعُولًا كَمَنْ جَاءَ وَصِلًا
«كُلُّ» «جَمِيعُ» «مَعْشَرُ» وَ«عَامَّةُ» «مَعَاشِرُ» «قَاطِبَةُ» وَ«كَافَّةُ»
وَعَدَّ بَعْضُ «سَائِرًا» وَانْتَقَدَا بِكَوْنِهِ بِمَعْنَى «بَاقٍ» وَرَدَا
وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا مُعَرَّفًا بِلَامٍ أَوْ بِالِإِضَافَةِ كـ «صَالِحِي الْأَنْامِ»
أَوْ اسْمُ جِنْسٍ قَدْ غَدَا مُعَرَّفًا تَعْرِيفَ جِنْسٍ لَا بَعْدَ صُرْفًا
وَأِنْ يَكُنْ عُرْفٌ أَوْ احْتِمَالٌ عَارِضَ لَا عُمُومُهُ يُنَالُ
وَمُفْرَدٌ بِلَامٍ غَيْرِ الْعَهْدِ قَدْ حُلِّيَ فَالْعُمُومُ فِيهِ يُغْتَمَدُ

وَمُفْرَدٌ أَضْيَفٌ لِلْمَعْرِفَةِ نَكِيرَةٌ فِي نَهْيٍ أَوْ نَافِيَةٍ
يَكُونُ وَضْعًا وَكَذَا نَصًّا أَتَى وَظَاهِرًا كـ «لَا جَبَانَ» ثَبَتَا
أَوْ فِي سِيَاقٍ مُثَبَّتٍ لِلَامْتِنَانِ كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ ذِي التَّكْثِيرِ بَانَ
أَوْ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ ثُمَّ لَا يَغْمُ إِنْ لَمْ يُضَفْ جَمْعٌ مُنْكَرٌ فَوُجُمُ
عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ يُحْمَلُ وَذَا ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ قَوْلٌ حُبْدًا
إِذَا الْأَدْلَةُ عَلَيْهِ وَاضِحَةٌ كَالشَّمْسِ فِي الْأَفْقِ تَكُونُ
كَقَوْلِهِ جَلَّ ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ ﴾ بَعْدَهُ ﴿ إِخْوَةٌ ﴾ أَبَانَ فَضْلُهُ
وَ﴿ مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ مَعَ ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾ وَ﴿ لِحُكْمِهِمْ ﴾ فَدِنْ
وغيرها مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي تُخَوِّجُ تَأْوِيلًا يَجِي بِالْكُلْفَةِ
ثُمَّ الْمُرَادُ غَيْرُ لَفْظِ جَمْعٍ أَوْ «نَحْنُ» وَ«قُلْنَا» وَ«قُلُوبُ» قَدْ رَأَوْا
مَعْيَارُهُ صِحَّةُ الْاسْتِثْنَاءِ لَا مِنْ عَدَدٍ بِذَا يَقُولُ النَّبَلَا
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَمَّ عُرْفًا أَوْ جَاءَهُ الْعُمُومُ عَقْلًا صِرْفًا
وَمِنْهُ عُرْفًا الْخَطَابُ وَجْهًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَاحِبِ السَّبْهَا

(٤٠٤)

(٤٠٥)

لَأَنَّهُ أَسْوَةٌ كُلِّ الْأُمَّةِ	فَأَمَرَهُ أَمْرٌ لَهُمْ بِالْقُدْوَةِ
كَذَا خِطَابُهَا يَعْمُهُ إِذَا	لَمْ يَأْتِ مَا يَخْصُهَا فَيُحْتَدَى
كَذَا خِطَابُهُ لَوَاحِدٍ يَعْمُ	وَفِعْلُهُ مِثْلُ خِطَابِهِ يَوْمٌ ^(١)
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ قَضَى بِالشُّفْعَةِ	وَنَحْوُهُ يَعْمُ عِنْدَ النُّخْبَةِ
لَفْظُ رِجَالٍ لِلنِّسَاءِ لَا يَعْمُ	كَالرَّهْطِ وَالْعَكْسِ كَذَلِكَ تَوْمٌ
وَالنَّاسُ وَالْقَوْمُ لِكُلِّ عَمَّا	وَالْمُسْلِمُونَ» وَ«افْعَلُوا» قَدْ أَمَّا
بِالْخُلْفِ وَالْحَقُّ إِلَى اللَّفْظِ يَعُودُ	إِذِ اتَّفَقَهُمْ فِي الْأَحْكَامِ يَسُودُ
إِذْ بَعْضُهُمْ قَالَ دَخَلْنَ فِي اللَّفْظِ	وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ شَرَعَ سَوَّغَهُ
وَإِخْوَةٌ عُمُومَةً لِدَكَرٍ	كَذَاكَ لِلْأُنْثَى أَتَى فِي الْأَشْهُرِ ^(٢)
فِي الشَّرْطِ «مَنْ» أَنْثَى تَعْمٌ وَكَذَا	«الْمُؤْمِنُونَ» النَّاسُ عَبْدًا أَخَذَا
فِي «النَّاسِ» كُفَّارٌ وَجِنٌّ دَخَلَا	إِلَّا إِذَا قَرِينَةٌ قَدْ حَظَلَا
وَنَحْوُ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ الْخُلْفُ فِي	شُمُولِهِ الْأُمَّةَ وَالْحَقُّ يَفِي
إِنْ شَارَكُوهُمْ لِمَعْنَى مَا طَلَبَ	إِلَّا فَلَا دُخُولَ هَذَا الْمُتَخَبُّ

(١) أي يقصد الأمة بالتعميم.

يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَعْمُ الْمُصْطَفَى	وَعَائِبًا إِذَا مُكَلَّفًا وَفَى
وَفِي عُمُومِ قَوْلِهِ الْمُخَاطَبُ	يَدْخُلُ إِنْ يَصْلَحُ لَهُ التَّخَاطُبُ
تَضَمَّنُ الْعَامَ لِمَدْحٍ أَوْ لِذَمٍّ	لَا يَقْدَحُ الْعُمُومُ فِي الْقَوْلِ الْأَثَمِ
وَأَيَّةُ الْأَمْرِ بِأَخْذِ صَدَقَةٍ	تَعْمُ إِلَّا بِدَلِيلٍ طَرَقَهُ
قِرَانُ لَفْظٍ مَا اقْتَضَى اتِّحَادًا	فِي الْحُكْمِ إِلَّا لِدَلِيلٍ حَادَا
إِضْمَارُ شَيْءٍ فِي الَّذِي عُطِفَ لَا	يُوجِبُ فِي الْمَعْطُوفِ إِضْمَارًا جَلَا ^(ع)
فِعْلُهُ لَا يَعْمُ أَقْسَامًا وَلَا	جِهَاتِهِ وَ«كَانَ يَجْمَعُ» تَلَا
بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لَسَدَى السَّفَرِ لَا	سَفَرًا أَوْ وَقْتًا يَعْمُ نُقْلًا
وَهَكَذَا قَالُوا وَلِي فِيهِ نَظَرُ	إِذْ كَوْنُهُ يَعْمُ وَاضِحًا ظَهَرُ
وَلَفْظُ «كَانَ» لِدَوَامِ الْفِعْلِ مَعَ	تَكَرَّارِهِ عَلَى الْقَوِيِّ الْمُتَّبِعِ
فِي فِعْلِهِ أُمَّتُهُ لَمْ تَدْخُلِ	بَلْ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ إِنْ يَنْجَلِي
مِنْ قَوْلٍ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ قَيْسٍ	وَفِيهِ مَا مَرَّ بِغَيْرِ لَبْسٍ
لِقَوْلِهِ جَلَّ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ﴾	كَذَا ﴿وَمَا ءَاتَنُكُمْ﴾ نَصُّ يَعْمُ

تَنْبِيهَاتٌ

دَلَالَةٌ اقْتِضَا وَالْإِضْمَارِ تَعْمٌ كَذَلِكَ «لَا أَكُلُ» مِثْلَهَا تَوْمٌ

وَأِنْ أَكَلْتُ فَفُلَانٌ مُفْتَقٌ تَعْمِيمٌ مَفْعُولَاتِهِ الْمُصَدِّقُ

(٣٣١)

فَلَوْ نَوَى مُعَيَّنًا فَبَاطِلُنَا يُقْبِلُ لَوْ زَادَ لَحِيْمًا عَيْنَا

قَبْلَ مُطْلَقًا ثُمَّ الَّذِي يَعْمٌ شَيْئًا فَمَا بِهِ اغْتِلَاقٌ قَدْ يَوْمٌ

نَفْيُ الْمُسَاوَاةِ يَعْمٌ وَكَذَا كُلُّ الْمَفَاهِيمِ مُعَمَّمًا حَذَا

فِيمَا سِوَى الْمَنْطُوقِ فَاخْصُصْ بِهِ يُخَصُّ كُلُّ مَا قَدْ عَمَّمَا

وَالْعَامُ إِنْ خُصَّ حَقِيقَةً يُرَى وَحُجَّةٌ إِنْ بِمُعَيَّنٍ جَرَى

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُرِيدُ بِهِ الْخُصُوصُ إِذَا تُرِيدُ تَسْتَفِيدُ

أَنَّ الَّذِي بِهِ يُرَادُ أَكْثَرُ وَالتَّانِ عَكْسُهُ عَدَاكَ الضَّرَرُ

إِنْ تَرَكَّ الرَّسُولُ الْإِسْتِفْصَالَ دَلَّ عَلَى الْعُمُومِ لَا إِشْكَالًا

كَتَرَكِهِ اسْتِفْصَالٌ مُسْلِمٌ عَلَى عَشْرٍ مِنَ النِّسَاءِ كَيْفَ حَصَلَا

هَلْ عَقْدُهُ مُرْتَبِّ أَوْ جَا مَعَا قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ سَطْعَا

(٣٣٥)

أَيُّ تَرَكَّ الْإِسْتِفْصَالِ فِي حِكَايَةِ حَالٍ مَعَ احْتِمَالِ ذَاتِ الْخَاصَةِ

مُنَزَّلٌ مَنَزَلَةُ الْعُمُومِ فِي قَوْلٍ وَالْإِسْتِدْلَالُ حُسْنُهُ يَفِي

إِنَّ الْجَوَابَ السُّؤْلَ سَاوَى وَاسْتَقْلَ يَتَّبَعُهُ فِي كُلِّ مَا عَلَيْهِ دَلٌ
وَأِنْ يَكُنْ أَحْصَ خَصٌّ أَوْ أَعَمٌّ أَوْ جَا عَلَى خَاصٍ بِلا سُّؤْلٍ فَعَمٌ
قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ صُورَةُ السَّبَبِ فَلَا تُخَصُّ فِي الصَّحِيحِ الْمُتَخَبُّ

المسألة الرابعة : هل دلالة العام قطعية أم ظنية؟

دَلَالَةُ الْعَامِ عَلَى الْمَعْنَى وَفَتْ قَطْعِيَّةٌ فِيهِ اتِّفَاقٌ قَدْ ثَبَتَ
أَمَّا دَلَالَتُهُ فِي الْأَفْرَادِ بِالْقَطْعِ وَالظَّنِّ اخْتِلَافٌ بَادٍ
وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَامَ مَحْمُولٌ عَلَى عُمُومِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ حَصَالاً
وَأِنْ أَتَى مُخَصَّصٌ صَحَّ عُمَلُ بِهِ وَإِنْ فِي رُتْبَةٍ كَانَ سَفِلُ
ثُمَّ لَفْظُ الْعَامِ بَعْدُ يُعْمَلُ بِهِ لِمَا بَقِيَ دَلِيلٌ شَامِلُ
عُمُومُ الْأَشْخَاصِ غَدَا يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَهَذَا الْمُكَرَّمُ
كَذَلِكَ الْبِقَاعُ وَالْأَزْمِنَةُ وَالْمُتَعَلِّقَاتُ كُلًّا أَتَبَتُوا

مَبْحَثُ التَّخْصِصِ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

إِخْرَاجُ بَعْضِ مَا يَكُونُ دَخْلًا لَوْلَاهُ فِي الْعُمُومِ تَخْصِيسًا جَلًّا
وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهِ إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ إِنْ يَصِحُّ مَأْخِذًا
وَجَازَ مُطْلَقًا وَلَوْ مُؤَكَّدًا وَلَوْ فَني الْجَمِيعُ إِلَّا وَاحِدًا
وَلَا يُخَصِّصُ سِوَى مَا شَمِلًا فِي الْحَسِّ أَوْ فِي الْحُكْمِ

فَائِدَةٌ

مَا قِيلَ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ يُوجَدُ مَا لَمْ يُخَصَّ مِنْ عُمُومٍ يُورَدُ
أَيُّ غَيْرِ أَرْبَعٍ مِنَ الْآيَاتِ فَتَدُّهُ الْإِمَامُ ذُو الْهَبَاتِ
أَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ مُبْدِعُ الْجَوَابِ فَقَالَ غَالِبُ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ
مَحْفُوظَةٌ لَيْسَ لَهَا تَخْصِيسُ فَاقْتَفِذَا فَإِنَّهُ مَفْحُوصُ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّخْصِصِ وَالنَّسْخِ

الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسْخِ جَا مِنْ سِتَّةِ الْوُجُوهِ خُذْهُ مِنْهَجًا
أَوَّلُهَا هَذَا بَيَانُ أَنَّ مَا خَصَّوهُ لَمْ يَرَدْ بِلَفْظِ فَاعِلِمَا

وَالنَّسْخُ إِخْرَاجٌ لِمَا يُرَادُ	دَلَالَةُ اللَّفْظِ لَهُ يُفَادُ
وَالثَّانِ شَرْطُ النَّسْخِ أَنْ تَرَاحِيَا	وَجَازَ فِي التَّخْصِصِ أَنْ تَأْخِيَا
ثَالِثُهَا النَّسْخُ يَجِي فِي الْوَاحِدِ	وَلَا يُخَصَّصُ سِوَى ذِي الْعَدَدِ
رَابِعُهَا النَّسْخُ يَكُونُ بِالْخَطَابِ	وَجَازَ فِي التَّخْصِصِ مَا قَدْ
خَطَابًا أَوْ عَقْلًا وَعُرْفًا قَارِنًا	أَيُّ لِلْخَطَابِ كُلِّهَا مَا اسْتُهِجِنَا
خَامِسُهَا التَّخْصِصُ عَمَّ الْخَبْرَا	وَالنَّسْخُ بِالْإِشْءِ خُصَّ فَاخْبُرَا
سَادِسُهَا الْمَنْسُوخُ مَا دَلَّ عَلَى	مَا تَحْتَهُ خِلَافَ مَا خُصَّ جَلَا

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْمُخَصَّصَاتِ

ثُمَّ الْمُخَصَّصُ هُوَ الْمُخْرَجُ جَا	إِطْلَاقُهُ عَلَى الدَّلِيلِ مِنْهَجَا
هُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا نَوْعَانِ	الْأَوَّلُ الْمُتَفَصِّلُ الْمَعْنَانِي
وَهُوَ الَّذِي بِنَفْسِهِ اسْتَقْلًا	بَلَا ارْتِبَاطٍ بِكَلَامٍ أَصْلًا
كَالْحِسِّ وَالْعَقْلِ وَكَالْإِجْمَاعِ	وَالنَّصِّ فَافْهَمَهُ بِعَقْلِ وَاعٍ
وَقَوْلِ صَاحِبِ مَعَ الْقِيَاسِ	كَذَلِكَ الْمَقْهُومُ عِنْدَ النَّاسِ
وَالثَّانِ مَا اتَّصَلَ مَا لَا يَسْتَقِلُّ	بِنَفْسِهِ بَلْ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ
كَالشَّرْطِ وَالصِّفَةِ ثُمَّ الْبَدَلِ	وَعَايَةِ كَذَاكَ الْاسْتِثْنَا يَلِي

مِثَالُ حَسٍّ (أَوْ تَبَيَّنَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) وَاعْتَرَضُوا هَذَا فَحَقَّقْ يَا أَخِي
بِأَنَّهُ عَامٌّ بِهِ أُرِيدَ مَا يَخُصُّ أَيُّ لَيْسَ بِتَخْصِصٍ سَمَّا
وَأَنَّ مَا خَرَجَ بِالْحَسِّ مُنْعٍ دُخُولُهُ تَحْتَ الْعُمُومِ فَاقْتَنِعْ
ثُمَّ دَلِيلُ الْعَقْلِ ضَرْبَانِ فَمَا جَازَ وَرُودُ الشَّرْعِ خَلْفَهُ سَمَّا
وَهُوَ الْبِرَاءَةُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخُصُّ إِذْ دَلِيلُ شَرْعِنَا قَمَنْ
أَمَّا الَّذِي مَا جَازَ أَنْ يَرِدَ مَا خَالَفَهُ شَرْعًا يَخُصُّ فَاعْلَمَا
كَخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ شَيْءٍ صِفَاتُهُ تُخَصُّ مِنْ ذَا يَا أَخِي
إِذْ دَلَّ عَقْلُنَا عَلَيْهِ وَانْتَقَدَ بِأَنَّهُ تَحْتَ الْعُمُومِ مَا وَجَدَ
أَوْ مِنْ قَبِيلِ مَا الْخُصُوصُ قُصِدَا وَالْخُلْفُ لَفْظِيًّا لِبَعْضِهِمْ بَدَا
أَوَّلُ مَا اتَّصَلَ الْاسْتِثْنَاءُ جَا إِخْرَاجَ مَا لَوْلَاهُ حَثْمًا وَلَجَا
فِي لُغَةٍ بِأَدَوَاتٍ «إِلَّا» أَوْ أَخَوَاتِهَا فَخَذُّهَا نَقْلًا
فَلَا يَصِحُّ مِنْ مُنْكَرٍ وَلَا مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ عِنْدَ بَعْضِ الْفُضَّلَا
كَوْنُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ قَدْ صَدَرَا شَرْطٌ وَإِلَّا فَانْفِصَالُهُ يُرَى
مُرَادُ مَنْ قَالَ «عَلَيَّ عَشْرَةٌ» إِلَّا ثَلَاثَةً فَسَبْعَةٌ نَرَهُ
«إِلَّا» قَرِينَةٌ تُخَصُّ وَوَرَدَ هُنَاكَ أَقْوَالٌ وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ

(٢٣٩٠)

(٢٤٠)

وَشَرَطُ الاسْتِثْنَاءِ أَنْ يَتَّصِلَ
هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالْبَعْضُ يَرَى
نَيْتُهُ قَبْلَ التَّمَامِ وَالْطُّقَا
وَأَسْتَثْنِ مَا قَلَّ وَمَا اسْتَفْرَقَ لَا
إِلَّا إِذَا الْكَثْرَةُ مِمَّا خَرَجَا
وَحَيْثُ يَبْطُلُ وَمِنْهُ اسْتِثْنَى
وَجُمْلٌ تَعَاظَفَتْ إِنْ وَقَعَا
فَالْجُلُّ لِلْكُلِّ وَلِلْأَخِيرَةِ
عَنِ الْقَرَائِنِ وَالْأَعْمَالِ
دَلِيلُهُ اخْتَارَهُ بَعْضُ الْفُضَلَا
وَهُوَ الَّذِي ظَهَرَ لِي إِنْ صَلَحَا
ثُمَّ الاسْتِثْنَاءُ مِنْ نَفْيِ ثَبُتِ
فِي عَادَةٍ فِي لَفْظٍ أَوْ حُكْمٍ جَلَا
صِحَّةَ فَصْلِهِ وَلَكِنْ أَنْكَرَا
لِغَيْرِ ظَالِمٍ وَأَخَّرَ مُطْلَقَا
فِي الْأَكْثَرِ الْخِلَافُ وَالْحَظْلُ
أَتَتْ فَلَا مَنَعَ فَخُذْهُ مِنْهَجَا
أَعِدْ لِمَا قَبْلُ بِخُلْفٍ يُعْنَى
بَعْدَهَا الاسْتِثْنَاءُ خُلْفٌ سَطْعَا
بَعْضُ أَعَادَهُ وَذَا إِنْ خَلَّتْ
بِهَا وَوَقَفْهُ إِلَى أَنْ انْجَلَى
وَتَجَلَّ تَيْمِيَّةً شَادَ الْأَوَّلَا^(١)
لِلْكُلِّ وَالْمَانِعُ مِنْهُ نَزَحَا^(٢)
وَعَكْسُهُ بِالْعَكْسِ عِنْدَ مَنْ ثَبَتَ

(١٩٢)

(١) أي قوَى قول الجمهور، وهو عوده إلى الجميع.

(٢) من باب نفع، أي بعد، بمعنى أنه لا يوجد مانع من عوده إلى الجمل كلها.

وَأِنْ عَلَى مِثْلِ أَتَى مَعْطُوفًا فَالْثَّانِ لِلْأَوَّلِ قَدْ أَضِيفَا
وَأِنْ بِلَا عَطْفٍ أَتَى فَاسْتِثْنَا مِنْ مِثْلِهِ وَصَحَّ قَوْلُ يُعْنَى ^(١)
وَالْثَّانِ شَرْطٌ وَالْمُرَادُ اللَّغْوِي وَمَنْ يُعَمِّمُ وَسَمُوهُ بِاللَّغْوِي
مُخْرِجُ مَا لَوْلَاهُ ^(٢) كَانَ دَخَلَا مُتَّحِدًا وَمُتَعَدِّدًا جَلَا
جَمْعًا وَإِبْدَالًا كَذَا الْجَزَا يَرِدُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ قَدْ عُهِدَ
وَمَا يُرَى مُؤَخَّرًا فَمَا سَبَقَ يَدُلُّ لِلْجَزَاءِ عِنْدَ مَنْ حَدَقَ
إِخْرَاجُ الْإِكْثَرِ يَصِحُّ وَهُوَ فِي وَصَلَ بِمَشْرُوطٍ كَالِاسْتِثْنَاءِ يَفِي ^(٢٤٣)
وَجُمْلٍ تَعَاطَفَتْ كَأَكْرَمَا زَيْدًا وَأَعْطَى عَامِرًا إِنْ قَدِمَا
وَالثَّالِثُ الصِّفَةُ مَا أَشْعَرَ مَا أَفْرَادُ عَامٍ وَصَفُهَا بِهِ سَمَا
فَشَمِلَ الْبَيَانَ وَالنَّفْعَ وَحَالَ وَهِيَ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي عَوْدِ ثُنَائِ
وَلَوْ تَقَدَّمَ وَأَمَّا الرَّابِعُ فَعَايَةُ مَا الْحَرْفُ مِنْهَا وَاقِعُ
بُعِيدَ لَفْظٍ عَمَّ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي الْوَصْلِ وَالْعَوْدِ بِلَا اسْتِثْنَاءِ

(١) أي هذا قول يُقصد؛ لقوة حجته.

(٢) بحذف الصلة للوزن.

وَتُخْرِجُ الْأَكْثَرَ قُلُ مُخَالَفُ مَا بَعْدَهَا لِلَّذِي قَبْلُ يُؤْلَفُ
 إِذَا تَقَدَّمَ عُمُومٌ شَمِلًا فَإِنْ خَلَا فَلَا خِلَافَ حَصَلًا
 وَغَايَةً مَعَ الْمُفْعِيَا اتَّحَدَا أَوْ يَتَعَدَّدَانِ تِسْعَةً بَدَا
 خَامِسُهَا بَدَلُ بَعْضٍ وَالَّذِي مِنَ التَّوَابِعِ يَخُصُّ يَحْتَذِي
 طَرِيقَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِثْلُ الْبَدَلِ عَطْفِ الْبَيَانِ مَعَ تَوْكِيدِ يَلِي

تَنْبِيْهٌ

وَجَازَ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ وَسُنَّةٌ أَيْ مُطْلَقًا فَلَا عِتَابُ (٠٣٦٣)
 وَسُنَّةٌ بِهَا كَذَاكَ مُطْلَقًا وَبِكِتَابِ اللَّهِ كُلُّ يَنْتَقَى
 وَقَصَدُوا مُسْتَتَدَ الْإِجْمَاعِ فَهُوَ الَّذِي يَخُصُّ عِنْدَ الْوَاعِي
 لَوْ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافٍ نَصٍّ تَضَمَّنَ النَّاسِيخَ لَدُ الْإِفْحَصِ
 فِعْلُ النَّبِيِّ خَصٌّ إِنْ عَامَّ شَمِلَ وَإِنْ عَلَى وَجُوبِ الْإِثْبَاعِ دَلْ
 خَاصٌّ فَذَا الدَّلِيلُ نَاسِيخًا جَرَى إِقْرَارُهُ يَخُصُّ لَا نَسِيخًا يُرَى
 قَضِيَّةُ الْعَيْنِ تَخُصُّ مِثْلُ مَا أَبَاحَ لِلْقَمَلِ الْحَرِيرَ فَاعْلَمَا
 وَمَذْهَبُ الصَّاحِبِ مَا لَيْسَ مَجَالٌ لِرَأْيِهِ وَإِنْ يَكُنْ فَالْخُلْفُ جَالٌ
 إِنْ لَمْ يُخَالَفْ غَيْرُهُ وَاتَّشَرَا كَانَ بِهِ التَّخْصِيصُ عِنْدِي أَظْهَرَ

وَبِالْمَفَاهِيمِ يُخَصُّ مُطْلَقًا عَلَى الَّذِي حَرَّرَهُ مَنْ حَقَّقَا
 أَمَّا الْقِيَاسُ إِنْ يَكُنْ جَلِيًّا جَازَ بِهِ التَّخْصِيسُ كُنْ حَفِيًّا
 هَذَا هُوَ الْحَقُّ وَخُلْفٌ قَدْ بَدَا فَاعْمَلْ بِمَا لَهُ الدَّلِيلُ أَيْدَا
 فِعْلُ الْفَرِيقَيْنِ لَدَى النِّهْيِ عَنْ صَلَاةِ عَصَرِهِمْ لِحَرْبِ مُتَخَنٍ
 يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيسِ بِالْقِيَاسِ لَذَا اخْتَلَفَ الْحُذَّاقُ فِي الَّذِي احْتَدَى
 فَصَوَّبَ ابْنُ حَزْمٍ الْمُفَوِّتَا وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عِنْدِي أَثْبَتَا
 وَتَجَلُّ تَيْمِيَّةٌ عَكْسَهُ يَرَى لِأَنَّ نَهْيَهُ لِنَأْكِيدِ جَرَى

المسألة الرابعة : في بيان تعارض الخاص والعام

قُدِّمَ مَا خَصَّ إِذَا تَعَارَضَا هَذَا هُوَ الرَّأْيُ الْقَوِيُّ الْمُرْتَضَى
 نَهَجُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ قَدْ تَبِعَا حُجَّتُهُ كَالشَّمْسِ ظَهْرًا سَطَعَا
 إِذْ فِيهِ إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ مَعَا كَمَا هُوَ الْغَالِبُ قَصْدًا وَضِعَا
 وَأَيْضًا الْخَاصُّ يَرَى أَقْوَى الْحُجَجِ فَاعْمَلْ بِمَا فِيهِ وَلَا تَخْشَ الْحَرْجِ
 وَإِنْ يَكُنْ كُلُّ يَوْمٍ وَيَخُصُّ مِنْ جِهَةٍ فَبِالْمُرْجَحِ يُنْصُ
 إِنْ وَافَقَ الْخَاصُّ لِعَامٍ لَمْ يَخُصُّ وَلَمْ تُقَيَّدْ عَادَةٌ وَلَمْ تَخُصَّ
 وَالْحَقُّ إِنْ تَعُدَّ لِعَهْدِ الْوَحْيِ تَخْصِصُهَا الظَّاهِرُ خُذْ بِالْوَحْيِ
 وَلَا يُخَصَّصُ بِمَقْصُودٍ كَذَا بِعَوْدِ مُضْمَرٍ لِبَعْضِ نُيْذَا

مَبْحَثُ الْمُطْلَقِ، وَالْمُقَيَّدِ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِمَا

فَمَا تَنَاوَلَ لِوَاحِدٍ بِلَا عَيْنِهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ انْجَلَى
حَقِيقَةً شَامِلَةً لِلْجِنْسِ قَدْ دَعَاهُ بِالْمُطْلَقِ فَاتَّبَعَ مَا وَرَدَ
فَخَرَجَ الْعَامُ وَالْفَاضِلُ الْعَدَدُ كَذَا الْمَعَارِفُ كَزَيْدٍ وَأَسَدٌ^(١)
وَوَاجِبٌ مُخَيَّرٌ وَالْمُشْتَرَكُ إِذِ الْحَقَائِقُ يَخْلُضُ قَدْ سَلَكَ
وَمَا تَنَاوَلَ مُعَيَّنًا كَذَا مَا كَانَ مَوْصُوفًا بِزَائِدٍ خُذَا
اسْمٍ مُقَيَّدٍ كَمَثَلِ رَقَبَةٍ مُؤَمِّنَةٍ أَوْ ذَا الْعَظِيمِ الْمُتَقَبِّهِ

(٢٤٣)

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِمَا:

ثُمَّ الْمُقَيَّدُ مَرَاتِبٌ عَلَى قَدْرِ قِيُودِهِ فَمَا قَدْ انْجَلَى
قِيُودُهُ أَكْثَرُ أَعْلَى مَنَزَلًا نَحْوُ ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ﴾ لَ^(٢) مَنْ تَلَا
وَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مُطْلَقًا عَلَى وَجْهِ مُقَيَّدًا مِنْ آخِرٍ^(٣) جَلَا
وَيَأْتِيَانِ تَارَةً فِي الْأَمْرِ وَتَارَةً فِي خَبَرٍ فَلْتَنْدُرْ

(١) المراد اسم رجل بعينه، لا الحيوان المعروف.

(٢) فعل أمر من ولي إذا تبع، أي اتبع من قرأ الآية بتمامها.

(٣) بنقل حركة الهمزة إلى نون (من).

المسألة الثالثة: في بيان حمل المطلق على المقيد

إِذَا أَتَى الْمُطْلَقُ فِيمَا يَسْتَقِلُّ مُقَيَّدٌ جَا فِي كَلَامٍ مُتَفَصِّلٍ
حُمِلَ مُطْلَقٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِذَا دَلِيلٌ صَحَّ عِنْدَ الْمُهْتَدِي
حُكْمُهُمَا وَفَقًا وَخَلْفًا مَا سَمَا لِلْعَامِ وَالْخَاصِّ كَمَا تَقَدَّمَا
بِهِ الْكِتَابَ قَيِّدُنْ وَبِالسُّنَنِ وَهِيَ بِهِ كَذَا بِهَا كُلُّ حَسَنِ
وَالْقَيْسِ وَالْمَفْهُومِ ثُمَّ مَذْهَبِ صَحْبِ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَدْ اجْتَبَى

المسألة الرابعة: في بيان موانع حمل المطلق على المقيد

يُمْنَعُ إِنْ وَرَدَ قَيِّدَانِ بِضِدِّ وَلَا مُرَجَّحَ لِوَاحِدٍ وَجِدْ
صَوْمُ الظُّهَارِ قَدْ يُرَى تَتَابَعًا وَفَرَّقَ الصِّيَامَ مَنْ تَمَتَّعَا
أَمَّا قَضَاءُ رَمَضَانَ أُطْلِقَا فَلَا يَحِقُّ الْحَمْلُ بَلْ صُمَّ مُطْلَقَا
كَذَا إِذَا قَرِيبَتُهُ مَانِعَةٌ مِنْ حَمْلِهِ لِأَحْمَلٍ إِذْ لَا نَافِيَةٌ
وَتِلْكَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ مِثْلَمَا أَمَرَ قَطَعَ خُفُّهُ مَنْ أَحْرَمَا
ذَا بِالْمَدِينَةِ وَأَيْضًا أُطْلِقَا لِبُسِّهِ فِي عَرَفَةٍ تَحَقَّقَا
لِذَاكَ أَحْمَدُ يَرَى النَّسْخَ هُنَا لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْقَيِّدِ دَنَا

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ أَحْوَالِ الْمُطَلَّقِ وَالْمُقَيَّدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَمْلِ وَعَدَمِهِ

يَنْقَسِمُ الْمُطَلَّقُ وَالْمُقَيَّدُ
أَرْبَعَةً أَوَّلُهَا الْحُكْمُ اتَّفَقَ
وَالثَّانِ أَنْ يَتَّفَقَ الْحُكْمُ وَلَا
لِلْأَكْثَرِينَ ثُمَّ ثَالِثٌ جَلَا
وَرَابِعٌ خَلْفَهُمَا فَاتَّفَقُوا
وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ خَاصَّةٌ بِمَا
فَإِنْ يَكُنْ قَيْدَانِ ضِدَّانِ فَلَا
أَمَّا إِذَا أَمَكَنَّ أَنْ يُرْجَّحَا
كَالصَّوْمِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ
مِنْ التَّمَتُّعِ يَكُونُ أَقْرَبَا

إِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً تُقَيَّدُ
مَعَ سَبَبٍ فَالْحَمْلُ لِلْجُلِّ بَرَقَ^(١)
يَتَّفَقُ السَّبَبُ فَالْحَمْلُ جَلَا
عَكْسَهُ فَالْحَمْلُ لَدَى الْأَكْثَرِ لَا
أَنَّهُ لَا حَمْلَ هُنَا يُحَقِّقُ
كَانَ الْمُقَيَّدُ بِوَحْدَةٍ سَمَا
حَمْلَ بِالِاتِّفَاقِ إِنْ بُعِدَ جَلَا
بَعْضٌ عَلَى الْأَرْجَحِ حَمْلٌ وَضَحَا
أَشْبَهُ بِالظَّهَارِ فِي التَّعْيِينِ
فَحَمْلُهُ عَلَيْهِ صَارَ يُجْتَنَبُ

(٥٧٤)

(١) أي لمع، وأضاء، يعني أن الجمهور على الحمل في هذا القسم.

مَبْحَثُ الْمَنْطُوقِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ

الأولى: في بيان تعريفه

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلٍّ نَطَقَ وَهُوَ قِسْمَيْنِ يَفِي
 الْأَوَّلُ الصَّرِيحُ مَا اللَّفْظُ وَضِعَ لَهُ فَيَشْمَلُ مُطَابِقًا صُنِعَ
 كَرَجُلٍ دَلَّ عَلَى الْإِنْسَانِ كَذَا تَضَمُّنًا فَخُذْ بَيَانِي
 مِثْلُ دَلَالَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى ثَلَاثِهَا الْوَاحِدِ وَادْكُرْ مِثْلًا
 تَانِيهِمَا غَيْرُ الصَّرِيحِ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا وَضْعًا سَمَا
 يَدْعُوْنَهُ دَلَالَةَ الْإِتِّزَامِ كَاثْنَيْنِ لِلزَّوْجِ فَمَزُ مَرَامِي

(٥٦٣)

المسألة الثانية: في أقسام المنطوق غير الصريح

أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ دَلَالَةُ اقْتِضَا هُوَ الْمُفَصَّلُ^(١)
 أَنْ يَتَضَمَّنَ الْكَلَامُ مُضْمَرًا لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ لِيُظْهِرَا
 إِمَّا لِأَنَّ الصِّدْقَ قَدْ تَوَقَّفَا عَلَيْهِ كَالْحَدِيثِ عَمَّنْ شَرَفَا
 «وَضَعَ عَنْ أَمَّتِي الْخَطَأَ» إِذْ تَقْدِيرُهُ الْإِثْمَ الَّذِي بِهِ أُخِذَ

(١) أي المفسر.

أَوْ أَنَّ صِحَّتَهُ عَقْلًا وَقَفًا كَوَسْئِلِ الْقَرِيَّةِ ﴿ خُذْ مَا عُرِفَا
 أَوْ أَنَّ صِحَّتَهُ شَرْعًا مُعْلَنُ كَأَعْتَقِ الْعَبْدَ عَلَى التَّمَنُّ
 وَالتَّنَانِ قُلْ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ أَنْ دَلَّ لَفْظٌ فِي سِوَى الْعِبَارَةِ
 أَيْ غَيْرِ مَقْصُودٍ بِلَفْظٍ لَازِمُ لَهُ فَبِالتَّبَعِ قَصْدًا يُلْزَمُ (ع)
 مِثْلُ اسْتِفَادَةِ أَقْلٍ الْحَمَلِ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ النَّصِّ الْوَفِيِّ
 ثَالِثُهَا دَلَالَةُ الشَّيْءِ قَدْ يُدْعَى بِالْإِيمَاءِ ^(١) فَخُذْ وَصْفًا وَرَدَّ
 أَنْ يُقَرَّنَ الْحُكْمُ بِوَصْفٍ لَوْلَا كَوْنُهُ تَعْلِيلًا لِمَا جَاءَ أَحْلَى
 كَذِكْرِ الْأَبْرَارِ لَدَى لَفِي نَعِيمُ فَحَقَّقِ الْفَنَّ بِفَهْمٍ مُسْتَقِيمُ

مَبْحَثُ الْمَفْهُومِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَنْوَاعِهِ:

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النُّطْقِ قِسْمَيْنِ يَفِي
 الْأَوَّلُ الْمَفْهُومُ دُوَ الْمُوَافَقَةِ وَالتَّنَانِ مَا خَالَفَهُ وَنَافَقَهُ

(١) بدرج الهمزة بعد نقل حركتها للوزن.

المسألة الثانية : في بيان مفهوم الموافقة :

هُوَ الَّذِي وَافَقَ مَسْكُوتٌ لِمَا فَحَوَى الْخُطَابَ لِحَنَّهُ التَّشْبِيهُ قِسْمَانِ أَوْلَى وَهُوَ مَا كَانَ أَحَقَّ مِثَالُهُ تَحْرِيمٌ تَأْفِيفٌ يَدُلُّ وَالتَّانِ مَا سَاوَى إِذَا الَّذِي سَكَتَ مِثَالُهُ تَحْرِيمٌ أَكَلَ مَالٍ مَنْ وَهُوَ قَطْعِيٌّ إِذَا كَانَ انْتَفَى وَظَنَّ أَنْ^(١) ظَنَّ انْتِفَاؤُهُ كَانَ فَسَقَ فَالْكَافِرُ أَوْلَى رَدُّهُ دِينُهُ^(٢) بَيْنَمَا يُرَى ذُو الْفُسْقِ نَاطِقٌ فِي الْحُكْمِ بِأَسْمَاءٍ سَمَى وَالْقَيْسُ ذُو الْجَلَاءِ يَا نَبِيَهُ بِالْحُكْمِ مَا سَكَتَ عَنْهُ وَأَسْقَى لِحُرْمَةِ الضَّرْبِ وَذَا أَعْلَى الْمُثُلِ^(٣) عَنْهُ لِمَنْطُوقٍ يُسَاوِي فَلَتَيْتَ يَتَمُّ^(٤) لِلْإِحْرَاقِ دَلٌّ فَاجْمَعَنَّ فَارْقُهُ قَطْعًا مِثَالُهُ وَفَى^(٥) يُقَالُ إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةٌ لِمَنْ إِذَا رُبَّمَا عَنْ كَذِبِهِ يُبْعَدُهُ مُتَّهَمًا فِي دِينِهِ بِالْحَقِّ

المسألة الثالثة : في بيان حجيتها

قَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ فِي حُجِّيَّتِهِ فَمُنْكَرٌ لَهُ يُرَى مِنْ بَدْعَتِهِ

(١) من بابي تعب وقرب.

(٢) أي تم مثاله بما سبق ذكره من المثالين، تحريم التأفيف، وتحريم أكل مال اليتيم.

(٣) بدرجة الهمزة للوزن.

(٤) بحذف صلة الضمير للوزن.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ذَا مَنْ بَدَعَ أَهْلُ الظُّوَاهِرِ الَّتِي لَمْ تُبَدَعْ
قَبْلَهُمْ فَمَا لَهُمْ فِيهَا سَلَفٌ بَلْ كُلُّ احْتِجٍّ بِهِ وَمَا وَقَفَ
وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الدَّلَالَةِ لَفْظِيَّةٌ أَوْ بِقِيَاسٍ مُثَبَّتِ
مَنْ قَالَ لَفْظِيٌّ بِهِ نَسَخًا أَجَازَ مَنْ لَا فَلَا وَذَاكَ لِلتَّرْجِيحِ حَازَ

المسألة الرابعة: في بيان شرط العمل به

أَنْ يُفْهَمَ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ لَدَى مَحَلِّ نُطْقِهِ فَخُذْ نِلْتَ الْهُدَى
وَكَوْنُ مَفْهُومٍ بِحُكْمٍ أَوْلى أَوْ جَا يُسَاوِي مَا يَنْطُقُ أَذلى
يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ السِّيَاقِ أَوْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ حَقَّقْ مَا رَأَوْا

المسألة الخامسة: في بيان مفهوم المخالفة

مَا خَالَفَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مَا فِي الْحُكْمِ مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ ثَقِ
وَبَدَلِيلٍ لِلْخَطَأِ بِسُمِّيَا سِتَّةَ أَقْسَامٍ فَخُذْهَا وَاعْيَا
أَوَّلُهَا مَفْهُومٌ وَصَنُفٌ وَرَدَا كَصِفَةِ السَّوْمِ لِأَغْنَامٍ بَدَا
لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ نَعْتًا بَلْ كَفَا مَا صِفَةً يُرَى لِمَعْنَى عُرِفَا
وَهُوَ حُجَّةٌ بِخُلْفٍ وَيُرى ظَرْفًا وَحَالٌ عَلَّةٌ مِنْهُ جَرَى
وَالثَّانِ تَقْسِيمٌ كَثِيبٌ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مَعَ ذِكْرِ بَكْرٍ اتَّسَقَ
ثَالِثُهَا مَفْهُومٌ شَرْطٌ وَالْمُرَادُ مَا عَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَى شَيْءٍ يُرَادُ
أَيُّ بِأَدَاةٍ «إِنْ» «إِذَا» وَاللُّغَوِي يُعْنَى وَلَيْسَ مَا مَضَى فَلْتَحْيُو

وَهُوَ أَقْوَى مِنْهُمَا وَقَدْ سُمِعَ
الرَّابِعُ الْغَايَةُ مَدُّ الْحُكْمِ
وَخَامِسُ الْأَقْسَامِ مَفْهُومُ الْعَدَدِ
وَسَادِسُ الْأَقْسَامِ مَفْهُومُ اللَّقَبِ
وَذَلِكَ كَالْتَّصِيفِ فِي أَغْيَانِ مَا
لَعَلَّ «إِنْ كُنْتَ نَجَلِي فَلْتُطْعِ»
أَيَّ بِأَدَاتِهَا «إِلَى» «حَتَّى» أَيْ
تَعْلِيقُ حُكْمِ أَيْ بِمَخْصُوصِ عَدَدٍ
تَخْصِيفُكَ اسْمًا أَيْ بِحُكْمِ
يَجْرِي بِهِ الرَّبِّيَا بِنَصِّ أَحْكَمَا

المسألة السادسة : في بيان حجته

جَمِيعُ أَقْسَامِهِ حُجَّةٌ لَدَى
مِنَ الْأَدْلَةِ لِلَاخْتِجَاجِ بِهِ
فَعَمَرُ قَدْ فَهِمَ الْإِثْمَامَ مِنْ
أَقْرَهُ النَّبِيِّ لَمَّا سَأَلَ
كَذَاكَ لَا بُدَّ لِذِكْرِ فَائِدَةٍ
حَشَوُا يُنَزِّهِ كَلَامُ الْعُقَلَاءِ
أَقْسَامُهُ رَتَّبَ فَقَدَّمَ غَايَةَ
تَقْسِيمًا الْعَدَدَ ثُمَّ اللَّقَبَا
بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَالنَّاسِ لَدَى
جَمُوهورِهِمْ لَا لَقَبٌ فِي الْمُقْتَدَى
فَهُمْ أُولَى اللَّفْظِ ذَا فَلْتَتَّبِعْهُ
تَعْلِيقِ قَصْرِهَا بِخَوْفٍ مُقْتَرَنٍ
لَكِنَّهَا صَدَقَةٌ فَلْتَقْبَلْهَا
إِذْ لَوْ يُسَاوِي عَدَمًا جَا زَائِدَةٌ
فَكَيْفَ بِالْكَلَامِ مِنْ رَبِّ الْعُلَا
فَالشَّرْطُ فَالْصِّفَةُ خُذْ دِرَايَةَ
لَيْسَ هُنَا فَرْقٌ يَجِي مُصْطَحِبًا
دَلَالَةَ الْمَفْهُومِ خُذْ رَشْدًا

(٢٠٣٥)

المسألة السابعة : في بيان شروط العمل به :

شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَنْطُوقٌ ذُكِرَ
أَيَّ لاختصاصه بحكم مستقر

أَمَّا إِذَا ظَهَرَ ذِكْرُهُ اتَّفَقَ لِسَبَبٍ فَحُكْمُهُ قَدْ افْتَرَقَ
وَهِيَ كَثِيرَةٌ فَمِنْهَا أَنْ خَرَجَ مَخْرَجَ غَالِبٍ كَحَجَرٍ ذِي حَرَجٍ
كَذَاكَ ذِكْرُهُ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ كَمِثْلِ هَلْ فِي سَائِمٍ زَكَاةُ مَالٍ
كَقَوْلِهِ ﴿لَحْمًا طَرِيًّا﴾ مُخْرَجًا
أَوْ رَفَعَ خَوْفٍ أَوْ لِيَتَفَخِّيمَ كَذَا حَادِثَةً جَهْلُ الْمُخَاطَبِ حَذَا
أَوْ كَانَتْ الصِّفَةُ لَيْسَتْ تُقْصَدُ فَهَذِهِ الشُّرُوطُ خُذْهَا تَسْعَدُ

تَنْبِيهَاتٌ

إِذَا بِمَدْحٍ أَوْ بِذَمٍّ خُصَّ نَوْعٌ فَمَفْهُومٌ رَأَوْهُ يُحْصَى
قَوْلٌ وَفِعْلُهُ لَهُ دَلَالَةٌ مِثْلُ الْخُطَابِ رَدُّهُ جَلَالَهُ
دَلَالَةُ الْمَفْهُومِ كُلُّهَا تُرَى بِالِاتِّزَامِ فَلْيُتَحَقَّقْ نَظَرًا
وَ«إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ أَفَادُ الْحَصْرُ نُطْقًا وَلِبَعْضِ اتِّتِقَادِ
وَقَدْ يَجِي مُحَقَّقًا لَا نَفْيًا كَ«إِنَّمَا الْكَرِيمُ» أَلْقِ وَعُيَا
«تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ» حَصْرٌ نُطْقًا كَقَوْلِكَ «الْعَالِمُ زَيْدٌ حَقًّا»
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَهْدٌ وَحَصْرٌ يَحْصُلُ بِنَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ كَذَاكَ يُنْقَلُ
بِالْفَصْلِ بَيْنَ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ بِمُضْمَرٍ بِالِاسْتِثْنَاءِ فَاحْصُرْ
تَقْرِيمٌ مَعْمُولٌ يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ وَذَا هُوَ الْحَصْرُ وَلِلْسُّبْكِيِّ اتِّتِقَاصُ

أَعْلَى الْمَفَاهِيمِ قُلِ اسْتِثْنَاءُ وَالنَّفْيُ ثُمَّ غَايَةُ تَلَاءُ
فَالشَّرْطُ ثُمَّ صِفَةُ مُنَاسِبَةٍ فَمُطْلَقُ الصِّفَةِ قُلِ مُعَاقِبَةٍ
فَعَدَدٌ يَلِي فَمَعْمُولٌ سَبَقُ وَهَكَذَا التَّرْتِيبُ ثُمَّ وَائِسَقُ

خَاتِمَةٌ

قَدْ حَرَّرَ الْمَسَائِلَ الْفَقْهِيَّةَ بَعْضُ الْمُدَقِّقِينَ فِي الرُّوْيَةِ
أَيُّ فِي قَوَاعِدَ تَكُونُ حَاوِيَةً لِكُلِّ أَنْوَاعِ الْفُرُوعِ طَاوِيَةً
بَشَكِّ الْيَقِينُ لَا يُزَالُ وَإِنَّ كُلَّ ضَرَرٍ مُزَالُ
وَبِالْمَشَاقِ يُجَلِّبُ التَّيْسِيرُ وَإِنَّهُ لِلْعَادَةِ الْمَصْرِيرُ
كَذَا الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ تُرَى خَمْسُ قَوَاعِدَ فَأَمْعِنُ نَظْرَا
وَقَدْ رَأَاهُ بَعْضُهُمْ أَمْرَيْنِ قَدْ جَلَّبَ الْمَصَالِحَ وَدَرَّءَ مَا فَسَدُ
وَهَذَا أَخْصَرُ وَأَجْمَلُ فَعُمُ فِي لُجَّةِ النُّصُوصِ تَلْقَ مَا تَوْمُ

الفصل الثالث: في الاجتهاد، والتقليد، والفتوى
وفيه ثلاثة مباحث
المبحث الأول: في الاجتهاد
وفيه مسائل

المسألة الأولى: في بيان تعريفه

الاجْتِهَادُ لُغَةً أَنْ تَبْذُلَا	وُسْعَكَ وَالطَّاقَةَ فِي أَمْرٍ عَلا
أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَهُوَ بَدَلُ	وُسْعِكَ فِي النَّظَرِ حَيْثُ يَجْلُو
ذَلِكَ فِي الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ	مُسْتَنْبِطًا أَحْكَامَهُ الْمَرْعِيَّةِ
فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ قِيَاسٍ إِذْ يُخَصُّ	بِلَحْقِ فَرْعٍ أَيْ بِأَصْلِ قَدْ يُنَصُّ
وَأَنَّ الاجْتِهَادَ لَا يَقُومُ بِهِ	إِلَّا فَقِيهٌ النَّفْسِ حَبِيرٌ مُنْتَبِهٌ
وَأَنَّ الاجْتِهَادَ قَدْ يُحَقِّقُ	قَطْعًا بِحُكْمٍ أَوْ بظَنٍّ يُرْفَقُ
وَأَنَّ الاجْتِهَادَ رَأْيُ الْمُجْتَهِدِ	مُحَاوَلًا لِكَشْفِ حُكْمٍ مُسْتَدِدٍّ
وَلَيْسَ تَشْرِيْعًا إِذْ التَّشْرِيْعُ قَدْ	يَخُصُّ مَوْلَانَا وَلَيْسَ لِأَحَدٍ

المسألة الثانية: في بيان أقسامه

الاجْتِهَادُ بِاعْتِبَارَاتٍ قُسِمَ	لِمُتَعَدِّدٍ فَخُذْهُ تَعَقُّبُ
فَبِاعْتِبَارِ أَهْلِهِ قِيلَ انْقِسَمَ	أَرْبَعَةً مُجْتَهِدٌ قَدْ اتَّسَمَ
بِمُطْلَقٍ وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَعْلَمُ	لِصُوصِ وَحْيِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْكَمُ
أَقْوَالِ أَصْحَابِ الرَّسُولِ يَجْتَهِدُ	لَدَى النَّوَازِلِ لِنَيْلِ مَا قُصِدُ
فَالنَّوْعُ ذَا جَازٍ لَهُ الْإِفْتَاءُ	وَجَازٍ لِلنَّاسِ بِهِ اقْتِدَاءُ
مُجَدِّدُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لَا تُرَى	نَازِلَةٌ إِلَّا لَهَا قَدْ انْجَبَى

وَبَعْدَهُ مُجْتَهِدٌ مُقْسِدٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ لَا يُقَلِّدُ
لَهُ وَإِنَّمَا لَهُ مَعْرِفَةٌ أَقْوَالِهِ أَصُولُهُ يُتَّبَعُ
مُهَذَّبًا يَسْلُكُ مَسْلَكَهُ قَدْ وَافَقَهُ رَأْيَا طَرِيقَهُ قَصْدُ
وَبَعْدَهُ مُقْسِدٌ فِي مَذْهَبِ وَلَيْسَ يَخْرُجُ وَلَوْ بِمَطْلَبِ
يَعْلَمُ فَتَوَاهُ وَإِنْ نَصَّ الْإِمَامُ (٢٥٩٠) وَجَدَ لَا يَعْدُوهُ قَطْعًا لَا كَلَامُ
بَلْ نَصَّهُ مِثْلُ نُصُوصِ الشَّارِعِ قَدْ اكْتَفَى بِهِ بِحَزْمٍ قَاطِعِ
وَهَكَذَا وَصِفَ قُلٌّ وَاعْجَبَا فَشَأْنُ هَذَا الْقِسْمِ صَارَ مُعْجَبَا
كَيْفَ دَعَاهُمْ اجْتِهَادُهُمْ لِمَا يَرُدُّهُ مَنْ كَانَ مِنْهُ أَعْلَمَا
هَلَّا أَجَالُوا نَظْرًا فِي النَّصِّ كَى يُحَقِّقُوا الصَّوَابَ مِنْهُ دُونَ غَى
فَإِنْ ذَا وَاجِبُهُمْ كَى يَعْمَلُوا يَعْلَمُهُمْ إِذْ نِعَمَ مَا قَدْ حُمِّلُوا
ثُمَّ يَلِي مُجْتَهِدٌ فِي مَذْهَبِ أَيْ إِمَامٍ عَاجِزٌ عَنْ مَطْلَبِ
بَلْ حَافِظٌ أَقْوَالِ ذَلِكَ الْإِمَامِ مُقَلِّدٌ مَحْضٌ جَدِيرٌ أَنْ يُلَامَ
إِذِ النَّصُوصُ عِنْدَهُ تَبَرُّكُ أَمَّا احْتِجَاجُهُ بِهَا فَمُنْهَكُ
فَلَوْ رَأَى الْحَدِيثَ صَحَّ خَالَفَا مَذْهَبَهُ أَعْرَضَ عَنْهُ عَازِفَا^(١)
وَهَكَذَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فَقَالَ فِي الْأَوَّلِ أَهْلُ الْقَيِّمِ (٢٦٠)

(١) حال مؤكّد لـ «أعرض»، يقال: عرضت نفسي عن الشيء من باب ضرب: إذا زهدت فيه، وانصرفت عنه، أو ملته. قاله في «القاموس».

يَكُونُ فَتَوَاهُ كَتَوْقِيعِ الْمُلُوكِ وَالثَّانِ كَالْوَكِيلِ فَافْهَمْ ذَا سُلُوكِ
وَتَالِثٌ وَرَابِعٌ كَخَلْفَا نُوَابِهِمْ وَمَنْ عَدَاهُمْ جُلْفَا ^(١)
وَبَاعْتِبَارِ نَظَرٍ لِلْمُجْتَهِدِ مُطْلَقٍ أَوْ جُزْئِيٍّ إِذْ يَجْتَهِدُ
مِنْ حَيْثُ الاسْتِيعَابُ لِلْمَسَائِلِ وَفِي اقْتِصَارِهِ لِبَعْضِ السَّائِلِ
وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَتَجَزَّى الاجْتِهَادُ جَوَازُهُ الْحَقُّ فَخُذْهُ بِاعْتِمَادِ
وَالْحَقُّ أَنْ يُفْتِيَ فِيمَا اجْتَهِدَا لَا غَيْرَ مَا حَقَّقَ فَلْيَبْتَغِدَا
وَبَاعْتِبَارِ عِلَّةِ الْحُكْمِ انْقِسَمَ إِلَى ثَلَاثَةٍ فَمَنْ حَازَ اغْتَنِمَ
تَحْقِيقُهُ الْمَنَاطَ مَعَ تَنْقِيحِهِ تَخْرِيجِهِ فَارْجِعْ إِلَى تَوْضِيحِهِ
فَقَدْ مَضَى مُفْسَّرًا مُنْقَحًا فِي الْمَسْأَلَةِ الْعَاشِرِ كُنْ مِمَّنْ صَحَا
رَابِعُهَا انْقِسَامُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَسَائِلِ فَحَقِّقْ نَظَرِي ^(ع)
قِسْمٌ مَسَائِلُ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهَا وَآخِرُ مَضَى أَنْ اجْتَهِدْ
فَالْخُلْفُ فِي الْأَوَّلِ هَلْ يُجْتَهِدُ أَمْ لَا؟ وَصَحَّحُوا الْجَوَازَ فَاهْتَدُوا
وَالثَّانِ لَا خِلَافَ فِيهِ فَاجْتَهِدْ مُسْتَكْمِلًا شُرُوطَهُ الَّتِي تَرُدُ
خَامِسُهَا انْقِسَامُهُ بِالنَّظَرِ لِبَدَلٍ وَسُعَى الَّذِي قَدْ يَغْتَرِي
تَامٌ وَنَاقِصٌ فَإِنْ كَانَ بَدَلٌ حَتَّى يُحْسَ الْعَجْزَ عَمَّا قَدْ حَصَلَ

(١) جمع جَلِيف كَحَلِيف وَخُلَفَاء، وَيُقَالُ لَهُ الْخُلْفُ بِكسْر، فَسُكُون، وَهُوَ الرَّجُلُ الْجَاهِلُ.

تَامَ وَالْأُتَاقِصَ وَطُلِبَا
سَادِسُهَا انْقِسَامُهُ لِمَا يَصِحُّ
هُوَ الَّذِي صَدَرَ مِنْ مُجْتَهِدٍ
وَكَانَ الاجْتِهَادُ فِيهِمَا سَاعَ أَنْ
وَالثَّانِ مَا صَدَرَ عَنْ جَهْلٍ
بَلْ كَانَ خَالِيًا عَنِ الشُّرُوطِ
حَيْثُ غَدَا يَبْذُلُ جُهِدَهُ إِلَى
وَلَابِنِ قَيْمٍ بُحُوثٍ غَالِيَةٍ
أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ
وَتَانِيهَا الصَّحِيحُ وَالثَّالِثُ مَا
وَكُلُّهَا السَّلَفُ قَدْ أَشَارُوا
وَبَاطِلًا ذَمُّوا نَهَوْا عَنِ الْعَمَلِ
وَتَالِثٌ قَدْ سَوَّغُوا الْعَمَلَ بِهِ
فَلَا تُفَرِّطُ وَلَا تُفَرِّغُ
كَمِثْلٍ مَنْ تَأَخَّرُوا فَاسْتَبَدُّوا

أَنْ يَبْذُلَ الْغَايَةَ حَتَّى يُغْلِبَا
وَفَاسِدٍ فَأَوَّلُ جَا يَتَضَرَّحُ
قَدْ وَجَدَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْمُهْتَدِي
يَجْرَى الاجْتِهَادُ فِيهِ فَاَعْلَمَنْ
نَهَجَ النُّصُوصِ وَاللُّغَاتِ أَهْمَلًا
أَوْ هُوَ أَهْلٌ عَيْبٌ بِالْهُبُوطِ
مَسَائِلُ فِيهَا اجْتِهَادٌ حُظِلَا
فِي الرَّأْيِ أَنْقُلُ لُبَابًا عَالِيَةً
رَأْيٍ بِلَا رَيْبٍ تَقُولُ بَاطِلُ
نَرَاهُ مَوْضِعَ اشْتِبَاهٍ يُغْتَمَى
لَهَا فَأَعْمَلُوا الَّذِي يُخْتَارُ
بِهِ وَأَطْلِقُوا اللِّسَانَ بِالْخَبْلِ^(١)
عِنْدَ اضْطِرَارِنَا إِلَيْهِ فَانْتَبِهْ
وَلَا تُؤَلِّدْ وَلَا تُوسِّعْ
بِهِ النُّصُوصَ بِشَمَا قَدْ فَعَلُوا

(١) بفتحيتين: أي بفساده.

أنواع الرأي الباطل

أَحَدُهَا الرَّأْيُ الْمُخَالِفُ النَّصُوصُ	وَلَا تُرَى فَرِيقَهُ سِوَى اللَّصُوصِ
بُطْلَانُهُ يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ	مِنْ دِينَ الْإِسْلَامِ فَسِمٌ بِفِرْيَةٍ
وَتَانِيهَا الْكَلَامُ فِي الدِّينِ بِلَا	عِلْمٍ تَخَرُّصًا وَظَنًّا حُظْلًا
مُقَصِّرًا فِي فَهْمِهِ النَّصُوصَا	مُسْتَعْمِلًا آرَاءَهُ خُصُوصَا
ثَالِثُهَا الرَّأْيُ الَّذِي تَضَمَّنَا	تَعْطِيلَ أَسْمَاءِ الْإِلَهِ عَلَنًا
مُتَّبِعًا آرَاءَ أَهْلِ الْبَيْدَعِ	فِي رَدِّهِمْ نُصُوصَ شَرْعٍ فَلْتَعِ
فَقَابَلُوا النَّصُوصَ بِالتَّحْرِيفِ	وَغَيَّرُوا الْمَعْنَى إِلَى السَّخِيفِ
رَابِعُهَا الرَّأْيُ الَّذِي قَدْ أُحْدِثَتْ	الْبَيْدَعُ الَّتِي بِهِ قَدْ ثَبَّتَتْ
عَمَّ بِهِ الْبَلَاءُ وَغَيْرُ السُّنَنِ	جَنَّبَنَا إِلَهَنَا كُلَّ الْفِتَنِ
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ كُلُّهَا اتَّفَقَ	سَلَفُ الْأُمَّةِ بِذَمِّ مَا أَحَقَّ

(٢٦٤)

أنواع الرأي المحمود

أَحَدُهَا رَأْيُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ	أَفْقَهُ الْأُمَّةُ وَقُدُوءُ الْأَنَامِ
أَبْرَهَا قَلْبًا أَقْلُ تَكْلِفِهِ	قَدْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ أَهْلُ مَعْرِفِهِ
وَعَرَفُوا تَأْوِيلَهُ وَفَهَمُوا	مَقَاصِدَ الشَّرْعِ وَنِعَمَ الْمَغْنَمِ
فَرَأَيْهِمْ خَيْرَ لَنَا مِنْ رَأْيِنَا	وَكَيْفَ لَا وَقَدْ أَتَانَا عَلَنًا
أَيُّ مَنْ قُلُوبٍ مَلَأَتْ إِيْمَانًا	وَحُكْمًا وَاتَّسَعَتْ إِيْقَانًا

قُلُوبُهُمْ قَلْبَ النَّبِيِّ شَاكَتْ وَسَائِطُ الْعُلُومِ عَنْهُمْ رُفِعَتْ
 فَنَقَلُوا غَضًا طَرِيًّا لَمْ يُشَبَّ بِمَا يُدْنِسُ نَقَاهُ مِنْ رِيْبٍ
 وَثَانِيهَا الرَّأْيُ الَّذِي تُفسَّرُ بِهِ النُّصُوصُ غَوْرُهَا يُبَغَّرُ
 ثَالِثُهَا الرَّأْيُ الَّذِي قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَاكْتَسَى صَوَابًا يُقْطَعُ
 رَابِعُهَا الرَّأْيُ الَّذِي أَتَاكَ مِنْ بُعِيدٍ بِحِثِّكَ الشَّدِيدِ الْمُطْمَئِنِّ
 مِنْ الْكِتَابِ ثُمَّ سُنَّةٍ فَمَا (٥٥٣) الْخُلْفَا قَضَاؤُهُمْ بِهِ سَمَا
 ثُمَّ بِمَا قَالَ الصَّحَابُ الْبَرَّةَ فَأَنْتَ بَعْدَ ذَا تَرَى مَا الْخَيْرَةُ؟

المسألة الثالثة: في بيان شروط الاجتهاد

شُرُوطُ الْاجْتِهَادِ قِسْمَانِ قَدْ^(١) فَبَعْضُهَا يَرْجِعُ لِلْمُجْتَهِدِ
 وَبَعْضُهَا يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلِ فَأَوَّلُ قُلْ سِتَّةٌ لِلْسَّائِلِ
 أَوَّلُهَا إِحَاطَةُ الْمَدَارِكِ أَحْكَامَ شَرْعِنَا الْعَجِيبِ الْمَسْلُوكِ
 النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقَيْسُ وَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مُفَصَّلًا لِمَا
 وَذَلِكَ أَنْ يَعْرِفَ مَا تَعَلَّقَا مِنْهَا بِالْأَحْكَامِ وَلَيْسَ مُطْلَقًا
 نَاسِخَهَا مَنْسُوخَهَا وَسَبَبَا نُزُولِ آيَاتِ كَذَاكَ اصْطَحَبَا
 مَوَاقِعَ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ قَدْ عَرَفَ صِحَّةَ وَضْعِ مَا وَرَدَ

(١) أي فحسب.

وَتَانِيَهَا أَلْسِنَةُ الْعُرْبِ عَلِمَ
ثَالِثُهَا مَعْرِفَةُ الْمُطْلَقِ مَعَ
وَمُجْمَلِ وَالْأَمْرِ وَالْمَنْطُوقِ
ثُمَّ الْمُرَادُ قَدْرُ مَا تَعَلَّقَا
وَهُوَ مُدْرِكُ مَقَاصِدِ الْخُطَابِ
بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ لَدَيْهِ مَلَكَه
رَابِعُهَا بَدْلُهُ قَدْرُ الْمُسْتَطَاعِ
خَامِسُهَا اسْتِتَادُهُ إِلَى دَلِيلِ
سَادِسُهَا مَعْرِفَةُ الْوَاقِعَةِ
بِحَيْثُ يَفْهَمُ الْكَلَامَ الْمُتَتِمَّ
عَامٌ وَنَصٌّ ثُمَّ مُحْكَمٌ تَبَعٌ
وَضَرْبُهَا يَفْهَمُ بِالتَّحْقِيقِ
بِحُجَجِ الْأَحْكَامِ قَدْ تَحَقَّقَا
مَعَ الدَّلَالَةِ لِأَلْفَاظِ الْكِتَابِ
فَمَا أَرَادَهُ سَرِيعًا أَدْرَكَهُ
طَاقَتُهُ دُونَ فَتُورٍ وَانْقِطَاعِ
فَلَا يَقْصُرُ عَلَى رَأْيِ دَلِيلِ
يَكُونُ مُدْرِكًا لِحَالِ الْفِتْنَةِ

تَنْبِيْهٌ

بِذَا يَبِينُ أَنَّ الْأَجْتِهَادَ لَا
مَنْحَهُ اللَّهُ اجْتِهَادًا وَذَكََا
وَلَا يَجُوزُ لِمُرِيٍّ أَنْ يَدَّعِي
فَانْصَحْ لِنَفْسِكَ وَجَانِبِ الْغُرُورِ
وَمَعَ ذَا فَلَيْسَ مَحْصُورًا عَلَى
كَمَا ادَّعَاهُ جَاهِلٌ ذُو غَمْرَةٍ
فَإِنَّ ذَا تَنْقِصُ شَرْعٍ يَبْهَرُ
بَلْ ذَاكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ لِمَنْ
يَنْأَلُهُ إِلَّا الَّذِي قَدْ نَبِلَا
فَبِذَلِكَ الْجُهْدِ إِلَى أَنْ أَدْرَكََا
إِلَّا إِذَا الشُّرُوطُ كُلُّهَا يَعِي
فَلَا تُحَدِّثُهَا بِمَا بِهِ تَبُورُ
مُعَيَّنٌ وَلَا فِي عَصْرِ قَدْ خَلَا
بِأَنَّهُ انْقَطَعَ مُنْذُ فَتْرَةٍ
بِأَنَّ أَهْلَهُ بِجَهْلٍ دُحِرُوا
يَشَاءُ جَلَّ اللَّهُ وَاهِبُ الْمِنَّةِ

دَلِيلُهُ « وَلَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي » حَتَّى تَجِيءَ الْآزِفَةُ
كَذَاكَ « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ عَلَى » فَلَا تَكُنْ مِنْ بَجْهَلٍ خُذِلَا

تَنْبِيْهُ آخِرُ

قِيلَ الْعِدَالَةُ لِلْاجْتِهَادِ لَا شَرْطُ بَلِ الشَّرْطُ كُلُّ مَا خَلَا
وَإِنَّمَا تُشْتَرَطُ الْعِدَالَةُ لِأَجْلِ أَنْ نَقْبِلَهُ أَقْوَالَهُ

الشَّرْطُ الْإِزْمَةُ لِلْمَسَائِلِ

أَمَّا الشَّرْطُ لِلْمَسَائِلِ فَهِيَ أَرْبَعَةٌ تَقْصِرُ بِهَا سَيِّئَتُهَا
أَوَّلُهَا أَنْ لَا تَكُونَ مُجْمَعًا أَوْ يُبَيِّنُ بِالنَّصِّ فَلْتَقْتَنِعَا
وَالثَّانِ أَنْ وَرَدَ نَصٌّ احْتِمَلُ قَابِلًا التَّأْوِيلَ دُونَ مَا دَخَلَ^(١)
ثَالِثُهَا أَنْ لَا تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ عَقِيدَةً فَالْاجْتِهَادُ مَهْزَلُهُ
رَابِعُهَا تَكُونُ مِنْ نِسْوَازٍ أَوْ غَالِبًا تَقَعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
أَمَّا اجْتِهَادُهُ لِمَا لَا يَقَعُ مَشْغَلَةً أَوْ قَائِلُهُ يُضَاعِفُ
قَدْ دَمَّ أَهْلُ الْعِلْمِ حِفْظَ كَذَا الْأَغَالِيظَ وَبَابَ
واعتبروا ذلك تعطيل السنن وترك ما يلزم شغلا بالوهن
دليلهم ﴿ لَا تَسْأَلُوا ﴾ وَأَعْظَمُ الْمُسْلِمِينَ مَنْ سَأَلَ لَا يُجْرَمُ
حَدِيثُ كُرْهِهِ ثَلَاثًا وَذَكَرَ « وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ » مِنْ أَقْوَى الْخَبَرِ

(١) بفتحين أي من غير فساد.

المسألة الرابعة : في بيان حكم الاجتهاد

جَوَّزَهُ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ جُمِلَتْهُ خُذْ بِالْفَهْمِ
 دَلِيلُهُمْ ﴿ إِذْ يَحْكُمَانِ ﴾ وَ « إِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ » فَادِرِ الْمَأْخِذِ
 كَذَا حَدِيثٌ لِمُعَاذٍ شَهْرًا وَهُوَ صَاحِبُ بَشَوَاهِدٍ تُرَى
 وَاجْتَهَدَ النَّبِيُّ فِي وَقَائِعِ اسْرَى بِبَدْرِ أَشْهُرِ الْفُطَايِعِ
 كَذَاكَ إِقْرَارُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ لَدَى اجْتِهَادِهِمْ لِمُغْضِلِ الْأَنَامِ
 وَقَوْلُهُ لِابْنِ مُعَاذٍ سَعْدُ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ سَعْدٍ^(١)
 أَمَّا عَلَى وَجْهِ مُفَصَّلٍ فَقَدْ يَجِبُ أَوْ يَحْرُمُ فَادِرِ الْمُسْتَدَدِ
 أَوْ يُسْتَحَبُّ أَوْ يَكُونُ كُرْهًا أَوْ ذَا إِبَاحَةٍ فَكُنْ مُنْتَبِهَا
 وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ لِلْمُجْتَهِدِ وَلِسُؤَالِ الرَّاغِبِ الْمُسْتَرْشِدِ
 وَحَسَبِ الْحَاجَةِ وَالْأَوْقَاتِ فَوَاجِبٌ لِكَامِلِ الْحَالَاتِ^(٢)
 أَهْلٌ لِلِاجْتِهَادِ فِي مَسْأَلَةٍ سَاعَ لَهَا اجْتِهَادُهُ لِلْأُمَّةِ
 وَاشْتَدَّتْ الْحَاجَةُ مَعَ ضَيْقِ حَصْلِ لِلْوَقْتِ فَاجْتِهَادُهُ حَتْمًا كَمَلِ
 وَيُسْتَحَبُّ إِنْ يَكُ الْوَقْتُ اتَّسَعَ وَلَمْ تَقُمْ حَاجَتُهُ فَقَدْ يَسَعِ

(١) بفتح، فسكون، بمعنى اليمن، أي بحكم مبارك، حيث وافق حكم الله ﷻ.

وَأِنْ تَكُ الْحَاجَةُ مِمَّا اسْتَبْعَدَا فَالْأَجْتِهَادُ ذَا كَرَاهَةٍ بَدَا
وَأِنْ يَكُنْ وَقُوعُهَا قَدْ أَمَكَنَا وَالْوَقْتُ وَاسِعٌ يُبَاحُ عَلَانَا
وَمَا سِوَى ذَلِكَ قُلُ مُحَرَّمٌ فَحَقُّ الْوُجُوهِ وَاحْفَظْ تَغْنَمُ

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْتَهِدُ؟

اخْتَلَفُوا هَلِ الرَّسُولُ يَجْتَهِدُ؟ فَالْأَكْثَرُونَ جَوَزُوهُ وَوَجَدُوا
وَبَعْضُهُمْ مَنَعَهُ وَالْبَعْضُ فِي حَرْبٍ رَأَى وَالْبَعْضُ دُو تَوْقُفٍ
وَالْحَقُّ جَائِزٌ وَوَاقِعٌ فَقَدْ جَاءَتْ وَقَائِعُ لَهَا قَدْ أَجْتَهِدُ
وَالْخُلْفُ فِي خَطِئِهِ وَصُوبًا وَقُوعُهُ بِإِلَا تَمَادٍ صَاحِبًا
فَاللَّهُ لَا يَقْرُءُ عَلَيْهِ بَلْ يُنْزَلُ وَحْيُهُ إِزَالَةَ الْخُلْ
ثُمَّ ذَا الْخُلْفُ لِأَمْرِ نُسْبًا لِلدِّينِ لَا غَيْرُ فَخُذْهُ رَاغِبًا
أَمَّا الْأَمْرُ الدُّنْيَوِيُّ فَقَدْ اتَّفَقُوا فِي كَوْنِهِ فِيهَا أَجْتَهِدُ

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: هَلْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ؟

هَذَا الْكَلَامُ مُجْمَلٌ يُسْتَفْصَلُ فَإِنْ يُرَدُّ لِلْحَقِّ قُلُ لَا يُقْبَلُ
وَأِنْ يُرَدُّ بِهِ إِصَابَةُ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ عِنْدَ اللَّهِ قُلُ هَذَا صَوَابُ
فَالْحَقُّ وَاحِدٌ فَمَنْ يُصِيبُهُ أَثِيبَ أَجْرَيْنِ بِمَا يُجِيبُهُ
وَمُخْطِئٌ يَحْظَى بِأَجْرٍ وَاحِدٍ بِبَدْلِهِ الْجُهِدِ وَإِنْ لَمْ يَهْتَدِ
لِذَلِكَ أَرَشَدَ النَّبِيُّ الْمُتَّقَى فِي الْخَبَرِ الَّذِي عَلَيْهِ اتَّفَقَا

ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ الَّذِي قَدْ اجْتَهِدَ
ذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ لَا يَكْفُرُونَ
مُجْتَهِدًا أَخْطَأَ فِي الْأُصُولِ أَوْ
مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ أَوْ عَمَلٍ
كَوْنُهُ مُؤْمِنًا وَأَنْ يَكُونَ ذَا
وَيَبْذُلَ الْجُهْدَ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ
دَلِيلُ هَذَا الْخَبَرُ الْمُتَّفَقُ
أَوْصَى بَنِيهِ أَنْ يُحَرِّقَ يَظُنُّ
وَذَلِكَ الْكُفْرُ بِقُدْرَةِ الْإِلَهِ
كَذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ الْأَدْلَةِ
وَلَا تَقُومُ حُجَّةٌ إِلَّا إِذَا
وَيُعْذَرُ الْجَاهِلُ كُلُّ ذَا شَمْلٍ
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَسَمُ الدِّينِ
فَلَمْ يَكُنْ يُعْرِفُ عِنْدَ السَّلَفِ
كَذَلِكَ تَقْسِيمُ الْمَسَائِلِ إِلَى

يَعْذَرُ إِنْ أَخْطَأَ وَإِثْمُهُ ابْتِغَا
(٣٧٢) وَلَا يُفَسِّقُونَ لَا يُؤْتَمُّونَ
فَرُوعِهِ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنًّا رَأَوْا
وَفَقَّ الضَّوَابِطِ الَّتِي هُنَا تَلِي
صِدْقٍ لِإِذْرَاكِ الصَّوَابِ الْمُحْتَذَى
فَالْعُذْرُ مَقْبُولٌ لِكَوْنِهِ أَطَاعَ
فِيْمَنْ أَسَا الظَّنَّ بِرَبِّ يَخْلُقُ
لَنْ يَقْدِرَ الرَّبُّ يُعِيدُهُ بِكُنْ
لَكِنَّ خَوْفَهُ حَمَاهُ مِنْ بَلَاءِ
مِنْ اعْتِبَارِهَا خُلُوصَ النِّيَّةِ
عَلِمَ بِالْحُكْمِ لِكَيْ يَتَّخِذَ
(٣٧٣) أَصْلًا وَفَرَعًا لَا تُفَرِّقُ بِخَلَلٍ
أَصْلًا وَفَرَعًا لَيْسَ بِالْمَتَيْنِ
وَهَدْيُهُمْ خَيْرٌ فَعِنْدَهُ قِفْرٌ
قَطْعٍ وَظَنُّ لَيْسَ هَدْيًا مُسْجَلًا

إِذْ قَطَعُهَا وَالظَّنُّ قُلُّ إِضَافَةٌ حَسَبَ حَالِ الشَّخْصِ ذِي الْإِنَافَةِ^(١)
وَقَوْلُهُ « وَضَعَ عَنْ أُمَّتِيَا » لَمْ يَفْصِلِ الظَّنَّ مِنَ الْقَطْعِ عِيَا^(٢)

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ : فِي ذِكْرِ تَنْبِيهَاتٍ مُهِمَّةٍ

ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّهُ لَا يَخْلُو زَمَنٌ عَنْ قَائِمٍ بِحُجَّةِ اللَّهِ قَمَنٌ
لِقَوْلِهِ « وَلَا تَزَالُ » وَكَذَا بَعَثُ الْمُجَدِّدِ الْحَنِيفِ الْمُحْتَذَى
وَأَنَّهَا مَعْصُومَةٌ عَنِ الضَّلَالِ فَلَيْسَ لِلْحَقِّ انْقِطَاعٌ وَزَوَالٌ
ثُمَّ لَا يَجُوزُ إِنْكَارُ عَلَى مُخَالِفٍ فِيمَا اجْتَهَادُ انْجَلَى
لَكِنَّهُ يُرْشَدُ لِلْمَحَجَّةِ حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِالْحُجَّةِ^(٣)
وَلَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ الْإِلْزَامُ قَوْلُهُ لِلنَّاسِ فَإِنْ يُلَامُ^(٣)
وَأَنَّ مَنْ قَصَرَ أَنْ يَجْتَهِدَا بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَخَذَهُ هُدَى
إِذَا يَصِرُّ عِنْدَهُ ثُمَّ لَهُ تَرْكُهُ لِلثَّانِي وَعَى دَلِيلُهُ
وَأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْمُجْتَهِدُ بِقَوْلِهِ مَعَ احْتِمَالٍ يُوجَدُ

(١) أي صاحب الأوصاف الزائدة، وهو المجتهد الذي يتميز عن غيره بما عنده من صفات الاجتهاد.

(٢) أي احفظن هذا الدليل، وهو فعل أمر من وعى يعي، من باب ضرب، وهو مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا للوقف.

(٣) أي فإن ألزمهم يلحقه اللوم بذلك.

وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ الْمُخْتَلِفُونَ
فِيمَا تَنَازَعُوا إِلَى الْكِتَابِ
وَوَاجِبٌ عَلَى الَّذِي قَدِرَ اجْتِهَادُهُ
لَهُ اجْتِهَادٌ ضِدُّ هَذَا تَسْبِغُهُ
مِنْ ثُمَّ جَا قَوْلَانِ لِلْمُجْتَهِدِ
وَأَنَّهُ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَى
فِيهَا خِلَافٌ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ اجْتِهَادٍ
خَالَفَ سُنَّةَ صَاحِبَةٍ بَدَتْ
وَمَا مَضَى مِنَ الشُّرُوطِ الْإِلَازِمَةِ
لِعَامِلٍ بِالنَّصِّ بَلْ يُشْتَرَطُ
ثُمَّ اعْلَمَنَّ بِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ
بِخُلْفِهِ الرَّسُولَ مُطْلَقًا لَذَا
قَدْ فَصَّلَ الْمَسْأَلَةَ الْعَلَامَةَ
فَقَالَ الْإِعْذَارُ^(٢) ثَلَاثَةٌ تُرَى

عَنْ وَصْفِ إِيْمَانٍ إِذَا رَدُّ يَهُونُ
وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ذِي الْخِطَابِ^(١)
أَنْ يَتَّبِعَ اجْتِهَادَهُ فَإِنْ وَرَدَ
وَلَا يُتَابِعُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ
مَعَ اخْتِلَافِ الْوَقْتِ لَا فِي وَاحِدٍ
مُخَالَفِ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَلَّ
كَمَنْ يُخَالَفُ لِقَوْلِ ذِي عِنَادٍ
أَوْ شَائِعِ الْإِجْمَاعِ فَاحْفَظْ مَا ثَبَتَ
لِذِي اجْتِهَادٍ لَا تَكُونَ لِإِزْمِهِ
عِلْمُهُ بِالْحُكْمِ بِطُرُقٍ تُضْبَطُ
مِنْ الْأَثْمَةِ إِمَامٌ يُلْحَدُ
يَلْزَمُنَا إِعْذَارُهُمْ يَا حَبِيبًا
أَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ ذَاكَ الْهَامَةَ
أَحَدَهَا أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ يَرَى

(١) أي الذي خاطبه الله ﷻ بقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الآية.

(٢) بدرجة المهمة للوزن.

عَدَمُ الِاعْتِقَادِ فِي ذَا الشَّانِ	أَنَّ النَّبِيَّ قَالَهُ وَالثَّانِي
تَوَهُّمُ النَّسْخِ فَمَا هُوَ لِابْتِثُ	أَيُّ بِإِرَادَةِ النَّبِيِّ وَالثَّلَاثُ
لِعِدَّةِ الْأَسْبَابِ فَاضْطِطَ مَا حَوَتْ	وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ قَدْ تَفَرَّعَتْ
لَهُ الْحَدِيثُ فَالتَّكْلِيفُ قَدْ خَلَا	أَوَّلُهَا أَنْ لَا يَكُونُ وَصَلًا
لَكِنْ لِضَعْفِهِ أَبَى قَبُولُهُ	وَالثَّانِ أَنْ يَكُونُ قَدْ وَصَلَهُ
سِوَاهُ فِيهِ لِاجْتِهَادِ خَالِفِهِ	ثَالِثُهَا اعْتِقَادُ ضَعْفِ خَالِفِهِ
شَرْطًا يُخَالِفُهُ أَهْلُ النَّظَرِ	رَابِعُهَا اشْتِرَاطُهُ فِي الْخَبَرِ
لَدَيْهِ لَكِنْ نَاسِيًا قَدْ فَوَّتَا	خَامِسُهَا أَنَّ الْحَدِيثَ ثَبَتَا
لَهُ الْحَدِيثُ أَيُّ لَأَسْبَابِ تُخِلُّ	سَادِسُهَا عَدَمُ فَهْمٍ مَا يَدُلُّ
هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ دَلَالَةٍ تَقِي	سَابِعُهَا اعْتِقَادُهُ أَنْ لَيْسَ فِي
تِلْكَ الدَّلَالَةِ دَلِيلٌ نَاقِضًا	ثَامِنُهَا اعْتِقَادُهُ أَنْ عَارِضًا
مُعَارِضُ الْحَدِيثِ مِمَّا أَفْسَدَا	تَاسِعُهَا اعْتِقَادُ أَنْ قَدْ وَجَدَا
مِمَّا يَصُدُّهُ عَنِ التَّعْوِيلِ	مِنْ ضَعْفٍ أَوْ نَسْخٍ أَوْ التَّأْوِيلِ
لَهُ بِمَا لَيْسَ دَلِيلًا مُرْتَضَى	عَاشِرُهَا إِثْبَاتُهُ مُعَارِضًا
حَدِيثُهُ حَيْثُ رَأَوْهُ قَدْ وَهِنَ	كَرَدُ أَهْلِ الْكُوفَةِ الصَّحِيحِ مِنْ
ظُهُورِ مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ نَأَوَا	بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَدْ رَأَوَا

(٢٨٠)

(٢٨١)

وَزَعَمَهُمْ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى
وَرَدَّهُمْ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ بِمَا
فَهَذَا الْعَشْرَةُ الْأَسْبَابُ
وَقَدْ يَكُونُ مَانِعٌ لِلْعَالِمِ
لَأَنَّ مُدْرَكَ الْعُلُومِ وَاسِعٌ
وَكُلُّهَا لَهُ مِنَ الْأَعْذَارِ لَا
أَنْ تَتَّبَعَ الظَّاهِرَ حُجَّةً فَمَا
لَزِمَنَا قَبُولُهُ وَلَا نَحْيِدُ
إِذِ النَّصُوصُ حُجَّةٌ عَلَى الْعِبَادِ
إِذْ هُوَ عَرْضَةٌ لِكَوْنِهِ خَطَا
وَلِتَعْلَمَنَّ أَنَّ مِنَ الْمُحَالِ
بِكُلِّ مَا أَتَى عَنِ النَّبِيِّ
لَكِنْ حِفْظُهُ لِكُلِّ الْأُمَّةِ
فَلَمْ تُضَيَّعْ خَبْرًا قَدْ وَرَدَا
وَأَنَّهُ لَا تَتَّبِعُ الْمُخَالَفَةَ

نَصُّ الْكِتَابِ صَارَ نَسْخًا حُظْلًا
رَأَوْا مِنَ الْقَيْسِ الْجَلِيِّ بِتَسْمَا
ظَاهِرَةً يَأْتِي بِهَا احْتِجَابُ
لَمْ نَطْلِعْ عَلَيْهِ لِنَتَّفَاهُمْ
يَصْنَعُ حَصْرَهُ لِمَنْ يُطَالِعُ
لَنَا إِذِ الْوَاجِبُ شَرْعًا عَلَنًا
صَحَّ وَوَافَقَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
لِعَالِمٍ خَالَفَهُ وَلَوْ مَجِيدُ
خِلَافَ رَأْيِ عَالِمٍ بِلَا عِنَادِ
وَهِيَ بَرِيئَةٌ لَهَا نُورٌ سَطَا
إِحَاطَةً لِأَحَدِ الرَّجَالِ
فَلَا تَكُنْ بِجَاهِلٍ غَيِّ
مِمَّا بِهِ يُقْطَعُ فَاحْفَظْ وَاثْبُتْ
عَنْهُ وَلَا حَرْفًا بِفَضْلِ مَنْ هَدَى
عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ عِلْمٍ خَالَفَهُ

إِلَّا بَعْدَ سَائِغٍ إِذْ هُمْ عَلَى عِلْمٍ وَيَالْوَرَعَ صِيَّتُهُمْ عَلَاً (٢٧٩)
 وَأَنَّهُ حَصَلَ بَعْضُ الْأَنْحِرَافِ فِي نِسْبَةِ الْأَقْوَالِ ذَاتِ
 بَحِيْثُ يَغْزُونَ إِلَى إِمَامٍ مَا قَدْ أَتَى عَنْ بَعْضِ ذِي الْمَلَامِ
 مِنْ مُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَتْبَاعِهِ أَوْ وَهَمَ النَّاسِبُ مِنْ أَشْيَاعِهِ
 بِالزَّيْدِ وَالنَّقْصِ وَفِي فَهْمِ الْمُرَادِ أَوْ لَهُ قَوْلَانِ وَذَا ضَعْفُهُ بَادِ
 أَوْ قَالَهُ بِخَطِّإٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ فَخَانَ ظَنُّهُ (٢٨٠)

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي التَّقْلِيدِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

فِي اللَّغَةِ التَّقْلِيدُ أَنْ تَجْعَلَ فِي عُنُقِ هَذِيكَ قِلَادَةً تَفِي
 أَمَّا اصْطِلَاحًا فَهُوَ أَخْذُ الْقَوْلِ مِنْ غَيْرِهِ بِإِلَاحٍ دَلِيلٍ يُعْلَى
 فَبَيَانَ أَنْ أَخْذَهُ مُجَرَّدُ عَنْ الْأَدْلَةِ لِيَذَا يُنْتَقَدُ
 فَأَخْذُ مِنَ النُّصُوصِ لَا يُقَالُ مُقَلِّدٌ بَلْ ذُو أَتْبَاعٍ وَاعْتِدَالُ
 وَلَيْسَ يُوصَفُ مُقَلِّدًا إِذَا عِلْمَ حُجَّةِ الْإِمَامِ الْمُحْتَدَى (٢٨٠)

(١) أي صاحبة الانقلاع، أي التي لا أصل لها.

(٢) أي خان قوله الذي أخطأ فيه ظنه أنه مصيب فيه.

وَأَيْمًا يُقَالُ تَرْجِيحٌ فَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ إِذْ دَلِيلُهُ جَلَا
وَأَيْمًا الْمَذْمُومُ أَنْ لَا يَنْظُرَا دَلِيلُهُ بَلْ تَابِعُ تَهَوُّرَا
وَأَنْ مَوْضِعًا لِتَقْلِيدٍ صَلَحَ مَوْضِعُ الاجْتِهَادِ قَطْ إِذَا وَضَحَ
وَذَاكَ مَا جَازَ بِهِ اجْتِهَادُ أَمَّا الَّذِي يَحْرُمُ قُلُ فُسَادُ

المسألة الثانية: في بيان حكم التقليد

يَجُوزُ لِلْعَوَامِ إِذْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ فِيمَا يَنْظُرُونَ
دَلِيلُهُ قَوْلُ الْإِلَهِ ﴿ فَسَلُّوا ﴾ وَلَا خِلَافَ فِيهِ فِيمَا يُنْقَلُ
هَذَا عَلَى الْجُمْلَةِ أَمَّا إِنْ تُرِدْ تَفْصِيلَهُ فَاسْمَعْ شُرُوطًا سَتَرِدْ
أَحَدُهَا يَجُوزُ لِلْعَاجِزِ عَنْ مَعْرِفَةِ حُكْمِ الْإِلَهِ ذِي الْمِنَّنِ
وَتَانِيهَا تَقْلِيدُ مَنْ يَجْتَهِدُ بِالْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ جَاءَ يُرْشِدُ
ثَالِثُهَا أَنْ لَا يَبِينَ لَهُ أَنْ سِوَاهُ أَرْجَحُ وَلَا يَتَّبِعَنَّ
رَابِعُهَا أَنْ لَا يَكُونَ خَالَفًا (٢٨٠) أَدْلَى صَحِيحَةً بَلَا خَفَا
خَامِسُهَا أَنَّهُ لَا يُلْتَزَمُ مُعَيَّنًا فِي كُلِّ مَا يُلَازِمُ
بَلْ يَطْلُبُ الصَّوَابَ قَدْرَ الْمُسْتَطَاعِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ شَيْءٍ لِاتِّبَاعِ
وَمِنْ هُنَا قَدْ حَرَّمُوا التَّنْقِلَ تَتَّبِعُوا لِرُخْصِ تَسَاهُلًا^(١)

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَمِنْ هُنَا حَرَّمُوا أَنْ يَنْتَقِلَ تَتَّبِعِ الرُّخْصَ لَا حَقًّا تَلَا

أَمَّا الْأَنزِي دُمَّ مِنَ التَّقْلِيدِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ فَخُذْ تَعْدِيدِي
 أَوَّلُهَا الْإِعْرَاضُ عَمَّا أُنْزَلَ وَعَدَمُ التَّفَاتِهِ وَإِنْ جَلَا
 وَالثَّانِ تَقْلِيدٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ أَهْلِيَّةٌ لِلْأَخْذِ عَنْهُ يُكْرَمُ
 ثَالِثُهَا تَقْلِيدُ مَنْ قَدْ عَارَضَا قَوْلَ الْإِلَهِ وَالرَّسُولِ الْمُرْتَضَى
 رَابِعُهَا تَقْلِيدُهُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ وَضَحَ الْحَقُّ لَهُ وَانْتَضَمَا
 خَامِسُهَا تَقْلِيدُ قَادِرٍ عَلَى الْأَجْتِهَادِ دُونَ حَاجَةٍ إِلَى ^(١)
 مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ لِاجْتِهَادِ فَإِنَّ ذَا يُؤَمَّرُ بِابْتِعَادِ
 سَادِسُهَا تَقْلِيدُ وَاحِدٍ عَلَى كُلِّ اجْتِهَادَاتٍ رَأَهُ مُسْجَلَا
 وَذَا مَفَاسِدُهُ لَيْسَتْ تَخْفَى نَشْرَحُهُ بَعْدُ بِشَرْحِ أَوْفَى

السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ التَّمَذُّبِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ

أَوَّلُهَا مَوْقِفُنَا إِنْ تَسْأَلَ مِنَ الْأَئِمَّةِ أُولَى الْفَضَائِلِ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ كَذَا الشَّافِعِي وَأَحْمَدُ وَمَنْ حَذَا
 وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْكَرَامِ مَوْقِفُ حُبٍّ وَوَلَاءٍ وَاحْتِرَامِ
 فَكُلُّ مَنْ أَصَابَ مِنْهُمْ يُؤْجَرُ أَجْرَيْنِ وَالْخَطَأُ مِنْهُمْ يُغْفَرُ
 بَلِ الَّذِي أَخْطَأَ لَهُ أَجْرُ اجْتِهَادِ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ الرَّحِيمِ بِالْعِبَادِ

(١) أي إلى التقليد، ففيه حذف المجرور على قلة.

وَالْإِسْتِعَانَةُ بِرَأْيِهِمْ عَلَى
أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي لَمْ نَجِدْ
نَنْظُرَ فِي اجْتِهَادِهِمْ فَتَتَّبِعْ
فَلَا نُقَلِّدُ لَهُمْ تَهَوُّرًا
خُلَاصَةً الْقَوْلُ لَدَيْنَا حَصَلًا
نَصْرِيحَةً لِلَّهِ وَالرَّسُولِ
ذَا أَوَّلُ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ أَعْظَمُ
وَكُلُّ مَا أَتَى مُخَالَفًا لَهُ
وَالثَّانِ مَعْرِفَةُ فَضْلِ هَؤُلَاءِ
لَكِنْ ذَا غَيْرِ مُسَوِّغٍ لَنَا
بَلِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ نُعْطِيَ مَا
هُنَا فَرِيقَانِ يَضِلَّانِ الطَّرِيقُ
يُقَدِّمُونَ قَوْلَهُمْ وَإِنْ أَتَى
وَأَخْرُونَ ضَلُّوهُمْ وَرَمَوْا
وَالْوَسْطُ الْحَقُّ هُمْ أَئِمَّةُ

فَهُمُ النَّصُوصُ إِذْ لَهُمْ وَعَى عَلَا
لَهَا مِنَ النَّصُوصِ شَيْئًا نَهْتَدِي
مَا اتَّضَحَتْ حُجَّتُهُ وَتَنْتَفِعْ
بَلْ نَسْتَضِيءُ بِهِمْ تَبَصُّرًا
أَمْرَانِ أَعْظَمَانِ حَتَّى نَكْمَلَا
وَالْكِتَابِ الْوَاجِبِ الْقَبُولِ
فَلَيْسَ شَيْءٌ مَا عَلَيْهِ يُعْظَمُ
يُرَدُّ دُونَ أَنْ نَرَى مَحَلَّهُ
وَرَفَعَهُمْ دَرَجَةً وَمَنْزِلًا
تَقْدِيرِمْ رَأْيِهِمْ عَلَى نَصِّ دَنَا
يَحِقُّ لِلْكُلِّ طَرِيقًا مُحْكَمًا
مَنْ ادَّعَى لَهُمْ إصَابَةً تَحْقِيقًا^(١)
مُخَالَفَ النَّصِّ الَّذِي قَدْ ثَبَتَا
أَقْوَالَهُمْ وَإِنْ أَصَابُوا فَجَفَّوْا
خَدَمُوا الْإِسْلَامَ بِمَا قَدْ أَثْبَتُوا

(١) بفتح أوله، وضمه من حاق، أو أحاق بالشيء: إذا أحاط به، أي تُحيط تلك الإصابة جميع الأحكام الشرعية.

بِالشَّرْحِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ
 لَكِنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ
 فَيَسْتَحِقُّونَ الثَّنَاءَ الْخَالِدَا
 ثَانِي الْأُمُور أَنَّهُ هَلْ يَلْزَمُ
 قِيلَ نَعَمْ وَقِيلَ لَا وَهُوَ الصَّوَابُ
 عَلَيْهِ بَلْ لَمْ يَرَهُ أَهْلُ الْقُرُونِ
 فَعَصَرَهُمْ مُبَرِّأً مِنْ نِسْبَةِ
 بَذَا اسْتَبَانَ أَنَّ هَذَا مُحَدَّثُ
 وَالْحَقُّ مَا مَضَى عَلَيْهِ السَّلَفُ
 إِذْ يَتَحَسُّمُ التَّزَامُ حِينَئِثُمَا
 وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ دَفْعٌ لِلْفَسَادِ
 ثَالِثُهَا ذِكْرُ ضَوَابِطِ ثُرَى
 أَوَّلُهَا أَنْ لَا يَكُونُ سَبِيحًا
 بِهِ يُوَالِسِي وَيُعَادِي حَتَّى
 وَهَكَذَا يَفْعَلُ أَهْلُ الْيَدْعِ
 مُسْتَتَبِطُ الْأَحْكَامِ حَسْبَمَا رَأَوْا
 فَمَا هَفَوْا لَسُنَّا بِمُلْزَمِينَ
 جَزَاهُمْ إِلَّا لَهُ خَيْرًا تَالِدَا^(١)
 تَمْذَهَبُ الْعَوَامِ خُلْفٌ يَنْجُمُ
 إِذْ لَمْ تَدُلَّ سُنَّةٌ وَلَا الْكِتَابُ
 ذَاتِ الْهُدَى وَأَهْلُ فَضْلٍ وَمُرُونَ^(٢)
 لِأَيِّ مَذْهَبٍ يُرَى فِي الْأُمَّةِ
 أَحَدُهُ مَنْ جَاءَ بَعْدُ يَنْكُثُ
 لَكِنْ عَلَى إِطْلَاقِهِ لَا يُؤْلَفُ
 لَمْ يَسْتَطِعْ إِلَّا بِهِ التَّعَلُّمُ
 لَا يَتَحَقَّقُ بَغْيِيرُهُ الْمُرَادُ
 عِنْدَ التَّزَامِ مَذْهَبٍ إِذَا جَرَى
 لِدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ رَغْبًا
 شَقَّ الْعَصَا فَكَانَ شَرًّا بَحْتًا
 قَدْ فَرَّقُوا الْجَمْعَ لِنَيْلِ الطَّمَعِ

(١) أي دائما، يقال: تلد كنصر، وفرح: إذا أقام. قاله في «القاموس».

(٢) أي اللين مع صلابة الدين، يقال: مرن مرونة ومرونا: إذا لان في صلابة. قاله في «القاموس».

وَمِنْ غَرِيبٍ مَا تَرَى مِنَ الْجَفَا
 هَلْ جَائِزٌ تَنْكِحُ شَافِعِيَّةَ
 أَجَابَ جَائِزٌ مُنْزِلًا لَهَا
 مُسْلِمَةً تُجْعَلُ كَالْيَهُودِ
 وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الشَّافِعِي
 أَمَّا أَوْلُو السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
 يَدْعُونَ كُلُّهُمْ إِلَى التَّاصُرِ
 وَالثَّانِ لَا يَعْتَقِدُ الْوُجُوبَ فِي
 ثَالِثُهَا اعْتِقَادُهُ الْإِمَامَ أَنْ
 رَابِعُهَا احْتِرَازُهُ مِنَ الْوُقُوعِ
 مِنَ الَّذِي يَأْتِيكَ فِي الَّذِي يَلِي
 فِيهِ بَيَانٌ لِمَحَازِيرِ وَقَعِ
 أَوَّلُهَا التَّعَصُّبُ الْمَقِيَّتُ
 وَثَانِيهَا الْإِعْرَاضُ عَنْ وَحْيِ السَّمَاءِ
 ثَالِثُهَا اتِّصَارُهُ لِلْمَذْهَبِ

تَسْأَلُ لِبَعْضِ مَنْ تَحَنَّنَا
 إِذْ هِيَ فِي إِيْمَانِهَا رَدِيَّةُ
 مِثْلَ الْكِتَابِيَّةِ مَا أَخَذَلَهَا
 وَكَالتَّصَارِي مِنْ ذَوِي الْجُحُودِ
 مِمَّا يُرَى مِنْ أَقْبَحِ الشَّنَائِعِ
 يَدْعُونَ لِلْسُّنَّةِ كُلِّ الْأُمَّةِ
 وَلِلَّتِي رَاحَ لَهَا لِلتَّائِبِ
 تِبَاعٍ وَاحِدٍ عَلَى النَّاسِ يَفِي
 لَا طَاعَةَ لَهُ يُبْلَغُ السُّنَنُ
 فِيمَا بِهِ وَقَعَ بَعْضُ ذِي الْخُنُوعِ^(١)
 مِمَّا أَنْبَأَ عَلَيْهِ مَنْ بُلِيَ
 فِيهَا كَثِيرٌ لِمَذَاهِبِ اتَّبَعَ
 يُفَرِّقُ الْجَمْعَ وَيُمَحِّصُ الصِّيْتَ
 مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ بِرَأْيِ الْعُلَمَاءِ
 بِالْأَثَرِ الضَّعِيفِ وَاهِي الرُّتَبِ

(١) أي صاحب دُلّ.

وَتَرَكُ مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْبَارِ وَلَوْ لِمُسْلِمٍ مَعَ الْبُخَارَى
رَابِعُهَا تَنْزِيلُ ذَلِكَ الْإِمَامِ مَنزِلَةَ النَّبِيِّ لِأُمَّةِ السَّلَامِ
وَذَا تَشَابُهُ لِفِرْقَةِ الضَّلَالِ اتَّخَذُوا الْأَخْبَارَ أَرْيَابَ الْمَنَالِ
وَمِنْ غَرِيبٍ مَا يُرَى وَيُسْمَعُ قَوْلُ لِبَعْضِهِمْ قَبِيحٌ أَخْنَعُ^(١)
وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ لِبَنِي ضَرُورَةٍ وَفِي هَذَا سَعَةٍ
مَا أَسْمَجَ الْحُكْمَ الْبَنِيَّ وَأَشْنَعَهُ قَصَّ جَنَاحَ الدِّينِ غَيْرَ أَرْبَعَةٍ
وَقَوْلُ صَاحِبِ الْمَرَاقِي لَيْتَهُ سَكَتَ لَمْ يَنْطِقْ يَصُونُ صَيْتَهُ^(٢)
وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ وَقَفُّوْا غَيْرَهَا الْجَمِيعُ مَنَعَهُ
يَا لَيْتَ شِعْرِي مَنْ الْجَمِيعُ قَدْ حَكَمُوا بِبَاطِلٍ يَمِيعُ^(٢)
هَلْ وَرَدَ النَّصُّ عَلَى الْأَرْبَعَةِ أَوْ هَلْ هُمْ قَطْعًا جَمِيعُ الْأُمَّةِ
قَدْ وَسَّعَ اللَّهُ فَقَالَ ﴿ فَسْأَلُوا ﴾ وَأَهْلُ ذِكْرِهِ الْهُدَاةُ الْكُمَّلُ
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكَلَامَ ذَا سَمِيعٍ عَاطِلُ
طَائِفَةٌ تَحْمِلُ عِلْمًا قَائِمَةً حَتَّى تَجِيءَ السَّاعَةُ الْمُلَازِمَةُ
هُمْ جَمْعٌ كَثْرَةٌ وَلَيْسُوا قَلَّةُ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ حِمَاةُ الْمِلَّةِ
دَلِيلُهُ حَدِيثُ « مَنْ يُجَدِّدْ » « وَلَا تَزَالُ » فَالْكَرِيمُ نَحْمَدُ

(١) أي أذل.

(٢) أي يذهب ويتلاشى، من ماع الشيء: إذا ذهب، ومنه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً: « لا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ »، متفقٌ عليه.

المسألة الرابعة: في بيان وجوب اتباع الوحي، وأدلتها

وَلْتَعْلَمَنَّ أَنَّ اتِّبَاعَ النَّصِّ أَصْلٌ عَظِيمٌ فَاتَّبِعْ بِالْفَحْصِ
 وَجَاءَتْ الأدلّةُ الكَثيرةُ فَاسْمَعْ لَهَا وَأَنْتَ ذُو بَصِيرَةٍ
 ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ خُذْ ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ﴾ إِلَيْهِ فَلْتُلْذُ
 ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ﴾ جَا وَغَيْرُهَا مِمَّا يَكُونُ مِنْهَا
 وَصَنَّفَ الأئِمَّةُ الأَعْلَامُ فِي ذَلِكَ كُتُبًا دَرَسُهَا يُرَامُ
 لأَحْمَدَ الإِمَامِ ذِي الْبِرَاعَةِ مُؤَلَّفٌ يُسَمَّى «كِتَابَ الطَّاعَةِ»
 وَأَفْرَدَ الْبَابَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» ذِي الْمَقْدَارِ

المسألة الخامسة: في بيان الفرق بين الاتباع والتقليد

الْأَوَّلُ الْعَمَلُ بِالْوَحْيِ وَقَدْ وَجَدَ هَذَا الْاسْمُ فِي النَّصِّ وَرَدَ
 ﴿أَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ﴾ ﴿أَتَّبِعْ﴾ كَذَا ﴿مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ يُحْتَذَى^(١)
 فَقَدْ تَبَيَّنَ بِذَا مَحَلُّهُ الْحُكْمُ ذُو النَّصِّ الْمُبِينِ فَضْلُهُ
 وَإِنْ تُرِدْ مَحَلَّ تَقْلِيدٍ فَذَا الاجْتِهَادُ قَطْ فَفَرِّقْ مَاخِذًا
 فَلَيْسَ تَحْصِيلُ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ لَدَى اتِّبَاعِكَ يُرَى شَرْطًا يُرَادُ
 وَإِنَّمَا الشَّرْطُ ثُبُوتُ النَّصِّ مَعَ فَهَمَّكَ لِلْمُرَادِ كُنْ مِنْ جَمْعِ

(١) الأول قوله ﷺ: ﴿أَتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣]، والثاني: ﴿أَتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، والثالث: ﴿وَهَذَا يَكْتَبُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥].

المسألة السادسة: في بيان حكم إيمان المقلد

إيمانه على الصواب معتبر
قد فتح الصحب البلاد ودعوا
فقبلوا إيمانهم إذ ظهرا
أول واجب على المكلف
لا نظر وقصده والشك
وإنما يؤمر بعد ذلك أن
فليس الاستدلال شرطاً والنظر
كلاً إلى الإيمان فالناس وعوا
لم يسألوا أو أرجؤوا أن ينظروا
شهادتنا الحق فحقق وأعرف
كما يرى أهل الكلام الأفك^(١)
يعلم سائر شرائع السنن

المسألة السابعة: في بيان نهي الأئمة الأربعة، وغيرهم عن تقليدهم

اتفقوا أنه ليس أحد
إلا رسول الله حيث أيدا
لذلك قالوا كلنا يؤخذ أو
وقد نهى الأربعة الأئمة
نعمان رأيي ذا وهذا أحسن
ومالك يقول نحن بشر
ذا عصمة في كل شيء يوجد
بخبر السماء يثري^(٢) أبدا
يترك قوله سوى النبي رأوا
تقليدهم نصحا لكل الأمة
فمن أتى بخير منه يؤمن^(٣)
نصيب خطي في النصوص

(١) بضم، فسكون، مخفف أفك بضمين، وهو جمع أفوك، كصبور وصبّر، وهو الكذاب.

(٢) من باب رمى: أي يتتابع حيناً بعد حين.

(٣) أي نصدق له، ونأخذ به.

وَالشَّافِعِي إِذَا يَصِحُّ الْخَبَرُ فَارْمُوا بِقَوْلِي فَالْمَالُ الْأَثَرُ
إِذَا رَأَيْتَ حُجَّةً مُوضُوعَةً فَدَعْ لَهَا آرَائِي الْمَصْنُوعَةَ
وَأَحْمَدٌ يَقُولُ لَا تُقْلِدَا لَا مَالِكًا وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدَا
كَذَاكَ سُفْيَانٌ تَعْلَمَنْ كَمَا تَعْلَمُوا حَتَّى تَكُونَ فَاهِمَا
وَقَالَ مِنْ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ تَقْلِيدُهُ الرَّجَالَ دِينُهُ الْعَلِي
وَقَالَ لَا تُقْلِدَنَّ رَجَالًا لَنْ يَسْلَمُوا مِنْ غَلَطٍ مَقَالَا

المسألة الثامنة : في بيان الأعذار التي يعتذر بها المقلدون ، وتفنيدها

ظَنُّهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ يَطْلُعُ عَلَى النُّصُوصِ كُلِّهَا وَيَقْتَنِعُ
وَأَنَّهُمْ لَوْ قَلِدُوهُ فِي الْخَطَا لَكَانَ عُذْرُهُمْ بِهِ مُرْتَبِطًا
وَأَنَّ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةَ الْهُدَى أَعْلَمُ مِنَّا فَاجْتِهَادُهُمْ هُدًى
أَجِيبَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْأَدْعَا لَهُمْ إِحَاطَةٌ بِكَلَامِ شَيْئَا
فَكُلُّهُمْ بِضِدِّهَا قَدْ اعْتَرَفَ فَوْصَفُهُمْ بِهَا افْتِرَاءً يُقْتَرَفُ
ثُمَّ الْإِمَامُ رَبِّمَا يَطْلُعُ عَلَى الْحَدِيثِ عَنْ طَرِيقٍ يُمْنَعُ
وَرَبِّمَا يَشْرُكُهُ لَأَرْجَحَا فِي ظَنِّهِ وَالْحَقُّ مَا تَرَجَّحَا
ثُمَّ الْإِمَامُ عُذْرُهُ مُحَقَّقُ لِبَدْلِهِ الْوُسْعَ فَلَيْسَ يُلْحَقُ
أَمَّا الْمُقْلِدُ فَقَدْ أَعْرَضَ عَنْ نَظَرِهِ نَصِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
نَزَلَ أَقْوَالِ الرَّجَالِ مَنْزِلَةً وَخِيَ السَّمَاءَ بِسَمَا قَدْ فَعَلَهُ
فَذَا هُوَ الْفَرْقُ الْمُؤَكَّدُ الْوَطِيدُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُقْلِدِ الْعَنِيدِ
وَأَيْضًا الْحُجَّةُ فِي الْأَئِمَّةِ عِنْدَ اتِّفَاقِهِمْ فَلَذِ بِحُجَّتِي

(٢٩٢٠)

(٢٩٣٠)

أَمَّا لَدَى اخْتِلَافِهِمْ فَلَا احْتِجَاجُ
إِذْ كُلُّهُمْ أَصْحَابُ عِلْمٍ وَعَمَدٌ^(١)
فَإِنْ ثَقُلَ قَلْدُتُهُ إِذِ الصُّوَابُ
إِذَنْ تُرَى مُبْطِلَ ثَقَلِيدِكَ أَوْ
قَلْنَا إِذَنْ أَوْلَى مِنَ الصَّحْبِ الْكِرَامِ
فَمَنْ يُقَلِّدُ بَعْضَهُمْ فَذُو لَجَاجٍ
فَلَا تُفْضَلُ بَعْضُهُمْ بِلَا سَنْدٍ
مَعَهُ طُولِبَتْ بِحُجَّةِ الْخَطَابِ
قُلْتُ هُوَ الْأَعْلَمُ مِمَّنْ قَدْ مَضَوْا
تَبًّا لِمِثْلِ ذَا وَمَا أَخْزَى الْمَلَامِ

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ تَتَبُعِ الرُّخْصِ

وَمَنْعُوا تَتَبُعَ الرُّخْصِ مِنْ
فَلَا يَجُوزُ عَمَلٌ وَإِفْتَاءٌ
يَطْلُبُ مَا وَافَقَهُ فَيَعْمَلُ
فَإِنْ ذَا مِنْ أَفْسَقِ الْفُسُوقِ
أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْهَوَى فِدْنُ
فِي الدِّينِ بِالْهَوَى وَيُسَّسَ مَقْتًا
يُفْسِي لِحَبِّهِ عَدُوًّا يَخْذُلُ
وَأَكْبَرَ الْأَثَامِ وَالْمُرُوقِ^(٢)

(٢٩٤)

(١) بفتحيتين جمع عمود، بمعنى السيّد، عطف على «أصحاب»، لا على «علم».

(٢) وفي نسخة بدل هذا البيت:

فَذَا مِنْ أَفْسَقِ الْفُسُوقِ أَكْبَرُ كِبَائِرِ الْأَثَامِ بِئْسَ الْمَخْبَرُ

المبحث الثالث: في الفتوى، ويقال له: الفتيا

وفيه مسائل

المسألة الأولى: في بيان تعريفه

فِي اللُّغَةِ الْفَتْوَى بَيَانُ الْحُكْمِ وَزِدْ فِي الاصْطِلَاحِ شَرْعًا تَحْمِي
فَهُوَ شَامِلٌ لِمَا الْمُفْتِي نَشَرَ مِنْ الْكِتَابِ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ أَثَرٍ
كَذَا مِنَ الْإِجْمَاعِ أَوْ مَا اسْتَبْطَأَ يَفْهَمُهُ مُجْتَهِدًا لَا شَطَطًا

المسألة الثانية: في بيان أهمية منصب الفتوى، وخطورته

اعْلَمْ بِأَنَّ مَنْ غَدَا يُفْتِي الْوَرَى مَوْقِعٌ عَنِ الْإِلَهِ فَاحْذَرَا
وَعَادَةُ الْمُلُوكِ فِي التَّوْقِيعِ قَدْ يَرَوْنَهُ أَرْقَى مَنَاصِبِ الْعُمَدِ
كَيْفَ بِمَنْ تَوْقِيعُهُ عَنْ رَبِّهِ أَعْلَى وَأَعْلَى مَنَصِبًا فَائْتَبِرْهُ
فَيَنْتَبِغِي إِعْدَادُهُ عُدَّتُهُ وَلِيَحْزِمِ الْأَمْرَ يَقِي أَهْبَاتُهُ
وَلِيَعْلَمَنَّ قَدْرَ الْمَقَامِ الْأَسْنَى وَلَيْسَ أَلَنْ تَوْفِيقَهُ لِلْحُسْنَى
وَلَا يَكُونَنَّ بِصَدْرِهِ حَرْجٌ مِنْ قَوْلِهِ الْحَقُّ يَكُنْ لَهُ فَرْجٌ
ثُمَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُبَادِرَا مُصْنِدِرَا الْفَتْوَى بِمَا قَدْ حَضَرَا
مِنْ قَوْلِهِ فَلَا يَكُونُ مِثْلَ مَنْ أَطَالَ فِكْرَهُ كَقَاضٍ مُؤْتَمَنٍ
وَأَنَّ فَسْتَوَاهُ وَإِنْ لَمْ تُلْزِمِ حُكْمٌ مُعَمَّمٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

خِلَافَ حُكْمِ الْقَاضِ إِذْ يَخْصُ قَضَى لَهُ عَلَيْهِ^(١) قَطْ فَفَرَّقَن

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْفَتَوَى

فِي الْأَصْلِ جَائِزٌ إِذِ الصَّحَابَةُ أَقْرَهُمْ كَذَلِكَ مَنْ بَعْدُ تَبِعَ وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ فَسْأَلُوا ﴾ وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا لِمَنْ كَمَلَ لِقَوْلِهِ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ﴾ وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا إِنْ وَجَدَ وَقَدْ يَكُونُ ذَا مُحَرَّمًا إِذَا لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿ قُلْ إِنَّمَا كَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ حَقًّا يَحْرُمُ اسْمَعْ إِذَا قَوْلُهُ جَلٌّ وَعَلَا وَيَنْبَغِي لِمَنْ يَكُونُ مُفْتِيًّا لَا يُفْتَيْنَ فِي غَضَبٍ أَوْ جُوعٍ أَوْ أَوْ شُغْلٍ قَلْبِهِ وَحَالٍ دَفَعِهِ

أَفْتَوْا كَثِيرًا وَالنَّبِيُّ الْقُدْوَةُ وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهِ تَتَسَرَّعُ وَفِي حَدِيثٍ قَالَ « أَلَا سَأَلُوا » لَدَى احْتِيَاجٍ إِنْ سِوَاهُ مَا حَصَلَ وَكَاتِمُوا الْعِلْمَ بِنَارٍ يُلْجَمُونَ سِوَاهُ وَالْحَاجَةُ لَيْسَتْ ذَاتَ شَدِّ^(٢) لَمْ يَكْ عَالِمًا بِحُكْمِ نُيْذَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ﴿ اعْلَمَا إِفْتَاؤُهُ بغيرِهِ إِذْ يُجْزَمُ ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ مَا أَهْوَلَا إِفْتَاؤُهُ إِذَا يَكُونُ وَاعِيًا هَمٌّ وَخَوْفٌ وَتُعَاسُ قَدْ رَأَوْا بَوْلًا وَغَائِطًا لِفَقْدِهِ وَعَلَيْهِ

(١٠١٦)

(١) أي أو قضى عليه.

(٢) بالفتح مصدر شد الأمر بمعنى قوي، أي ليست الحاجة شديدة.

وَلْيَنْظُرَنَّ مَصَالِحًا تَرْتَّبُ إِنَّ وَجِدْتَ أَفْتَى وَلَا يَرْغَبُ
دَلِيلُهُ أَنَّ النَّسِيَّ أَمْسَكَ عَنْ هَذِهِ بَيْتِ اللَّهِ نِعَمَ مَسْلُكًا

المسألة الرابعة: في بيان أنواع الفتاوى

يَنْظُرُ أَوَّلًا لِقَصْدِ السَّائِلِ لِيُصَدِّرَ الْفَتْوَى عَلَى الْمَسَائِلِ
فَقَدْ يَجِي السُّؤَالُ عَنْ حُكْمٍ وَرَدَ عَنِ الْإِلَهِ أَوْ رَسُولِهِ اسْتِثْنًا
أَوْ عَنْ مَقَالٍ لِإِمَامٍ عَيْنًا أَوْ مَا تَرَجَّحَ لَدَيْهِ بَيْنَنَا
فَأَوَّلًا بَيِّنَ حُكْمَ اللَّهِ إِنْ عَرَفَهُ لَا غَيْرُ يُغْنِي يَا فَطِنُ
وَتَانِيًا أَخْبِرْهُ الْقَوْلَ إِذَا عَلِمَ بِالْيَقِينِ أَنَّ لَهُ احْتِنَا
وَتَالِيًا أَخْبِرْهُ بِمَا غَلَبَ لَدَيْهِ أَنَّهُ الصَّوَابُ الْمُتَخَبُّ
وَالثَّانِ أَنْ يَنْظُرَ فِي وَقُوعِ مَا سُئِلَ عَنْهُ فَالْجَوَابُ انْقِسَامًا
إِنْ وَقَعَتْ حَادِثَةٌ لِلْسَّائِلِ وَهُوَ بِحَاجَةٍ لِحُكْمِ النَّازِلِ
وَضَاقَ وَقْتُهَا فَعِنْدَ ذَا يَجِبُ إِفْتَاؤُهُ إِنْ غَيْرُهُ لَمْ يَسْتَجِبْ
أَمَّا إِذَا حَادِثَةٌ لَمْ تَقَعْ فَذِي لَهَا ثَلَاثَ حَالَاتٍ تَع
أَوَّلُهَا مَا فِيهِ نَصٌّ أَوْ حَصْلُ إِجْمَاعِهِمْ فَأَفْتِ جَائِزٌ كَمَلُ
وَتَانِيًا بَعِيدَةُ الْوُقُوعِ فَلْيَبْعُدِ الْمُفْتِيَّ عَنِ الشَّرُوعِ^(١)

(١) أي عن الابتداء في الفتوى.

إِذْ كَرِهَ الْكَلَامَ فِيهِ السَّلَفُ شُغْلًا بِمَا هُوَ أَهَمُّ أَشْرَفُ
وَأَيْضًا الْفَتْوَى بِرَأْيِ إِمَامَا ضَرُورَةً جَازَ فَلَا تَقْتَحِمَا
ثَالِثُهَا حَادِثَةٌ لَا يَنْدُرُ وَقُوعُهَا وَسَائِلُ يَسْتَبْصِرُ
لِكَيْ يَكُونَ ذَا بَصِيرَةٍ إِذَا مَا وَقَعَتْ فَذَا سُؤَالٌ حُبِّذَا
فَيَسْتَحِبُّ لِلَّذِي يُفْتِي الْجَوَابُ إِذَا رَأَى مَصَالِحًا قَدْ تُسْتَطَابُ

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : فِي بَيَانِ شُرُوطِ الْمُفْتِي

مِنْ تِلْكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا وَقَدْ تَوَفَّرَتْ شُرُوطُ مَنْ قَدْ اجْتَهَدَ
مُتَّصِفًا بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَدْلًا يَكُونُ حَسَنَ الطَّرِيقَةِ
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَا يَنْبَغِي الْفَتْوَى لِشَخْصٍ إِنْ
حَتَّى تَكُونَ عِنْدَهُ خُمْسُ خَصَالٍ هِيَ الدَّعَائِمُ لَدَى فَتَوَى الرِّجَالِ
أَوَّلُهَا النَّيَّةُ إِذْ لَوْ فَتَقِدَتْ صَارَتْ فَتَاوَاهُ عَنِ النُّورِ خَلَّتْ
وَتَانِيَهَا وَجُودُ حِلْمٍ وَوَقَارُ سَكِينَةٍ تَصُونُهُ عَنْ احْتِيَارِ
ثَالِثُهَا قُوَّةُ لَدَى الْعَمَلِ رَابِعُهَا كِفَايَةُ بِهَا اكْتِمَلِ
خَامِسُهَا مَعْرِفَةُ النَّاسِ فَذِي وَصِيَّةُ الْإِمَامِ ذِي الْعِلْمِ الشَّدِي

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ : فِي بَيَانِ آدَابِ الْمُفْتِي

لَهُ مِنَ الْآدَابِ مَا يَتَّصِفُ قَبِيلَ فَتَوَاهُ وَبَعْدُ يُوصَفُ

أُثْنَاءَهُ أَيْضًا فَمِنْهَا الْأَوَّلُ
وَتَانِيهَا أَنْ لَا يُسَارِعَ لَدَى
ثَالِثُهَا اسْتِشَارَةُ مَنْ يُعْتَمَدُ
إِلَّا إِذَا يَكُونُ مِمَّا لَا يُشَاغُ
رَابِعُهَا الْحِفْظُ لِسِرِّ النَّاسِ
خَامِسُهَا إِنْ يَلْتَبِسُ قَوْلَانِ قِفْ
سَادِسُهَا إِنْ كَانَ ثَمَّ أَعْلَمُ
سَابِعُهَا إِنْ غَرَضُ السَّائِلِ لَا
وَلَا تَدُلُّهُ عَلَى مُفْتٍ يَرَى
ثَامِنُهَا ذِكْرُ الدَّلِيلِ كَيْ قَنِعَ
تَاسِعُهَا تَوْطِئَةُ الْفَتَاوَى إِذَا
عَاشِرُهَا إِرْشَادُ سَائِلٍ إِلَى
فَقَدْ أَتَى قَوْلُهُ جَلَّ وَعَلَا
الْحَادِي الْعَشَرَ يَنْبَغِي لَهُ
إِذْ يَنْضَمُّ الدَّلِيلُ الْحُكْمَا

عَدَمُ مَنْ يَكْفِي لَهُ فَيْسُهُلُ
فَتْوَاهُ بَلْ يَنْظُرُ حَتَّى يُرْشِدَا
فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾ وَرَدَّ
لِمَنَاعِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُدَاغَ
وَسَثْرُ مَا يَرَاهُ دُونَ بَسَاسٍ^(١)
حَتَّى تَرَى الْحَقَّ بِبُرْهَانٍ عُرِفَ
أَرْشَدَ سَائِلًا إِلَيْهِ يَحْكُمُ^(٢)
يُؤَافِقُ الْفَتَاوَى فَأَقْبَتِ عَادِلًا
غَرَضُهُ لَأَنَّ ذَا إِثْمًا يُرَى
سَائِلُهُ بِحُجَّةِ الَّذِي طَمِعَ
كَانَ غَرِيبًا بِدَلِيلٍ يُحْتَذَى
مُنَاسِبٍ لَهُ يَكُونُ بَدَلًا
﴿فَاضْرِبْ بِهِ﴾ دَفْعًا لِحِنْثٍ نَزَلَا
إِيرَادُ لَفْظِ النَّصِّ مَا أَجْمَلَهُ
أَنْفَعُ لِلْسَّائِلِ يُعْطِي فَهَمَا

(١) بتخفيف الهمزة، أي من دون بأس وجريمة توجب إظهاره مما يستحقون به الحدود، أو التعزير، أو نحو ذلك.

(٢) وفي نسخة: لَهُ يَعْتَنِمُ

وَالثَّانِي الْعَشَرَ بِالْحَقِّ حَكَمَ
وَلْيَجْعَلَنَّ مَذْهَبَهُ مُقَسَّمًا
لِكَوْنِهِ وَافِقَ نَصًّا فَاحْكُمَا
وَمَا يُخَالِفُ الدَّلِيلَ فَا بُتْعِدْ
وَالثَّلَاثَ الْعَشَرَ يَنْبَغِي لَكَا
مَسْأَلُكَ تَفْصِيلَ يَرَاهُ السَّائِلُ
وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ أَنْ يَسْتَقْصِرَ لَا
وَالْخَامِسَ الْعَشَرَ أَنْ يُنَبِّهَا
دَلِيلُ ذَا « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ »
خَوْفًا عَنِ التَّعْظِيمِ حَيْثُ نُهِيََا
وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ لَا يَجُوزُ لَهُ
حَرَمُهُ كَذَا الرَّسُولُ حَيْثُ لَا
فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ مُهَدَّدَا
فَالْخَيْرُ أَنْ يَقُولَ أَكْرَهُ كَذَا
فَهَكَذَا كَانَ طَرِيقُ السَّلَفِ

وَلَوْ يُخَالِفُ مَذَاهِبَ الْأُمَمِ^(١)
ثَلَاثَةُ مَا الْحَقُّ فِيهِ نَجْمَا^(٢)
مُنْشَرِحَ الصَّدْرِ وَلَا لَوْمَ انْتَمَى^(٣)
مَحَلُّ الاجْتِهَادِ عِنْدَهُ اجْتِهَدْ
بَيَانُ مَا سُئِلَتْ عَنْهُ سَالِكَا
مُتَضِحَ الْوَجْهِ وَعُسْرُ زَائِلُ
إِنْ يَكُنِ السُّؤَالُ جَا مُحْتَمَلَا
إِنْ يَخْشَى فَهْمَ غَيْرِ حَقِّ شُبَّهَا
فَرَّ « لَا تُصَلُّوا » جَاءَ بَعْدَهُ يَنْوَرُ
عَنِ الْجُلُوسِ فَافْهَمَنَّ وَاعِيَا
شَهَادَةُ أَنَّ الْإِلَهَ حَلَّاهُ
يَكُونُ مَنْصُوصًا لِثَلَا يَدْخُلَا
« وَلَا تَقُولُوا » إِنْ ذَلِكَ اعْتِدَا
أَرَاهُ ذَا حُسْنٍ وَيَنْبَغِي خُذَا
لَدَى فَتَاوِيهِمْ فَخُذْهُ تَقَاتِي

(١) المراد مذاهب كثير من الناس، لا الإجماع؛ لأن الإجماع لا يخالف الحق أبدًا.

(٢) أي ظهر.

(٣) أي لا لوم ينتسب إليك.

وَالسَّابِعَ الْعَشَرَ يَنْبَغِي لَهُ
بَصِيقُ إِخْلَاصٍ إِلَى اللَّهِ الْعَلِيِّ
فَإِنْ يُوفَّقَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَإِنْ
فَالْعِلْمُ نُورُ اللَّهِ يَقْدِرُ فِيهِ
عَاصِفَةُ الْهَوَى مَعَ الْمَعَاصِ قَدْ
فَيَنْبَغِي لَهُ الدُّعَاءُ دَائِمًا
وَالثَّامِنَ الْعَشَرَ إِنْ تَبَيَّنَا
مَغْشِيرًا فَتَوَاهُ كَالْأَيْمَةِ
فَصَدَرَتْ مِنْهُمْ مُنَاقَضَاتُ
فِي الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى وَصِيقُ وَوَرَعٍ
فَإِنْ يَكُنْ خَالَفَ فَتَوَاهُ الْحُجَجُ
وَالتَّاسِعَ الْعَشَرَ لَا يُفْتِي بِضِدِّ
مُتَمِّمِ الْعِشْرِينَ إِنْ سُئِلَ عَنْ
فَلَا يَمِلُ عَنْ ظَاهِرٍ مُؤَوَّلًا

إِذْ نَزَلْتَ مَسْأَلَةً تَوَجُّهُ
كَيْ يُلْهِمَ الصَّوَابَ وَالْحَقَّ الْجَلِيَّ
لَا تَابَ وَاسْتَغْفَرَ بِالدُّكْرِ يَتُّنُ
قَلْبَ عِبَادِهِ بِلُطْفِهِ الْحَفِيَّ
تُطْفِئُ ذَا النُّورِ وَتَأْلَهُ نَكْدُ
حَتَّى يَرَى الْحَقَّ لَدَيْهِ نَاجِمًا
لَهُ الصَّوَابُ وَاجِبٌ أَنْ يُعْلِنَا
اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ لِلْحُجَّةِ
حَسْبُ الْأَدْلَةِ وَذَا ثَبَاتُ
وَلَيْسَ ذَا عَيْبًا وَلَا قَدْرًا وَضَعُ
بَيْنَ السَّائِلِ أَوْ لَا لَا حَرْجُ
نُصٍّ وَلَوْ مَذْهَبُهُ بِهِ يَرِدُ
تَفْسِيرِ آيَةٍ وَشَرْحِ لِسَانِ
مُتَّبِعًا نَحْلَتَهُ الْمُهَوَّلًا

المسألة السابعة : في بيان آداب المستفتي

أَوَّلُهَا عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدًا
وَالثَّانِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلْزَمًا
ثَالِثُهَا إِنْ نَفْسُهُ لَمْ تَطْمَئِنَّ
فِي الْبَحْثِ عَنْ أَوْلَى الْعِبَادِ رَشَدًا
آدَابَ مَنْ يُفْتَى مُجَلًّا مُكْرَمًا
سَأَلَ غَيْرَهُ إِلَى أَنْ يَطْمَئِنَّ

رَابِعُهَا إِذَا ابْتُلِيَ بِمَسْأَلَةٍ عَمِلَ عِنْدَهَا بِفَتْوَى سَأَلَهُ
 ثُمَّ ابْتُلِيَ بِمِثْلِهَا لَا يَعْمَلُ بِمَا مَضَى لَهُ وَلَكِنْ يَسْأَلُ
 خَامِسُهَا لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَسْأَلَ عَنْ غَيْرِ وَقَعَ وَذِي بُعْدٍ جَلَا
 مِنْ حُسْنِ إِسْلَامٍ لِمَرَّةٍ تَرْكُهُ مَا لَيْسَ يَعْنِيهِ وَلَا يُدْرِكُهُ

خَاتِمَةٌ

ثُمَّ اعْلَمَنَّ صِلَةَ بَابِ الْفَتْوَى بِبَابِ الاجْتِهَادِ فَهُوَ أَقْوَى
 لِذَا كَثِيرٌ مِنْ مَبَاحِثٍ لِذَا تُؤْخَذُ مِنْ ذَاكَ فَحَقِّقْ مَا خَذَا
 وَأَنْ مَنْ يُفْتَى الْوَرَى قَدْ انْقَسَمَ كَمَا مَضَى فِي الاجْتِهَادِ وَالْصَرَمَ
 وَأَنَّهُ يُفْتَى لِمَنْ لَا تُقْبَلُ لَهُ الشَّهَادَةُ لِشَيْءٍ يَحْظُلُ
 وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ أَجْرَةٍ عَلَى فَتْوَى وَبِذَلِكَ يَبْتَ مَالٌ أَقْبَلَا
 أَمَّا الْهَدْيِيَّةُ بِغَيْرِ سَبَبٍ فَحَسَنٌ قَبُولُهَا لِلْأَدَبِ^(١)
 وَكَرِهَتْ بِسَبَبِ الْفُتْيَا وَمَا كَانَ لِتَغْيِيرِ الْحُقُوقِ حُرْمًا
 وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَيِّ الْعَمَلُ بِقَوْلِ مَنْ مَاتَ إِذَا الدَّلِيلُ دَلَّ
 وَيَجِبُ الْبَحْثُ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ عَنْ حُجَجِ الْأَقْوَالِ كُنْ مِمَّنْ

(١) أي اقتداءً لأدب النبي ﷺ؛ فإنه كان لا يرد الهدية، ويثيب عليها.

(٢) أي من فعل ذلك فقد أطاع الله ﷻ.

هَذَا أَخِيرُ مَا أَرَدْتُ نُظْمَهُ
 خَتَمْتُهُ لَيْلًا بُعِيدَ الْمَغْرِبِ
 أَيْ مِنْ جُمَادَى الْأَوَّلِ الَّذِي جَلَا
 لِأَرْبَعِ الْمِئِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ
 وَكَانَ ذَا بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ
 حَاوِي الْبَهَاءِ وَالْهُدَى وَالْمُكْرَمَةِ
 وَقَدْ حَوَى ثَلَاثَةَ آلَافٍ
 يَصْنُبُو لَهُ ذُؤُوبَ النَّشَاطِ وَالْهَمَمِ
 مَنْ شَوْقُهُمْ إِلَى الْعِلَاءِ وَالشَّرَفِ
 الْفُرْيَاءِ الْعُقُلَاءِ فِي الْوَرَى
 أَوْقَاتُهُمْ مَعْمُورَةٌ بِالْعِلْمِ
 طُوبَى لَهُمْ فَهُمْ خِيَارُ الْأُمَمِ
 أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تَجْعَلَهُ
 وَتَنْفَعَ الْمُتَشَرِّعَ ثُمَّ الْمُتَشَرِّدَا
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانِي
 حَمْدًا لَهُ فِي أَوَّلِ وَآخِرِ

لَقَدْ أَفَاضَ اللَّهُ لِي كَرَمَهُ
 مِنْ لَيْلَةِ السَّبْتِ لِأَهْلِ الرَّغْبِ
 سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ تَلَا
 مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ بَابِ اللَّطْفِ ^(١)
 حَسْبَ الْقُلُوبِ قِبْلَةَ الْأَنَامِ
 خَيْرَ الْبِلَادِ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ
 لِمَنْ يُرِيدُ الْفَنَّ مَعْنٍ كَافِي
 أَرْبَابُ الْإِجْتِهَادِ رَاسِخُو الْقَدَمِ
 قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْمَلَاهِي وَالشَّرَفِ
 فَاعْجَبْ لَأَقْوَامٍ مُهَاجِرِي الْكِرَا
 طَلَبًا أَوْ نَشْرًا لَهُ بِالْحِلْمِ
 أَكْرَمَهُمْ بِذَا الْعَظِيمِ النِّعَمِ
 لِيُوجِّهَكَ الْأَعْلَى وَأَنْ تَقْبِلَهُ
 وَمَنْ تَسَبَّبَ لِنَظْمِي مُرْشِدَا
 لِنَظْمِ ذَا الْفَنِّ الْعَظِيمِ الشَّانِي
 وَوَسَطِ وَيَاطِنِ وَظَاهِرِ

(١) وفي نسخة « عَالِي الْوَصْفِ ».

حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا سُبْحَانَهُ لَهُ الثَّنَاءُ تَبَارَكًا
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّائِمُ عَلَى نَبِيِّ دَأْبُهُ الْمَكَارُمُ
مُحَمَّدٍ مَنْ رُسُلَ رَبِّهِ خَتَمُ وَصَالِحِ الْأَخْلَاقِ كُلِّهَا أَتَمُ
وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ مَنْ قَفَا وَحَسْبُنَا اللَّهُ الْكَرِيمُ وَكَفَى^(١)

بِحَمْدِ اللَّهِ

(١) وفي نسخة بدل هذين البيتين:

مُحَمَّدٍ خَاتِمِ رُسُلِ رَبِّهِ وَآلِهِ وَصُحْبِهِ وَحِزْبِهِ

فهارس الموضوعات

خُطْبَةُ النَّظْمِ ٥

تَنْبِيْهُ ٦

المُقَدِّمَةُ

وَفِيهَا مَبَاحِثُ

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي التَّمْهِيدِ: ٨

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي التَّعْرِيفِ بِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ٩

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ بَعْضِ خَصَائِصِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ١٠

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ أَصُولِ الْفِقْهِ ١١

مَوْضُوعُهُ ١١

مَصْدَرُهُ ١٢

فَائِدَتُهُ ١٢

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ ١٢

النِّسْمُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ إجمالاً

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثٍ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ أَصْلُهَا

وَمَصْدَرُهَا: ١٤

خَصَائِصُ أَصْلِ الأدلة: الكتاب والسنة ١٤

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي الأدلة الشرعية مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ وَالظَّنُّ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ مَعْنَى الْقَطْعِ وَالظَّنِّ: ١٨

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْعَمَلُ بِالظَّنِّ نَوْعَانِ: ١٨

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْعَمَلُ بِالْعِلْمِ نَوْعَانِ: ١٨

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ الْقَطْعَ وَالظَّنَّ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ ١٩

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الأدلة الشرعية إِلَى قَطْعِيَّةٍ وَظَنِّيَّةٍ: ... ٢٠

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ إِفَادَةِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْقَطْعَ ٢٢

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِأَنَّ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ ٢٣

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ أَوْجُهٍ بُطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ الْفَاسِدِ، وَالرَّأْيِ

الْقَبِيحِ الْكَاسِدِ ٢٤

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: فِي بَيَانِ بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْفَقْهَ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ ظُنُونٌ. ٢٦

الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فِي بَيَانِ الْأُمُورِ الَّتِي سَاعَدَتْ عَلَى انْتِشَارِ الْقَوْلِ

بِأَنَّ الْفَقْهَ أَكْثَرُهُ ظُنُونٌ ٢٧

الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: فِي بَيَانِ أَنَّ الأدلة الظننية تَتَفَاوَتْ فِيمَا بَيْنَهَا ... ٢٨

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: فِي بَيَانِ هَلْ يَكْفِي فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ

الظَّنُّ؟ ٢٨

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ النُّقْلُ وَالْعَقْلُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى ثَقَلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ: ٢٩
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ السَّمْعَ أَصْلُ جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ ٣٠
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ مُوَافَقَةِ الْمَعْقُولِ لِلْمَنْقُولِ ٣١
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَكَانَةِ الْعَقْلِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ ٣٣

الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ الْأَدِلَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا

وَفِيهِ أْبْعَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْكِتَابِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ: ٣٦
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ ٣٦
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ هَلْ فِي الْقُرْآنِ لَفْظٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ ٣٧
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ هَلْ فِي الْقُرْآنِ مَجَازٌ؟ ٣٨
- الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ٣٩
- الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ٤٠
- تَنْبِيْهُ: ٤٠

المسألة السابعة: في بيان طريقة المبتدعة في العمل بالمحكم والمتشابه ٤١

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي السُّنَّةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- ٤٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهَا:
- ٤٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهَا:
- ٤٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهَا
- ٤٥ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّةِ السُّنَّةِ الْإِسْتِقْلَالِيَّةِ
- ٤٦ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّةِ أَفْعَالِ الرَّسُولِ ﷺ:
- ٤٩ تَنْبِيْهُ:
- ٤٩ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي حُجَّةِ تَقْرِيرِهِ ﷺ:
- ٤٩ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعُ: فِي بَيَانِ حُجَّةِ تَرْكِهِ ﷺ:
- ٥١ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ مَنْزِلَةِ السُّنَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ
- ٥٢ الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: فِي بَيَانِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ:
- ٥٢ تَعْرِيفُهُ:
- ٥٢ شُرُوطُ الْمُتَوَاتِرِ:
- ٥٣ تَنْبِيْهُ: فِي بَيَانِ طُرُقِ حُصُولِ الْعِلْمِ
- ٥٣ أَقْسَامُ الْمُتَوَاتِرِ:
- ٥٤ دَرَجَةُ الْمُتَوَاتِرِ:

المَسْأَلَةُ العَاشِرَةُ: فِي بَيَانِ خَبَرِ الْآحَادِ

تَعْرِيفُهُ: ٥٤

حُجَّتُهُ ٥٤

أَدَلَّةُ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ ٥٥

خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ فِي الْأَحْكَامِ وَالْعَقَائِدِ ٥٥

مَاذَا يُفِيدُ خَبَرُ الْوَاحِدِ الْعِلْمَ، أَوِ الظَّنَّ؟ ٥٧

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي الْإِجْمَاعِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ٥٩

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ: ٥٩

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ أَدَلَّةِ حُجَّتِهِ: ٦١

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَنْ هُمْ أَهْلُهُ؟: ٦٢

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ ٦٥

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ ٦٦

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْقِيَاسُ

وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ: ٦٨

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ: ٦٨

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهِ ٧٢

- تَنْبِيْهُ: ٧٤
- الْمَسْأَلَةُ الرَّبْعَةُ: فِي بَيَانِ أدْلَةِ الْقِيَاسِ ٧٥
- الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ ٧٦

مَبْحَثُ الْعِلَّةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفُهَا، وَأَقْسَامِهَا: ٧٨
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْعِلَّةِ: ٧٨
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي التَّعْلِيلِ: ٨٠
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ ٨٣
- تَنْبِيْهُ: ٨٤
- خَاتَمَةٌ ٨٩
- مَبْحَثُ الْقَوَادِحِ: ٩٠

الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ الْأَدْلَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا

وَفِيهِ خَمْسَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الاسْتِصْحَابِ

وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ٩٤

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِهِ، وَحُكْمِ كُلِّ نَوْعٍ: ٩٤

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِ الْعَمَلِ بِهِ ٩٥

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ هَلِ النَّافِي يُلْزَمُهُ الدَّلِيلُ؟: ٩٥

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قَوْلُ الصَّعَابِيِّ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ: ٩٦

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أدْلَةٍ حُجَّتِهِ: ٩٦

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ شَرْعٍ مَنْ قَبَّلْنَا: ٩٨

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: فِي الاسْتِحْسَانِ ٩٩

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: فِي الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي التَّمْهِيدِ وَفِيهِ أُمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَوْجُهُ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْمَصْلَحَةِ وَالشَّرِيعَةِ: ١٠١

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَقْسَامُ مُطْلَقِ الْمَصْلَحَةِ ١٠١

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ ١٠٢

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهَا ١٠٢

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْاِحْتِجَاجِ بِهَا ١٠٢

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ فِي بَيَانِ أدْلَةٍ اعْتَبَارِهَا ١٠٣

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ سَدِّ الذَّرَائِعِ، وَإِبْطَالِ الْحِيلِ ١٠٣

**الفصل الرابع: في النسخ، والتعارض، والترجيح، وترتيب الأدلة
وفيه أربعة مباحث:**

المبحث الأول: في النسخ

وفيه مسائل:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ١٠٥

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ النَّسْخِ ١٠٥

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حِكْمَةِ النَّسْخِ ١٠٦

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ ١٠٧

تَنْبِيْهُ: ١٠٨

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ ١٠٩

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ الزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ ١١١

المبحث الثاني: في التعارض

وفيه مسائل:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ١١٣

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَحَلِّهِ ١١٤

المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ دَفْعِهِ: ١١٤

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ التَّرْجِيحِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ١١٥

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي بَيَانِ مَحَلِّهِ ١١٥

المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ طَرُقِهِ: ١١٥

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ تَرْتِيبِ الْأَدَلَّةِ ١١٩

الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَقْسَامِهِ: ١٢١

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ ١٢٢

الْوَاجِبُ ١٢٢

الْحَرَامُ ١٢٦

[تَنْبِيهُ]: ١٢٧

الْمَنْدُوبُ: ١٢٨

الْمَكْرُوهُ: ١٢٨

المُبَاحُ: ١٢٩

[تَنْبِيهُ]: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَشْيَاءِ الْمُتَّفَعِ بِهَا قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ: ١٣٠

تَنْبِيهِ آخَرُ: فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِلْهَامِ وَحُكْمِهِ ١٣٠

الْمَبْعَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَقْسَامِهِ: ١٣١

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ وَالْوَضْعِيِّ: ١٣١

المسألة الثالثة: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ ١٣٢

الْعِلَّةُ ١٣٢

السَّبَبُ: ١٣٢

الشَّرْطُ: ١٣٣

الْمَانِعُ: ١٣٤

الصِّحَّةُ وَالْفَسَادُ ١٣٤

تَنْبِيهِ: ١٣٥

الْأَدَاءُ وَالْإِعَادَةُ وَالْقَضَاءُ ١٣٦

الْعَزِيمَةُ، وَالرُّخْصَةُ ١٣٦

الْمَبْعَثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ لَوَازِمِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: فِي التَّحْسِينِ، وَالتَّقْصِيحِ الْعَقْلِيِّينَ: ١٣٧
- تَفْصِيلُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ: ١٣٩
- تَنْبِيْهَانِ ١٤٢

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: فِي التَّكْلِيفِ**وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:**

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ١٤٣
- شُرُوطُ التَّكْلِيفِ الْعَائِدَةُ إِلَى الْمُكْلَفِ ١٤٣
- المسألة الثالثة: فِي بَيَانِ شُرُوطِ التَّكْلِيفِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْمُكْلَفِ ١٤٦
- الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ قَوَاعِدِ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ: ١٤٧

الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي دَلَالَةِ الْأَلْفَافِ، وَطُرُقِ الِاسْتِنْبَاطِ**وَفِيهِ مَبَاحِثُ:****الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْمَبَادِي اللُّغَوِيَّةِ****وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ عِلَاقَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالشَّرِيعَةِ: ١٥٧
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَبْدَأِ اللُّغَاتِ ١٥٨
- المسألة الثالثة: فِي بَيَانِ الِاسْتِثْقَاقِ ١٥٨

- المسألة الرابعة: في بيان الأسماء الشرعية ١٥٩
- المسألة الخامسة: في الحروف التي يحتاج الفقيه إليها ١٦١
- المسألة السادسة: في بيان الاشتراك ١٦٥
- المسألة السابعة: في بيان الترادف ١٦٦

تنبيهان:

- الأول: في بيان مقتضى العطف: ١٦٧
- الثاني: في دلالة الاقتران ١٦٧

مبحث النص

وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى: في التمهيد ١٦٨
- المسألة الثانية: في تعريف النص، وبيان حكمه ١٦٨
- مبحث الظاهر ١٦٨

مبحث المؤول

وفيه مسائل:

- المسألة الأولى: في معنى التأويل ١٦٩
- المسألة الثانية: في بيان أنواعه ١٦٩
- المسألة الثالثة: في بيان شروطه ١٧٠
- تنبيهات: ١٧١

مَبْحَثُ الْمُجْمَلِ**وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ ١٧١
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ، وَذِكْرِ أَمْثَلَةٍ مِمَّا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا مُجْمَلَةً
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ: ١٧٢
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي وَقُوعِ الْمُجْمَلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ١٧٢

مَبْحَثُ الْبَيَانِ**وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:**

- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ١٧٣
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ طُرُقِهِ ١٧٣
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ ١٧٣

مَبْحَثُ الْأَمْرِ**وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

- فائدة ١٧٤
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ١٧٥
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ صَيَغِهِ ١٧٥
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْوُجُوبِ ١٧٥
- تَنْبِيْهُ: ١٧٦
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْقَوْرِ ١٧٦

المسألة الخامسة: في دلالته على التكرار ١٧٧

المسألة السادسة: في الأمر بعد الحظر ١٧٧

المسألة السابعة: هل يستلزم الأمر الإرادة؟ ١٧٧

المسألة الثامنة: ١٧٨

تنبيهات: ١٧٨

مبحث النهي

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في بيان تعريفه ١٧٩

المسألة الثانية: في بيان صيغته، والمعاني التي تأتي له ١٧٩

المسألة الثالثة: في بيان أن النهي للدوام والفور، والتكرار ١٨٠

المسألة الرابعة: في بيان أن النهي يقتضي الفساد ١٨٠

تنبيهات: ١٨١

مبحث العام

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في بيان تعريفه ١٨١

المسألة الثانية: في بيان أقسامه ١٨٢

المسألة الثالثة: في بيان صيغته ١٨٣

تنبيهات: ١٨٧

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: هَلْ دَلَالَةُ الْعَامِّ قَطْعِيَّةٌ أَمْ ظَنِّيَّةٌ؟ ١٨٨

مَبْحَثُ التَّخْصِصِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ١٨٩

فائدة ١٨٩

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسْخِ: ١٨٩

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الْمُخَصِّصَاتِ: ١٩٠

تنبيه ١٩٤

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ تَعَارُضِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ ١٩٥

مَبْحَثُ الْمُطْلَقِ، وَالْمُقَيَّدِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِمَا ١٩٦

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِمَا ١٩٦

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ ١٩٧

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَوَانِعِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ ١٩٧

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ أَحْوَالِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَمْلِ

وَعَدَمِهِ ١٩٨

مَبْحَثُ الْمَنْطُوقِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

- الأوّلَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ١٩٩
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي أَقْسَامِ الْمَنْطُوقِ غَيْرِ الصَّرِيحِ ١٩٩

مَبْحَثُ الْمَفْهُومِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الأوّلَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَنْوَاعِهِ ٢٠٠
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ ٢٠١
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهِ ٢٠١
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ ٢٠٢
- الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ ٢٠٢
- الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهِ ٢٠٣
- الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ ٢٠٣
- تَنْبِيهَاتُ: ٢٠٤
- خَاتِمَةٌ: ٢٠٥

الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي الاجْتِهَادِ، وَالتَّقْلِيدِ، وَالْمَقْتَوَى

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الاجْتِهَادِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأَوَّلَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ٢٠٧
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ ٢٠٧

- ٢١١ أَنْوَاعُ الرَّأْيِ الْبَاطِلِ
- ٢١١ أَنْوَاعُ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ
- ٢١٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ
- ٢١٣ تَنْبِيْهُ:
- ٢١٤ تَنْبِيْهُ آخَرُ:
- ٢١٤ الشُّرُوطُ اللَّازِمَةُ لِلْمَسَائِلِ
- ٢١٥ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الاجْتِهَادِ
- ٢١٦ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْتَهِدُ؟
- ٢١٦ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: هَلْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ؟
- ٢١٨ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي ذِكْرِ تَنْبِيْهَاتٍ مُهِمَّةٍ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي التَّقْلِيدِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- ٢٢٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ:
- ٢٢٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ التَّقْلِيدِ
- ٢٢٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ التَّمَذُّبِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ
- ٢٢٩ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ وُجُوبِ اتِّبَاعِ الْوَحْيِ، وَأَدْلَتِهِ
- ٢٢٩ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِتِّبَاعِ وَالتَّقْلِيدِ
- ٢٣٠ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ إِيْمَانِ الْمُقْلِدِ
- ٢٣٠ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ
- ٢٣١ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ الْأَعْذَارِ الَّتِي يَعْتَذِرُ بِهَا الْمُقْلِدُونَ، وَتَفْنِيدِهَا

المسألة التاسعة: في بيان حكم تتبع الرخص ٢٣٢

المبحث الثالث: في الفتوى، ويقال له: الفتيا

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في بيان تعريفه: ٢٣٣

المسألة الثانية: في بيان أهمية منصب الفتوى، وخطورته ٢٣٣

المسألة الثالثة: في بيان حكم الفتوى ٢٣٤

المسألة الرابعة: في بيان أنواع الفتاوى ٢٣٥

المسألة الخامسة: في بيان شروط المفتي ٢٣٦

المسألة السادسة: في بيان آداب المفتي ٢٣٦

المسألة السابعة: في بيان آداب المستفتي ٢٣٩

خاتمة: ٢٤٠

فهرس الموضوعات ٢٤٢